منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي

المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

اقتصاد جديد

لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

مجموعة البنك الدولي

أكتوبر/ تشرين الأول 2018

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

اقتصاد جديد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أكتوبر/ تشرين الأول 2018

مجموعة البنك الدولي

© 2019 International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank
1818 H Street NW, Washington, DC 20433
Telephone: 202-473-1000; Internet: www.worldbank.org

Some rights reserved

1 2 3 4 22 21 20 19

This work is a product of the staff of The World Bank with external contributions. The findings, interpretations, and conclusions expressed in this work do not necessarily reflect the views of The World Bank, its Board of Executive Directors, or the governments they represent. The World Bank does not guarantee the accuracy of the data included in this work. The boundaries, colors, denominations, and other information shown on any map in this work do not imply any judgment on the part of The World Bank concerning the legal status of any territory or the endorsement or acceptance of such boundaries.

Nothing herein shall constitute or be considered to be a limitation upon or waiver of the privileges and immunities of The World Bank, all of which are specifically reserved.

Rights and Permissions

This work is available under the Creative Commons Attribution 3.0 IGO license (CC BY 3.0 IGO) http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo. Under the Creative Commons Attribution license, you are free to copy, distribute, transmit, and adapt this work, including for commercial purposes, under the following conditions:

Attribution—Please cite the work as follows: Rabah Arezki, Lili Mottaghi, Andrea Barone, Rachel Yuting Fan, Amani Abou Harb, Omer M. Karasapan, Hideki Matsunaga, Ha Nguyen, and Francois de Soyres. 2018. "A New Economy in Middle East and North Africa" *Middle East and North Africa Economic Monitor* (October), World Bank, Washington, DC. Doi: 10.1596/978-1-4648-1366-5. License: Creative Commons Attribution CC BY 3.0 IGO

Translations—If you create a translation of this work, please add the following disclaimer along with the attribution: *This translation was not created by The World Bank and should not be considered an official World Bank translation. The World Bank shall not be liable for any content or error in this translation.*

Adaptations—If you create an adaptation of this work, please add the following disclaimer along with the attribution: *This is an adaptation of an original work by The World Bank. Views and opinions expressed in the adaptation are the sole responsibility of the author or authors of the adaptation and are not endorsed by The World Bank.*

Third-party content—The World Bank does not necessarily own each component of the content contained within the work. The World Bank therefore does not warrant that the use of any third-party-owned individual component or part contained in the work will not infringe on the rights of those third parties. The risk of claims resulting from such infringement rests solely with you. If you wish to re-use a component of the work, it is your responsibility to determine whether permission is needed for that re-use and to obtain permission from the copyright owner. Examples of components can include, but are not limited to, tables, figures, or images.

All queries on rights and licenses should be addressed to World Bank Publications, The World Bank Group, 1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA; e-mail: pubrights@worldbank.org.

ISBN (electronic): 978-1-4648-1367-2
DOI: 10.1596/ 978-1-4648-1367-2

المحتويات i
شكر وتقدير iv
الاختصارات والأسماء المختصرة v
موجز 1
الجزء الأول. اقتصاد جديد للشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2
الفصل الأول- "الاقتصاد الجديد": أجندة للتمكين الاقتصادي للشباب والنساء 4
الفصل الثاني- "شرك الدخل المتوسط" بالشرق الأوسط 22
الفصل الثالث- إرساء الأسس للاقتصاد الجديد: نهج لانطلاقة كبرى 34
الفصل الرابع- الإنترنت في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 38
الفصل الخامس- إعادة التفكير في دور الدولة بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا 50
الجزء الثاني. أحدث التطورات الاقتصادية والآفاق المستقبلية 61
الفصل الأول- المستجدات العالمية 62
الفصل الثاني- الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 66

قائمة الإطارات

الإطار 1-1 تسخير المهارات الرقمية للمرأة العربية لقيادة الطريق نحو اقتصاد صناعي رابع 6
الإطار 1-2 الانقلاب الرقمي للزراعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 8
الإطار 1-3 استخدام التكنولوجيا في أوضاع الضعف والصراعات 10
الإطار 1-4 MPESA خطوات كينيا الناجحة لاستخدام الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول 13
الإطار 1-5 شرك الدخل المتوسط في الشرق الأوسط: بعض الشواهد العملية 24
الإطار 1-6 العراقيل الرقمية في الخدمات المالية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 36
الإطار 1-7 إعادة النظر في الحماية الاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 52
الإطار 1-8 وعد التكنولوجيا الحكومية: كيف يمكن للتحول الرقمي تحسين نظم الحوكمة 54
الإطار 1-9 الحلول الرقمية في المشتريات العامة 56
الإطار 1-10 تنظيم عمل الشركات العملاقة في مجال التكنولوجيا 58
الإطار 2-1 تأثير العقوبات الأمريكية على الاقتصاد الإيراني 75
الإطار 2-2 ارتفاع أسعار النفط ومصير إصلاحات الدعم في منطقة الشرق الأسط وشمال أفريقيا 76
الإطار 2-3 تأثير ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية على اقتصاد بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 77
الإطار 2-4 الروابط الاقتصادية بين تركيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 78

قائمة الأشكال

الشكل1-1 تعداد الإناث الحاصلات على تعليم عال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 15

الشكل 1-2 تعلمون ولكن عاطلون عن العمل 19

الشكل 1-3 شَرَك البلدان متوسطة الدخل 24

الشكل1-4 نمو الدخل المتوقع حسب المنطقة 25

الشكل 1-5 الديناميكيات المتوقعة للدخول إلى سوق العمل 28

الشكل1-6 هجرة العقول 33

الشكل1-7 اتصالات النطاق العريض للهاتف المحمول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 39

الشكل 1-8 سرعة التنزيل في اتصالات النطاق العريض الثابت 41

الشكل 1-9 تصالات النطاق العريض الثابت في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 42

الشكل 1-10 الشبكات البحرية حول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 42

الشكل1-11 الشبكات الأرضية في المغرب العربي 43

الشكل 1-12 الجاهزية للتكنولوجيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 47

الشكل 2-1 آفاق النمو العالمي 62

الشكل 2-2 التطورات في الأسواق العالمية 63

الشكل 2-3 تطورات أسعار النفط 64

الشكل 2-4 الآفاق الاقتصادية المستقبلية والتحديات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 67

الشكل 2-5 تدفقات النقد الأجنبي إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 69

الشكل 2-6 الروابط الاقتصادية مع تركيا 78

الجداول

الجدول 1-1 حالة شركات الاتصالات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 44

الجدول 2-1 توقعات الاقتصاد الكلي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2016-2020 70

شكر وتقدير

يأتي تقرير المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نتاجا لعمل مكتب كبير الخبراء الاقتصاديين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي، بقيادة رابح أرزقي، وبالتعاون مع زملاء من مختلف أقسام البنك الدولي.

ويستند الفصل 1 من الجزء الأول إلى العمل الذي أعده رابح أرزقي وحافظ غانم، وكتب الفصل 2 رابح أرزقي وفريد بلحاج، وكتب الفصل 3 رابح أرزقي وحافظ غانم، وأعد الفصل 4 كارلو ماريا روسوتو، وأعد الفصل 5 رابح أرزقي ومحمود محيي الدين. الجزء الثاني من إعداد ليلي متقي وها نغوين وأماني أبو حرب.

وأعد الإطار 1-1 فاوا نجينيفورم أكو وسامانثا م. كونستانت ؛ أما الإطار 1-2 فأعدته إيفا هاسينر؛ وأعد الإطار 1-3 عمر م. كاراسابان وهيديكي ماتسوناجا وفرانسوا دو سويري؛ وأعد الإطار 1-4 كارولين سيروتي وليه كيوارا؛ وأعد الإطار 1-5 راتشيل يوتينج فان وها نجوين؛ وأعد الإطار 1-6 نادين شحادة وبيتر ماكوناغي؛ وأعد الإطار 1-7 هانا بريكسي وغوستافو ديماركو ويوهانس كوينتل وكريستوبال ريداو كانو وروسلان يمتسوف؛ وأعد الإطار 1-8 كيمبرلي جونز وإسماعيل رضوان وبول ويلتون؛ وأعد الإطار 1-9 نورا ماك جان ويولاندا تايلر؛ وأعد الإطار 1-10 أندريا بارون.

وحرر التقرير جايمس ليستر رو. وأشرفت إيزابيل تشال-دابي و أماني أبو حرب على تصميم التقرير وقدمت الدعم الإداري. تصميم الغلاف: جرجوري توماس ولسنسكي

الاختصارات والأسماء المختصرة

AI	الذكاء الاصطناعي
Bbl	برميل
BIS	بنك التسويات الدولية
bln	مليار
CBK	مصرف كينيا المركزي
CMS	نظام إدارة الحالات
CSIS	مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
EAP	شرق آسيا والمحيط الهادئ
ECA	أوروبا وآسيا الوسطى
E-GP	مشتريات الحكومة الإلكترونية
FCV	الهشاشة، والصراع، والعنف
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر
Fed	الاحتياطي الاتحادي
FTTH	كابل للمنزل
GAFSP	البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي
G2P	من الحكومة للفرد
GCC	مجلس التعاون الخليجي
GDP	إجمالي الناتج المحلي
GSMA	رابطة النظام العالمي للاتصالات المتنقلة
ICT	المعلومات والاتصال والتكنولوجيا
IDP	النازحون داخلياً
ILO	منظمة العمل الدولية
IMF	صندوق النقد الدولي
ISPs	الجهات المُقدمة لخدمات الإنترنت
IT	تكنولوجيا المعلومات
ITU	الاتحاد الدولي للاتصالات
KES	شلن كيني
LAC	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
MENA	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
NIOC	شركة النفط الوطنية الإيرانية
ODA	المساعدات الإنمائية الرسمية
OEC	البلدان المصدر للنفط بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باستثناء مجلس التعاون الخليجي
OECD	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
OIC	البلدان المستوردة للنفط بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
OPEC	منظمة البلدان المصدرة للبترول
SDGs	أهداف التنمية المستدامة

SMEs	المشروعات الصغيرة والمتوسطة
SOE	مؤسسة أعمال مملوكة للدولة
STEM	العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات
TFP	الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج
UAE	الإمارات العربية المتحدة
UN	الأمم المتحدة
UNCTAD	الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
UNHCR	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
UNICEF	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)
UNWTO	منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة
US	الولايات المتحدة
WEF	المنتدى الاقتصادي العالمي
WITS	حلول عالمية للتجارة المتكاملة

موجز

تمتلك بلدان المنطقة جميع المكونات التي تحتاج إليها للانتقال إلى المستقبل الرقمي. وقد تبنى شبابها المتعلم جيداً تكنولوجيات رقمية ومحمولة جديدة، لكن هذا لا يزال في مهده، ويواجه شباب المنطقة عقبات أمام وضع التكنولوجيا للاستخدام الإنتاجي. والتحدي الذي تواجهه المنطقة حاليًا هو تهيئة الظروف المواتية كي تنمو هذه البوادر وتزدهر. والأساس في ذلك هو أن تصبح بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "مجتمعات تعلم"، مما قد يؤدي إلى خلق اقتصاد نشط للخدمات الرقمية. ويجب تحقيق دفعة قوية لاغتنام الفرص التي يتيحها الاقتصاد الرقمي للمنطقة. وسيحتاج صانعو السياسات إلى العمل على جبهات متعددة، مع الاستفادة من جميع الأدوات المتاحة. وكلما بدأ ذلك مبكرًا، ازدادت فرص شباب اليوم للتغلب على الإقصاء الاقتصادي، وحازوا المزيد من الفرص لتحقيق كامل إمكاناتهم، وإمكانات منطقتهم. يحدد هذا التقرير مبادئ الاقتصاد الرقمي الجديد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تحتضن الابتكار وريادة الأعمال.

وفي حين يبدو النمو الكلي قويا، فإن وتيرة الانتعاش الاقتصادي في المنطقة لا تزال بطيئة. ولا تزال التحديات قائمة - بما في ذلك بطء وتيرة الإصلاحات، وإغراء العودة إلى السياسات المالية الموالية للدورات الاقتصادية في أعقاب ارتفاع أسعار النفط، وارتفاع مستوى الديون، وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب والنساء - وإذا لم يتم التصدي لها، فمن الممكن أن تثبط الانتعاش الاقتصادي وتعوق آفاق النمو على المدى الطويل في المنطقة. وإذا كانت بلدان المنطقة تبغي تسريع النمو وخلق فرص عمل لملايين الشباب العاطل عن العمل، فلا تستطيع أن تضع آمالها في متابعة مسار التنمية التقليدي بالاعتماد على الصادرات الصناعية. بدلاً من ذلك، سيتعين عليها تطوير اقتصاد رقمي يستفيد من القوى العاملة الشابة المتعلمة. وسيتطلب ذلك، أولاً وقبل كل شيء، اعتماد تكنولوجيات جديدة بل توفير "المنافع العامة الرقمية"، مثل حلول الإنترنت عريض النطاق السريع المنتظم وحلول الدفع الرقمية.

من المتوقع أن يرتفع معدل النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 2.0% عام 2018 من 1.4% في المتوسط عام 2017. ويعكس هذا الانتعاش المعتدل في نمو المنطقة التأثير الإيجابي للإصلاحات وسياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي التي تم اتخاذها في العديد من البلدان بالتوازي مع الارتفاع الأخير في أسعار النفط والطلب الخارجي على الخام. ومن المتوقع أن يتحسن النمو الاقتصادي في المنطقة تحسنا متواضعا ليصل إلى 2.6% في الفترة 2019-2020. وسيستفيد مصدرو النفط بشكل كبير من ارتفاع أسعار النفط والطلب الخارجي على الخام والذي من المحتمل أن يظل مرتفعاً، فضلاً عن الإصلاحات المحلية. ومن المتوقع أن يستفيد مستوردو النفط من الإصلاحات وزيادة التجارة مع أوروبا والصين والتدفقات المالية من مصدري النفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الجزء الأول

اقتصاد جديد للشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الفصل الأول

"الاقتصاد الجديد": أجندة للتمكين الاقتصادي للشباب والنساء

تمتلك بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كل المقومات اللازمة لتخطِّي العقبات وتحقيق قفزة كبيرة نحو المستقبل الرقمي. فهي تحظى بشريحة كبيرة من شباب حاصلين على تعليم جيد، ويتبنون التقنيات الرقمية الجديدة والهواتف المحمولة على نطاق واسع، فضلًا عن شريحة الإناث الحاصلات على تعليم عال (انظر الإطار1-1). وينبئ هذا المزيج بإمكانيات هائلة من شأنها تحريك النمو وخلق وظائف في المستقبل. والسؤال هو ما إذا كانت المنطقة قادرة على التكيف مع الواقع الاقتصادي الجديد.

إن الإنفاق العام – وهو محرك التنمية في المنطقة على مر التاريخ – قد بلغ أقصى حدوده، ولم يعد بمقدور القطاع العام استيعاب الأعداد المتزايدة من خريجي الجامعات، ومن ثم تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الوقت الراهن واحداً من أعلى معدلات البطالة بين الشباب في العالم. ولأسباب متنوعة – كثير منها ثقافي – تبقى النساء الحاصلات على تعليم عال بالمنازل، مما يجعل معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة من بين الأدنى على مستوى العالم.

ويُبشِّر الاقتصاد الرقمي بفتح طريق جديدة للتقدُّم والمضي قدماً، لكنه لا يزال في مراحله الأولى، ولا يزال الشباب يواجهون عقبات في طريق استخدام التكنولوجيا استخدامًا منتجًا. وعلى الرغم من الانتشار الواسع للإنترنت والأجهزة المحمولة باليد بالمنطقة، فإنها تُستخدم حاليًا في الوصول إلى مواقع التواصل الاجتماعي لا في إطلاق مشروعات أعمال جديدة.

ولكن ثمة "بوادر على التعافي" تلوح في الأفق. فتطبيق كريم للتوصيل وخدمات الانتقال، على سبيل المثال، بدأ كمشروع ناشئ وأصبح الآن شركة تبلغ قيمتها مليار دولار، توفر آلاف الوظائف وفرص العمل في 80 مدينة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي باكستان وتركيا. وأصبحت منصات الوظائف الرقمية تربط بين الباحثين عن الوظائف وأرباب الأعمال، وتُقدِّم التدريب المهني وحاضنات أنشطة الأعمال والشركات الناشئة. والتحدي الذي تواجهه المنطقة حاليًا هو تهيئة الظروف المواتية كي تنمو هذه البوادر وتزدهر.

والخطوة الأساسية الأولى على هذا الطريق هي أن تصبح بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "مجتمعات تعلُّم"، وهو تعبير صاغه عالم الاقتصاد الحائز على جائزة نوبل جوزيف إستيغليتز لوصف البلدان التي يؤدِّي فيها تبادل المعارف إلى تعزيز روح الابتكار. ويساعد هذا بدوره في النهوض بالتنمية، وفي المنطقة قد يُؤدِّي إلى نشأة اقتصاد للخدمات الرقمية مفعم بالحيوية والنشاط.

ولبلوغ هذه الغاية، يجب أن تتغيَّر النُظُم التعليمية. فبالنسبة للشباب في المنطقة، أصبحت المناهج مصدرًا للإحباط وخيبة الأمل في أغلب الأحيان وليس سبيلًا إلى التقدُّم والرقي. ووفقاً لمفهوم "علاوة المهارات"، أو الفرق في الأجور بين كل من العمال المهرة وغير والمهرة، ينبغي أن تؤدي زيادة مستوى التحصيل العلمي إلى الحصول على أجر أعلى ووظيفة أكثر أمانًا. ولكن الذي يحدث في المنطقة على النقيض من ذلك: فاحتمالات انضمام خريجي الجامعات إلى صفوف العاطلين عن العمل أكبر بكثير مقارنة بالعمال الحاصلين على تعليم أساسي فحسب.

وثمة أمران يضران الشباب في المنطقة. أولًا، لا تزال المدارس تستهدف توجيه الخريجين إلى القطاع العام الضخم، وهو ما يؤدي إلى إيلائها اهتمامًا أقل لمجالات كالرياضيات والعلوم. ثانياً، يزاحم القطاع العام المتضخم القطاع الخاص، ولولا ذلك لكان الأخير أكبر جهة توفر الوظائف ذات المهارات العالية والأجور المرتفعة.

ونظرًا لحاجة اقتصاد المستقبل إلى عاملين أكفاء من الناحية التكنولوجية، ينبغي إعادة توجيه المناهج الدراسية نحو مواد العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وبعيدًا عن الدراسات الاجتماعية التي طالما حظيت باحتفاء القائمين على العمل في القطاع العام.

وعلاوة على ذلك، يجب أن تهتم النظم التعليمية بتشجيع المزيد من الانفتاح على الابتكار والمخاطرة – ما يعني تحولًا كبيرًا عن المواقف التي نشأت في ظل نظام المحسوبية في القطاع العام. وعلى وجه التحديد، سيتطلب الانتقال نحو "مجتمع تعلم" مبتكر من الطلاب صقل مهاراتهم في التفكير النقدي والمهارات الإدارية في إطار أنظمة العمل التعاوني.

وسيحتاج الاقتصاد الرقمي كذلك، علاوة على المهارات، إلى بنية تحتية تقنية. حيث تعد إمكانية الاتصال شرطًا أساسيًا لتقديم خدمات الهاتف المحمول والخدمات الرقمية الجديدة في التجارة الإلكترونية، والتدريب المهني، والرعاية الصحية، والتمويل، والتي من شأنها جميعًا أن تعزز الرفاهة إلى حد كبير. وبالتالي، يتعين على بلدان المنطقة التركيز على توسيع نطاق اتصال الإنترنت بتقنية النطاق العريض.

وستكون البنية التحتية للتعليم والإنترنت الموجهة نحو الاستخدام الإنتاجي بمثابة الأساس لاقتصاد جديد.

ويمكن للمنطقة أيضًا أن تستعين بالتكنولوجيا الرقمية في تحسين إنتاجها الزراعي (انظر الإطار 1-2)، كما يمكن التخفيف بعض الشيء من الأوضاع المروعة التي يواجهها المتضررون من الصراعات وأعمال العنف – بما في ذلك اللاجئون والنازحون داخليًا – بفضل التطورات التكنولوجية الجديدة (انظر الإطار 1-3).

وسوف يتطلب ضمان النمو المستدام في المنطقة تحسين أنظمتها المالية أيضًا. فالاقتصاد الرقمي لا يعتمد على أنظمة الدفع سهلة الاستخدام والمتاحة على نطاق واسع فحسب، لكن ينبغي أن تكون تلك الأنظمة موثوقة أيضًا. وسيكون من الضروري إنشاء أنظمة مدفوعات فعالة من النظير إلى نظير على غرار نظام إم-بيزا M-PESA في كينيا (انظر الإطار 1-4) – الذي لا يتطلب وسيطًا ماليًا كالبنوك – لضمان ازدهار المنصات الرقمية لمشاركة الركوب، وأداء المهام عند الطلب، وغيرها من الخدمات.

وتعد جودة الخدمات المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الوقت الراهن متأخرة عن سائر بلدان العالم، باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي، التي تتوفر بها أنظمة دفع متقدمة نسبياً. وما لم تجر تحسينات على النظام المالي، وعلى القطاع المصرفي على وجه الخصوص، فلن تتحقق إمكانات رأس المال البشري الهائل في المنطقة.

وأخيرًا، على الحكومات أن تضع نهجًا تنظيميًا يشجع الابتكار بدلًا من خنقه. ومن المؤكد أن ضمان الثقة، ولا سيما في النظم المالية، يعد أمرًا ضروريًا؛ ولكن يجب أن تكون اللوائح التنظيمية متوازنة مع السياسات لتعزيز المنافسة، بحيث يمكن للشركات الناشئة الدخول بسهولة إلى السوق وتجربة الأفكار الجديدة. ويجب إتاحة مجال أكبر لظهور شركات أخرى مثل كريم. وعلى واضعي السياسات النظر في النموذج الكيني للوائح التنظيمية التي تجمع بين اليسر والفاعلية؛ الأمر الذي عزز النمو السريع لنظام M-PESA.

ويجب تحقيق دفعة قوية لاغتنام الفرص التي يتيحها الاقتصاد الرقمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يتعين على واضعي السياسات العمل على جبهات متعددة، مع الاستفادة من جميع الأدوات المتاحة على أمثل وجه. وكلما بدأ الأمر مبكرًا، ازدادت فرص شباب اليوم للتغلب على الاقصاء الاقتصادي، وحازوا المزيد من الفرص لتحقيق كامل إمكاناتهم، وإمكانات منطقتهم.

الإطار 1-1 تسخير مهارات المرأة العربية الرقمية لقيادة الطريق نحو اقتصاد صناعي رابع

أدى التحول الرقمي إلى حدوث انقلاب بالأسواق والصناعات القائمة في جميع أنحاء العالم، وأسفر عن تحولات سريعة وجوهرية في طريقة حياة الإنسان وسلوكه. ويحمل الانقلاب والتحول الرقميان هذان في جوهرهما آفاقًا لاقتصاد أكثر ذكاء وشمولًا ترتبط فيما بينها بشبكة تكنولوجيا معلومات واتصال عالمية. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بات ما يعرف بالثورة الصناعية الرابعة فرصةً لإشراك المزيد من النساء؛ لا في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصال وغيرها من قطاعات التكنولوجيا الأوسع نطاقًا فحسب، بل في الأسواق والصناعات الأخرى الخاملة بصفة عامة. والتقنيات الرقمية قادرة كذلك على تعزيز قدرة المرأة على التعبير عن الرأي وفاعليتها عن طريق تزويدها بقنوات تفاعلية تمكنها من المشاركة في المناقشات العامة والتعبير عن رأيها.

وسيتطلب تسخير الاقتصاد التكنولوجي الجديد في المنطقة، الذي يشهد تعقيدًا وتطورًا متزايدًا، قوة عمل تتسلح بمجموعة من المهارات في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات أكثر مما هي عليه الآن. وبالإمكان تعويض هذا النقص من خلال جذب المزيد من النساء إلى صناعة التكنولوجيا، في الوقت الذي لا تتجاوز فيها نسبة النساء في قوة العمل العالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال 24%، وفقًا لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي. ومن المقدر أن تسفر زيادة مشاركة المرأة في قوة العمل عن زيادة قدرها 2.7 تريليون دولار في إجمالي الناتج المحلي للمنطقة، بحلول عام 2025. ومن المرجح أن تحقق المنطقة مكاسب كبيرة نتيجة لسد الفجوة بين الجنسين في صناعة التكنولوجيا، والصناعات المتأثرة بها؛ أي جميع الصناعات تقريبًا.

وفي البلدان العربية، تفوق أعداد الطالبات الجامعيات في المتوسط أعداد الطلبة، ويوجد في هذه البلدان أعلى نسبة لخريجات مدارس المتفوقين في العلوم والرياضيات والهندسة والتكنولوجيا على مستوى العالم. فوفقًا لتقديرات اليونسكو فإن حوالي 34% إلى 57% من خريجي مدارس المتفوقين في العلوم والرياضيات والهندسة في البلدان العربية من الإناث – وهي نسبة تفوق كثيرًا نظيرتها في الولايات المتحدة أو أوروبا. ومع ذلك، تشهد المنطقة أيضًا أدنى معدلات لمشاركة الإناث في القوى العاملة، ويعني ذلك أن هذا الكنز الدفين، من مهارات النساء المتفوقات في العلوم والرياضيات والهندسة والتكنولوجيا، لا يزال متروكًا دون اغتنام واستفادة. فالعديد من الخريجات يبقين في منازلهن نظرًا لوجود اعتراض واسع على مشاركتهن في قوة العمل. فعلى سبيل المثال، يعتقد ما يصل إلى 75% من الرجال و 50% من النساء أو أكثر، في كل من مصر ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة والمغرب، أن أهم دور للمرأة هو رعاية أسرتها (بروموندو وهيئة الأمم المتحدة للمرأة 2017). ونتيجة لذلك، فعلى الرغم من حصول المرأة العربية على درجات في مرحلة التعليم العالي، فإنها لا تمثل سوى 21% من قوة العمل بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي نسبة أدنى كثيرًا من جميع المناطق الأخرى ذات المستوى المكافئ للتنمية الاقتصادية (البنك الدولي 2017).

والعاملات في صناعة التكنولوجيا، شأنهن في ذلك شأن العاملات في القطاعات الأخرى، يجدن صعوبة في العثور على رعاية ميسورة التكلفة لأطفالهن ومن يتولين إعالتهم، ويعانين من عدم التكافؤ في الأجور، والتمييز من جانب أرباب الأعمال (البنك الدولي 2017). كما تؤثر الأعراف المقيدة التي تحكم تصورات المجتمع بشأن بيئات العمل المختلطة على قرارتهن الخاصة بالعمل، وكذلك المشكلات المحيطة بانتقالهن وتوافر وسائل مواصلات آمنة إلى العمل. كما ذكرت المرأة العربية افتقارها إلى القدرة على الحصول على التمويل والحصول على دعم طويل الأجل عند تأسيس الأعمال، فضلًا عن حاجتها إلى بيئة تنظيمية للأعمال أكثر مراعاة لظروف الأسرة (البنك الدولي 2018). ويتوقع من المرأة أن تتولى مسؤولية رعاية الأطفال، وبالتالي، فمن المعتاد أن تنقطع عن العمل عندما تتزوج أو ترزق بأطفال. وتخضع المرأة العاملة في صناعة التكنولوجيا لضغط إضافي يتمثل في عملها في مجال يهيمن عليه الرجال.

ويمكن لقطاع التكنولوجيا أن يخفف بعضًا من العوائق التي تحول دون مشاركة نساء المنطقة في قوة العمل عن طريق وضع ترتيبات أكثر مرونة، وربط النساء بالعمل، وخلق فرص جديدة للعمل عبر الإنترنت، والتجارة الإلكترونية، والاقتصاد التشاركي (تقرير عن التنمية في العالم 2016). ولكن في المقابل، هناك فجوات هائلة بين الجنسين في الحصول على التكنولوجيا واستخدامها في العديد من بلدان المنطقة، مما يعوق الاستفادة الكاملة من التقنيات الرقمية في تمكين النساء اقتصاديًا. فأكثر من نصف الأسر المعيشية بالبلدان العربية لا تتمتع باتصال بالإنترنت من المنزل (الاتحاد الدولي للاتصالات 2017) كما أن نسبة استخدام الرجال للإنترنت (47.7%) أعلى من النساء (39.4%). وبالمثل، تعد الفجوة بين الجنسين في الحصول على خدمات الهاتف المحمول واستخدامها كبيرة كذلك. ففي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا يمتلك 48% من النساء هاتفًا محمولًا، أي أقل من الرجال بنسبة 8 نقاط مئوية. وتتفاوت هذه الفجوة من بلد لآخر؛ فهي تكاد تغيب في بلد مثل مصر في حين تصل إلى 21 نقطة مئوية في الأردن. وتواجه المرأة في هذه البلدان قيودًا عامة على ملكية الأجهزة المحمولة واستخدامها بطريقة منتجة. ومن بين العوائق الرئيسية التي ذكرنها التكلفة، وجودة الشبكة وتغطيتها، والأمان والتحرش، وانعدام الثقة في الوكيل والشركة المشغلة، فضلًا عن نقص الإلمام بالتكنولوجيا وانعدام الثقة. ومما يحد أيضًا من قدرتهن على الحصول على تقنيات الهاتف المحمول واستخدامها الأعراف الاجتماعية الأساسية، مثل انخفاض الاستقلالية المالية للمرأة وقدرتها على اتخاذ القرار. وقد أظهرت الدراسات أنه نظرًا لما توفره التقنيات الجديدة للمرأة من فرص للمشاركة في المنتديات العامة التي تستبعد منها تقليديًا، فلا تزال المواقف تجاه استخدام وسائط الإنترنت متشددة. ففي مصر، على سبيل المثال، لا تتصل 12% من النساء بالإنترنت كثيرًا لأنهن يعتبرنه غير مناسب، وأكثر من 8% لا يتصلن بالإنترنت كثيرًا بسبب المخاوف من رفض الأهل أو الأصدقاء (الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول "GSMA" 2015).

وفي ظل انطلاق ثورة صناعية رابعة لتيسير الأعمال المنزلية، يصبح من الحيوي على نحو متزايد سد الفجوات الرقمية بين الجنسين (الفرق في النسبة المئوية بين وجود الذكور والإناث على الإنترنت) وتشجيع النساء العربيات المتفوقات في مهارات العلوم والرياضيات والهندسة والتكنولوجيا على المشاركة في الاقتصاد الرسمي. وتعتبر الإجراءات التدخلية للقطاع العام – بما في ذلك تعزيز مهارات الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية والثقة لدى الفتيات والنساء – ذات أهمية حيوية في سد الفجوة الرقمية بين الجنسين، التي تبلغ 17.3% في البلدان العربية (الاتحاد الدولي للاتصالات 2017). وإذا ما قامت بلدان المنطقة بهذا، فسيتسنى لها إطلاق القوة التحويلية للتقنيات الرقمية من أجل اقتصاد جديد نابض بالحياة. ويبشر التحول الرقمي بأتمتة الأعمال المنزلية، وتخفيف الحمل المزدوج الواقع على كاهل المرأة من جراء العمل الرسمي ورعاية الأطفال، وإعادة الصياغة المحتملة لتقسيم العمل بالمنزل (المنتدى الاقتصادي العالمي 2016). وتشجيعًا للنساء، ولا سيما خريجات مدارس المتفوقات في العلوم والرياضيات والهندسة والتكنولوجيا، على المشاركة في قوة العمل، يمكن لبلدان المنطقة أن تبدأ منهجيًا في تطبيق استراتيجيات تعزز أنماط عمل مرنة: رفع القوانين المقيدة، وتحسين قدرة المرأة على الحصول على التمويل، وتشجيع قيام أماكن عمل أكثر توازنًا بين الجنسين.

وتقدم رائدات الأعمال بالمنطقة نموذجًا فعليًا لإمكانية أن تحقق الثورة الصناعية الرابعة تحولًا وريادة في المنطقة. فواحدة من كل ثلاث شركات ناشئة في المنطقة إما أسستها امرأة أو تديرها، على الرغم من حصول الشركات الناشئة المملوكة للنساء على تمويل أقل بنسبة 23% عن نظيرتها المملوكة للرجال (أوموندسن وكتيلي 2018؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 2018). وتقوم مؤسسات الأعمال التي ترأسها نساء، على مستوى المنطقة، بتعيين عدد أكبر من العاملين مقارنة بنظيرتها التي يرأسها رجال، وتعيين عدد أكبر من النساء في الوظائف القيادية. وعلاوة على ذلك، فإن شركات رأس المال المخاطر التي بها امرأة واحدة شريكة أو أكثر، تتضاعف احتمالات استثمارها في الشركات الناشئة التي يوجد بها نساء ضمن فريق الإدارة مرتين، في حين تتضاعف احتمالات استثمارها في شركات مديروها التنفيذيون من الإناث ثلاث مرات. وتظهر هذه الأرقام أن البشرى بمشاركة المرأة في الاقتصاد الصناعي الرابع وعالم العمل سريع التغير يمكن أن تتحقق في جزء كبير منها من خلال الفرص التي توجدها القيادات النسائية ورائدات الأعمال في المنطقة.

المراجع

الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول (2015). *سد الفجوة بين الجنسين: إمكانية الحصول على خدمات الهاتف المحمول واستخدامها في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل*.

الاتحاد الدولي للاتصالات (2017). *حقائق وأرقام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2017*.

آرتلي، جيه. *كيف تكون رائدًا في الثورة الصناعية الرابعة* (المنتدى الاقتصادي العالمي 2018).

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2018). *تمكين المرأة في العصر الرقمي: أين نقف الآن؟*

أوموندسن، ك. وخالد، ك. (2018). *كيف تحدث المرأة تحولًا في مجال الشركات الناشئة بالعالم العربي. المنتدى الاقتصادي العالمي*. تاريخ الاطلاع 3 أغسطس/آب 2018.

بروموندو وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (2017). *فهم الذكورة. نتائج المسح الدولي للمساواة بين الرجال والنساء بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*.

البنك الدولي (2017). *التقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*.

البنك الدولي (2016). *تقرير عن التنمية في العالم 2016: العوائد الرقمية*.

البنك الدولي (2018). *لماذا لا يعمل المزيد من اللبنانيات؟*

المنتدى الاقتصادي العالمي (2016). *الفجوة بين الجنسين في الصناعة: النساء والعمل في الثورة الصناعية الرابعة*

الإطار 1-2 الانقلاب الرقمي للزراعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

لطالما حفزت التكنولوجيا نمو الإنتاجية في مجال الزراعة، بدءًا من استحداث المحراث الذي يجره الثور خلال العصر الحجري الحديث، إلى أول جرار للأغراض العامة يعمل بالبنزين عام 1901، إلى نشر الثورة الخضراء للأنواع الهجينة، والأسمدة الكيماوية، والمبيدات في سبعينيات القرن الماضي. وقد أدت زيادة إنتاجية الأراضي والعمالة إلى انخفاض كبير في معدلات الفقر في المناطق الريفية على مدى العقود الأخيرة (تيمر 2009). ومع ذلك، لا يزال 80% من سكان العالم يعانون من الفقر، ويعيش 70% من الفقراء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المناطق الريفية (كاستانيدا وآخرون 2016؛ البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي 2014).

ويتزايد استخدام التطبيقات التكنولوجية الجديدة كثيفة البيانات، منخفضة التكلفة، سواء داخل المزارع أو خارجها، مما يعود على الزراعة بمنافع كبيرة ممكنة. ففي داخل المزارع تعزز ابتكارات مثل الجرارات ذات القيادة الذاتية والغرسات المزروعة تحت الجلد لمتابعة صحة الماشية من إنتاجية المزارع. ومن ناحية ثانية تنطبق المنافع المحتملة للتطبيقات الزراعية الجديدة على جميع مجالات السلسلة الغذائية – داخل المزارع وخارجها. حيث تتسم منظومة إنتاج الغذاء بالتعقيد، وتتضمن العديد من الأطراف التي تتبادل كميات هائلة من المعلومات. ومن الصعب التوفيق بين المزارعين والمستهلكين مثلما هو من الصعب الجمع بينهم وبين شركات الصناعات السابقة، مثل شركات الأسمدة والبذور، وشركات الصناعات اللاحقة مثل شركات تصنيع الأغذية. ومع ذلك، بإمكان التكنولوجيا الرقمية أن تخفض إلى حد كبير تكاليف التوفيق بين المشترين والبائعين – ناهيك عن تكاليف إخفاقات الأسواق التي تجتاح منظومة الأغذية الزراعية، مثل النفوذ السوقي، وعدم اتساق المعلومات، وتكاليف المعاملات. وإننا نرى هذه التقنيات تزدهر عالميًا، ومع أنه يمكن لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تجني ثمار هذه التكنولوجيا الجديدة، فإن تبنيها يسير بخطى بطيئة.

دور القطاع العام

لضمان التوزيع الفعال العادل والمستدام بيئيًا للعوائد الرقمية عن التحول الزراعي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يجب على القطاع العام القيام بدور في تحديد المنافع والسياسات والاستثمارات العامة. وينبغي لحكومات المنطقة وضع حوافز تشجع القطاع الخاص على وضع التقنيات الرقمية وتوريدها، وتسهيل تبني المزارعين لها، والتخفيف من مخاطرها السلبية، وتصميم إطار ينظم ملكية البيانات الزراعية ونقلها. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لإنتاج البيانات التي تشجع الابتكار والمنافسة وتحد من فرص استحواذ أصحاب الامتيازات على السوق.

غالبا ما يفتقد المزارعون بالمنطقة القدرة على الحصول على رأس المال المادي المطلوب بشدة أو على الخدمات الإرشادية، التي يزود من خلالها الوكلاء الحكوميون المزارعين بمعلومات عن أفضل الممارسات. وتعد القدرة على الحصول على رأس المال المادي (الجرارات، معدات الري) ضرورية لتحقيق النمو في الإنتاجية الزراعية. وتعيد التقنيات الرقمية تشكيل الطريقة التي يحصل بها المزارعون على رأس المال المادي: فبوسع المزارعين استئجار الآلات التي كانوا لا يستطيعون شراءها، أو الحصول عليها أصلًا في السابق، بكل سلاسة. ففي نيجيريا، وغانا، وكينيا يقوم برنامج "هالو تراكتور ***Hello Tractor***" بالربط بين مالكي الجرارات والمزارعين ذوي الحيازات الصغيرة المحتاجين إلى خدمات الجرارات عبر الرسائل النصية. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تمنح الخدمات الإرشادية المزارعين مهارات جديدة تعزز إنتاجية العمالة والأراضي. ولكن لا تقدم هذه الخدمات الإرشادية في الغالب بصورة كافية، كما أنها تخفق في التجاوب مع احتياجات المزارعين المتغيرة بالمنطقة. ويمكن للمنصات الرقمية مثل ***Digital Green*** أو ***Plantix*** أن تحقق زيادة هائلة في الإنتاجية الزراعية من خلال تيسير تعلم المزارعين لمهارات جديدة. حيث تعمل منصة Digital Green على تيسير إنتاج ونشر فيديوهات عن الممارسات الزراعية الجيدة التي يقدمها مزارعون. ويوفر تطبيق Plantix أداة للتشخيص والرصد تسمح لمستخدميه بتبادل صور النباتات المريضة، والاستعانة بالصور في تحديد الأمراض، أو الآفات، أو المغذيات الناقصة، أو ذلك كله، وإرسال المعلومات مرة أخرى إلى المزارعين. وتقدم هذه التقنيات المساعدة للإنتاجية على نحو مباشر، ومن شأنها إيجاد فرص عمل على طول سلسلة القيمة الغذائية.

تحسين إدارة الموارد

تتعرض المياه للنفاد بمعدلات مثيرة للقلق في بلدان المنطقة، وهو وضع مرشّح لأن يزداد سوءًا بفعل تغير المناخ. ويلقي نفاد المياه بظلال ثقيلة على آفاق الزراعة على الأجل الطويل، وعلى قدرتها على الاستجابة للطلب المستقبلي على الغذاء والأعلاف والألياف. وتمنح التقنيات الدقيقة، مثل أنظمة الري، أملًا في إمكانية استخدام رأس المال الطبيعي هذا بصورة أكفأ وتحد من التلوث. ففي إسرائيل، طورت شركة *تيفاترونيك* نظامًا للري مستقلًا بالكامل، يهدف إلى زيادة المحصول وتحسين استعمال المياه، ويمكن التحكم فيه مباشرة عن طريق واجهة ويب. ولكن، لن تتحقق مكاسب الكفاءة التي تعد بها مثل هذه الزراعة الدقيقة إلا إذا كانت الموارد، كالمياه، مسعرة تسعيرًا مناسبًا؛ وإلا فلن تتمكن المنطقة من تحقيق الاستفادة القصوى من مواردها النادرة، على النحو الذي تقوم به إسرائيل.

إمكانيات كبيرة خارج نطاق المزرعة

في حين ينشأ النفوذ السوقي في أسواق المنتجات الأولية والوسيطة والنهائية، يمكن للمنصات الرقمية تحفيز المنافسة فيها جميعًا وأن تدفع الأسعار نحو الانخفاض. في غانا، تستخدم شركة *إيسوكو* الرسائل النصية والمكالمات الهاتفية في التزويد بمعلومات عن أسعار السوق، مما قد يؤدي إلى تغير الطلب، وبالتالي الأسعار. وبالإضافة إلى ذلك يمكن للتقنيات الرقمية أن تقلص من أوجه عدم الاتساق في المعلومات بين المزارعين والمستهلكين، وكذلك بين المزارعين والبنوك. ويمكن للشركات الواعدة في مجال الصناعات الغذائية الحصول على قروض من البنوك التجارية نظرًا لقدرة التقنيات الرقمية على إنتاج معلومات عن قدرة المزارع أو الشركات الزراعية على السداد، بشكل سريع. وفي كينيا، تضع شركة *فارم درايف* درجات تصنيف ائتماني بديلة بالاستعانة بالهواتف المحمولة والبيانات البديلة والتعلم الآلي لسد ثغرات البيانات. وتتيح درجات التصنيف الائتماني المحسنة للبنوك الحصول على قدر كاف من المعلومات يمكنها من إقراض المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة، والذين لولا هذا النظام لما حصلوا على هذه القروض. كما توفر الأدوات الرقمية إمكانية تجميع المنتجين المنتشرين عبر منطقة جغرافية واسعة بطريقة سلسة ومرنة، مما يخفض من كلفة التعاملات. ومن شأن العمل التجميعي أن يحدث تغيرًا في كيفية تقاسم المنافع بين المنتجين والمشترين. كما أن لتصحيح إخفاقات السوق تأثيرات كبيرة على القطاع العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فقد يتيح التقاسم العادل للعوائد الرقمية للحكومات خفض الدعم المقدم للمزارعين والمستهلكين ورفع أعباء الرقابة على الأسعار. وقد أظهرت التجربة ضرورة توفر كثافة سكانية لإنجاح إطلاق المنصات الإلكترونية، ولا شك أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المكتظة بالسكان مهيأة للاستفادة من هذه الفرصة.

شباب خبير بالتكنولوجيا

تعد هذه المنطقة شابة حيث تتراوح أعمار 30% من سكانها من 15 إلى 29 عامًا. وعلى الرغم من أن معدل بطالة الشباب في المنطقة هو الأعلى على مستوى العالم، بنسبة تتراوح من 28.2% إلى 30.5%، فإن قطاع الزراعة يعاني من شيخوخة القوة العاملة وهو في أمس الحاجة إلى تجديد حيويته (منظمة العمل الدولية 2014). وتمثل التقنيات الزراعية الرقمية فرصة استثنائية لشباب المنطقة ومن شأنها أن تجعل القطاع أكثر جاذبية لهم. وعلاوة على ذلك، هناك صناعة تكنولوجية مزدهرة في المنطقة – مع فوارق فيما بين البلدان – وتزايد في انتشار الهواتف الذكية (ماكنزي، 2016). وفي حين تواجه المنطقة بالفعل ضغوطًا متصاعدة على مواردها المائية النادرة، بسبب سوء الإدارة وتغير المناخ، فإن وجود السكان الشباب وتنامي صناعة التكنولوجيا يوفر فرصًا جديدة غير متوقعة لقطاع الزراعة بالمنطقة.

المراجع

كاستانيدا، إيه.، دوان، دي.، نيوهاوس، دي.، إنغوين، إم. سي.، أويماتسو، إتش.، أزيفيدو، جيه. بي. (2016). من هم الفقراء في العالم النامي؟ ورقة عمل خاصة ببحوث السياسات رقم 8744، البنك الدولي

البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي (2014). الحد من الجوع، وزيادة الدخول. تقرير البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي السنوي، واشنطن.

منظمة العمل الدولية (2014). الاتجاهات العالمية لتوظيف الشباب 2015. زيادة الاستثمار في وظائف لائقة للشباب. مكتب العمل الدولي، جنيف.

ماكنزي (2016). الشرق الأوسط الرقمي: تحويل المنطقة إلى اقتصاد رقمي رائد.

تيمر، بي. (2009). عالم دون زراعة: التحول الهيكلي في المنظور التاريخي. معهد إنتربرايز الأمريكي، رقم 43120، واشنطن.

الإطار 1-3 استخدام التكنولوجيا في أوضاع الضعف والصراعات
عمر م. كاراسابان، هيديكي ماتسوناجا، فرانسوا دو سويري

في البلدان التي تعاني من الضعف والصراع والعنف، فإن التحديات التي تواجه تطبيق تكنولوجيات مبتكرة، مثل القياسات الحيوية وقواعد البيانات المتسلسلة (blockchain)، أكبر بكثير منها في بقية أنحاء العالم.

ويعتبر الافتقار إلى بنية تحتية يمكن الاعتماد عليها في هذه البلدان عائقا كبيرا. في الكثير من البلدان الخارجة من الصراعات أو التي تعاني من الصراع بالفعل، لا يمكن الاعتماد على تغطية الإنترنت، كما أن مستوى التكنولوجيا المطبقة يتخلف كثيرا عن بقية العالم- غالبا بسبب استحالة نقل كميات كبيرة من البيانات. ويزيد عدم انتظام إمدادات الكهرباء الأمور سوءا. ومع ذلك، يمكن للتكنولوجيات الحديثة والاستخدام المبتكر للموارد المتاحة التغلب على الكثير من هذه العوائق.

في واقع الأمر، يمكن التطلع إلى بعض أكثر استخدامات التكنولوجيا ابتكارا وبراعة في مواجهة التحديات في أوضاع الضعف والصراع والعنف في سياق أسوأ أزمة نزوح قسري منذ الحرب العالمية الثانية. على مستوى العالم، أجبر 66 مليون شخص على النزوح قسرا- 26 مليونا فروا من بلدانهم كلاجئين و40 مليونا نزحوا داخليا [1]. والشرق الأوسط من بين أكثر المناطق تضررا- إذ اضطر إلى استيعاب 6 ملايين لاجئ سوري. وطلب مليون شخص آخر اللجوء في أوروبا. وهناك أيضا ملايين النازحين داخليا في سوريا (6.3 مليون)، والعراق (5.4 مليون)، واليمن (مليونان) ، وليبيا (أكثر من 300 ألف).

ويترتب على هذه الحركة الهائلة للبشر آثار اقتصادية ضخمة. فهناك إنفاق حكومي وإنفاق على الأغراض الإنسانية والتنموية، وأموال تتدفق من اللاجئين واتجار غير مشروع في كل شيء من الناس إلى البضائع. وكما هو الحال في جميع الأنشطة الاقتصادية في هذه الأيام، تلعب التكنولوجيا دورا متناميا، بل إن "نظاما إيكولوجيا" محددا يقوم بتطوير تكنولوجيات جديدة لمواجهة التحديات الخاصة بأوضاع الضعف والصراع والعنف.

على سبيل المثال، يمكن أن يساعد التقدم في تحديد الهوية باستخدام القياسات الحيوية وتكنولوجيا البيانات المتسلسلة في معالجة بعض التحديات الملحة، مثل توزيع الطعام والإمدادات في المناطق المتأثرة. وقد قام برنامج الأغذية العالمي بالفعل، بالشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، بإدخال نظام سداد ببصمة العين في مخيم الزعتري للاجئين بالأردن، مما سمح لنحو 75 ألف لاجئ سوري بشراء المواد الغذائية من متاجر المخيم باستخدام مسحة لبصمة العين بدلا من النقد، أو القسائم، أو البطاقات الإلكترونية. وفي الوقت نفسه، يمكن استخدام البيانات المتسلسلة لتعزيز كفاءة وفاعلية التحويلات النقدية، وخفض التكاليف وحماية بيانات المستفيدين بشكل أفضل مع الحد من المخاطر المالية. وتدرس بعض المنظمات كيف يمكن تسخير تكنولوجيا البيانات المتسلسلة لإدارة الهوية الرقمية لتحركات النازحين عبر الحدود.

وتعني الهواتف المحمولة الأرخص (بما في ذلك الهواتف الذكية)، والوصول إلى الإنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي، والتطبيقات التي لا حصر لها أن الربط الشبكي لا يمكن الاستغناء عنه على نحو متزايد. ووفقا لمؤسسة ميرسي كورب: "لا يعني هذا أن المساعدات التقليدية مثل الغذاء والماء والدواء لم تعد حيوية- بل هي كذلك. ويتصادف أنه في هذه الأزمة، على وجه الخصوص، تعد التكنولوجيا والمعلومات وسيلة قوية وفعالة لتوفير هذه المساعدات". ومن شبه المستحيل تقريبا متابعة كل التطبيقات والتقنيات الرقمية ذات الصلة، ولكن يمكن للمرء الإلمام بأكثر استخداماتها شيوعا. وحددت رابطة النظام العالمي للاتصالات المتنقلة التي تمثل مشغلي وشركات الهواتف المحمولة العالمية، خمس فئات من الاستخدام في تقريرها "أهمية الهواتف المحمولة للاجئين":

الربط، مع التركيز على إمكانية الوصول والاستخدام والقدرة على تحمل الكلفة بالنسبة للاجئين والنازحين داخليا.

الأدوات والمنصات الرقمية، من تطبيقات الترجمة الفورية[2] إلى تطبيقات أخرى كثيرة تقدم مساعدة أكبر في عملية الاندماج.[3]

---

[1] وفقا لتقرير سنوي لمفوضية شؤون اللاجئين، فإن النزوح القسري في جميع أنحاء العالم بلغ أعلى مستوياته منذ عقود.
[2] انظر على سبيل المثال تطبيق "Hello Hope" الذي يعلم المهارات اللغوية ، ويوفر ترجمة فورية للكلمات، وتوجيهات بشأن التسجيل وغيرها من الخدمات الأساسية.
[3] انظر على سبيل المثال تطبيق Ankommen، الذي يهدف إلى مساعدة طالبي اللجوء في تلمس خطواتهم خلال الأسابيع الأولى في ألمانيا

وسائل الاتصال بالأسرة، مثل RapidFTR التابع لليونيسف وخدمات Refugee United's Refunite.

التعليم، حيث يشمل مطورو التطبيقات كورسيرا، وجوجل، ومايكروسوفت، وبيرسون وآخرين. وتوثق جامعة ماساشوسيتس طفرة في برامج القطاع الخاص لتعليم اللاجئين، حيث تركز نسبة 49% على التكنولوجيا- وغالبا ما يكون ذلك عبئا على المانحين والحكومات.

سُبل كسب العيش والخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، وهو مجال بالغ الأهمية حيث يغير الاستخدام واسع النطاق لتكنولوجيا الهواتف المحمولة طريقة تقديم المساعدات من خلال التحويلات النقدية الرقمية، وبعضها يستخدم البيانات المتسلسلة لتوفير هويات آمنة. لا تعد الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول خيارا متاحا دائما، ولكن التطبيقات التي يمكن الوصول إليها بشكل أكبر تركز على توفير فرص العمل والسكن ومساندة ريادة الأعمال[4].

كما تقوم Techfugees، وهي مجموعة طوعية تنسق استجابة مجتمع التكنولوجيا الدولي لاحتياجات اللاجئين، بتنظيم أعمالها في إطار خمسة مجالات تركيز. ويشمل هذا ما يلي: البنية التحتية، وإمكانية الوصول إلى الإنترنت، بما في ذلك الهواتف المستخدمة عبر Geecycle، والتعليم، مع العدد الهائل من الأدوات والتطبيقات الخاصة به؛ والمسائل المتعلقة بالهوية، بما في ذلك نظام مايكروسوفت واكستنشر العالمي لتحديد هوية اللاجئين، وتمتد إلى الاعتراف بأشياء مثل الدبلومات والشهادات. وفي مجال الصحة، تشمل التطبيقات لوكاس التابع لجامعة كاليفورنيا لوس أنجليس، والذي يجري اختبارات التشخيص الأساسية من كاميرا هاتف وتطبيقات الصحة العقلية مثل كريم و Crisis Info Hub. أما المجال الخامس فهو الاحتواء والإشراك الذي يركز على سبل كسب الرزق والاندماج.

ويمكن أيضا الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة لتوفير خدمات عامة واجتماعية أفضل في البلدان التي تعاني من أوضاع الضعف والصراع والعنف ولتطوير رأس المال البشري. وفي البلدان التي تعاني من أوضاع هشة أو تلك المتأثرة بالصراعات، يعد انعدام الأمن أكبر عقبة تواجه الحكومات في سبيل تقديم خدمات فعالة وتواجه وكالات الإغاثة والتنمية في تقديم المساعدات. تؤثر البيئة غير الآمنة على توفر أشخاص مؤهلين بسبب النزوح ونزيف العقول علاوة على العنف. ويمكن أن يساعد توظيف تكنولوجيات جديدة في الصحة والتعليم في تذليل بعض هذه العقبات. ففي قطاع الصحة، أثبت نظام لتوصيل الإمدادات الطبية باستخدام طائرات بدون طيار نجاحا بالفعل في رواندا. ويمكن تطبيق نفس التكنولوجيا في أوضاع الصراع، على سبيل المثال لتوصيل الإمدادات الملحة والتي لا غنى عنها للمناطق المحاصرة.

وتلعب الطائرات بدون طيار دورا مهما. وتستخدمها مفوضية اللاجئين لمراقبة النازحين والتعرف على احتياجاتهم، كما تتابع الطائرات بدون طيار وتنقذ طالبي اللجوء الذين يهربون عبر البحر المتوسط وبحر إيجة. ويمكن لهذه الطائرات أن تقدم خدمات واي فاي لمخيمات اللاجئين وللسكان النازحين وستوصل قريبا المساعدات خاصة للنازحين داخليا، الذين يعانون في الغالب من العزلة أكثر من اللاجئين. وأشارت التجارب على الطائرات بدون طيار التي تحمل أشخاصا إلى أن الأيام التي سيتم فيها نقل فرق الاستجابة والجرحى جوا قد لا تكون بعيدة.

كما أن التكنولوجيات البسيطة والبدائية والمبتكرة تلعب دورا أيضا. ينتج النازحون داخليا في سوريا الديزل للنقل والمولدات عن طريق غلي الحقائب والمخلفات البلاستيكية في الأفران المعدنية والحجرية ثم تقطير الناتج. ويتم تشغيل أجهزة التليفزيون والراديو وشحن الهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر المحمولة بتوليد الطاقة باستخدام البدالات. وتكثر ألواح الطاقة الشمسية، وبعضها صنع في سوريا، كما هو الحال مع أجهزة طاقة الرياح البدائية. ركز اليمن أكثر على الألواح الشمسية، وهي الوحدات المنتجة التي تشحن عددا قليلا من المصابيح مقابل 20 دولارا وتوفر الطاقة الكهربية لتشغيل غسالة وتليفزيون مقابل 80 دولارا، بالإضافة إلى مرشحات المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية. ويغذي هذا قطاعا اقتصاديا جديدا متناميا.

وتوفر التكنولوجيات الجديدة القدرة على التغلب على قيود البنية التحتية التي تعوق الاقتصاد الرقمي في البلدان التي تعاني الضعف والصراع والعنف. ومثلما يمكن استخدام الألواح الشمسية لتعويض ضعف إمدادات الطاقة من الشبكة الوطنية، فإن الابتكارات في الربط الشبكي عن طريق الأقمار الصناعية يمكن أن تزيد بشكل كبير من تغطية الإنترنت وقدرات الاتصال أثناء الكوارث الطبيعية. ولن تساعد مثل هذه الإجراءات التدخلية فقط على تجاوز اختناقات البنية التحتية المادية بل يمكن أن تغير العلاقة بين المواطنين والدول من خلال توفير إمكانية الوصول إلى العالم ومجتمعاتهم دون تدخل أو تحكم من جانب الدولة. وبالطبع، لا تزود التكنولوجيا الناس فقط

[4] على سبيل المثال ، تهدف المبادرة الفنلندية "اللاجئون الجدد" إلى "تسخير رأس المال البشري للاجئين، والجمع بينه وبين ريادة الأعمال المحلية وخلق فرص جديدة والمزيد من فرص العمل للجميع".

بالفرص من أجل مزيد من الحرية والتنظيم، كما هو الحال في الربيع العربي عام 2011، بل يمكنها أيضا أن تساعد الحكومات على زيادة السيطرة، على سبيل المثال، من خلال منع الوصول إلى خدمات الإنترنت وتحديد المعارضين.

والتكنولوجيا ليست علاجا شافيا لكل التحديات الإنسانية، ولكن الأمثلة القليلة المقدمة هنا تثبت قدرتها على مساعدة الأشخاص الذين يعانون من جراء الصراع والعنف. ولكن العمل على نطاق أوسع يتطلب مشاركة قوية من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص والتي غالبا ما تحجم عن الانخراط في أوضاع الضعف والصراع والعنف. ولهذا السبب، يجب على المنظمات الدولية مثل البنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة التعاون مع الحكومات وأصحاب المصلحة المحليين لوضع الأسس لمشاركة أكبر من قبل القطاع الخاص. وسيتطلب ذلك أيضا أن تتحلى الإجراءات البيروقراطية سواء في الجهات المانحة أو الحكومات بمزيد من الذكاء والمرونة والبراعة التكنولوجية وهي تقوم بتعديل سياساتها. وقد يشمل ذلك إتاحة المجال لزيادة استخدام الموجات الهوائية والمجال الجوي حتى في الوقت الذي تمارس فيه قدرا أقل من التحكم في هذه الموارد. كما سيحتاج ذلك إلى نهج قائم على الحقوق ويركز على قضايا مثل سرية البيانات ويضمن عدم استبعاد الفئات الأكثر ضعفا التي لا تستطيع الوصول إلى هذه التكنولوجيات.

الإطار 4-1 MPESA: خطوات كينيا الناجحة لاستخدام الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول

M-PESA هي منصة تقدم خدمات مالية للأفراد عبر الهاتف المحمول في كينيا، ولا سيما من يعيشون في المناطق الريفية المحرومة بعيدا عن فروع البنوك التقليدية.

أطلقت شركة سفاري كوم، أكبر مشغل للهواتف المحمولة في كينيا، منصة M-PESA في مارس/آذار 2007، وأحدثت المنصة ثورة في طريقة مشاركة الكينيين في المعاملات المالية.

وعندما بدأت M-PESA، كان النظام المصرفي في كينيا غير متطور، لا سيما في المناطق الريفية.[5] ولأن الكثافة السكانية قليلة في معظم أنحاء البلد، وجدت البنوك أنه من غير المجدي من الناحية الاقتصادية فتح فروع حيث لن يحقق المستوى المتوقع من النشاط إيرادات كافية لتغطية التكاليف الثابتة للفرع. وكان تحويل الأموال عبر الرسائل النصية القصيرة الخدمة الأولى التي تقدمها M-Pesa (تعني كلمة pesa "المال" باللغة السواحيلية). ويمكن للمستخدمين إرسال الأموال وسحبها إلكترونيا (تسمى "الأموال الإلكترونية" أو "التداول الإلكتروني") باستخدام خاصية على الهاتف المحمول (الهاتف الذكي ليس ضروريا). يحدث التبادل الفعلي للأموال (الإيداع من جانب المرسل والسحب من قبل المتلقي) من خلال شبكة من الوكلاء التي تعمل أساسا كآلات الصراف الآلي (هناك أكثر من 110 آلاف منفذ للوكلاء، أي 40 مثل عدد آلات الصراف الآلي التابعة للبنوك). نجحت M-PESA لأن وكلاءها هم أعمال تجارية راسخة لها وجود مادي في المناطق التي تقدم فيها الخدمة. وتشمل متاجر صغيرة ومحطات وقود ومكاتب بريد وحتى فروع البنوك التقليدية. تتيح المشاركة في شبكة M-PESA لهذه المؤسسات تحقيق المزيد من الإيرادات دون تكبد تكاليف ثابتة إضافية.

وكما هو الحال مع أي منصة تتيح لنوعين مختلفين أو أكثر من المشاركين المشاركة في المعاملات، فإن نجاح M-PESA يعتمد على جميع أنواع الوكلاء (في هذه الحالة المرسلون والمستلمون والوكلاء) في خدماتها. ومن ثم كان هيكل التسعير متوافقا مع المنفعة التي تلقاها كل وكيل من الخدمة- حيث تلقى الوكلاء الرئيسيون حوالي 30٪ من العمولات التي دفعتها سفاري كوم وحصل وكلاء التجزئة على 70٪. وبموجب هيكل الرسوم، لا تتحمل الودائع النقدية أي رسوم، في حين يتم فرض عمولة متدرجة إما عند إرسال الأموال الإلكترونية أو عند سحبها نقدا. ويحصل الوكلاء على جزء من قيمة المعاملات (الودائع والسحب النقدي على حد سواء). علاوة على ذلك، في حين تسمح منصة M-PESA بإرسال الأموال إلى المستخدمين غير المسجلين، فإن الرسوم تكون أعلى بكثير مما لو كان لدى المتلقي أيضا حساب- الأمر الذي يخلق حوافز للمشاركة في المنصة.

ومنذ إطلاقها، أضافت M-PESA خدمات جديدة للأفراد، لتصبح أداة دفع رقمية كاملة ومنصة للقروض الصغرى. في البداية، كان يمكن استخدام الأموال الإلكترونية فقط لشراء دقائق لمكالمات الهاتف المحمول، ودفع فواتير الخدمات العامة، ودفع مصاريف المدارس التي تقبل المدفوعات من خلال M-PESA. وفي عام 2013، أطلقت سفاري كوم برنامج ادفع مع M-PESA ، وهي خدمة تتيح للتجار فتح حساب برقم محدد يمكن للمتسوقين استخدامه لتحويل الأموال من حساباتهم في المنصة لدفع ثمن الخدمات والسلع التي يشترونها. وفي نهاية عام 2012، أطلقت M-PESA خدمة M-Shwari(وتعني جعل الشيء أفضل أو جيد باللغة السواحيلية)، وهي مجموعة من الخدمات المصرفية التي مكنت المستخدمين من فتح حسابات توفير بفائدة ومن الحصول على قروض قصيرة الأجل. ونظرا لأن هذا هو جوهر النشاط المصرفي، دخلت M-PESA في شراكة مع البنك التجاري الأفريقي من أجل هذه الخدمة.

وفي بداية عام 2017، أطلقت سفاري كوم منصة محددة مكنت المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من استخدام الهواتف المحمولة للتواصل مع موردي المستلزمات الزراعية (مثل الأسمدة والبذور والأعلاف الحيوانية)، والمهندسين الزراعيين الذين يقدمون خدمات الدعم الفني والمعلومات، ومكنتهم ابتداء من عام 2018، من التواصل مع بعض منافذ الأسواق لبيع محصولهم. وفي حين لا يتم فرض رسوم على المزارعين لاستخدام المنصة، فإنهم يستخدمون حسابهم على M-PESA لدفع تكاليف ما يشترون من مستلزمات ويمكنهم الحصول على قروض من خلاله. علاوة على ذلك، عند التسجيل على المنصة، يقومون بإدخال الكثير من التفاصيل المتعلقة بمزارعهم (مثل حجم المحاصيل المزروعة ونوعها، وما إذا كانوا يملكون ماشية)، والتي يتم مشاركتها مع الحكومة لإنشاء قاعدة بيانات وطنية للأنشطة الزراعية.

منصة M-PESA آخذة في النمو

#

[5] وفقا لبيانات البنك الدولي، كان هناك في عام 2006 أقل من ثلاثة فروع مصرفية تجارية لكل 100 ألف من البالغين.

بعد عامها الأول كان لدى M-PESA 1.2 مليون عميل. وفي ذكرى مرور 10 سنوات على إطلاقها، في مارس/آذار 2017، كانت تخدم 30 مليون عميل من خلال 287400 وكيل في 10 مقاطعات. واليوم، فإن 96% من الأسر التي تعيش خارج العاصمة الكينية نيروبي لديها حساب واحد على الأقل في M-PESA . وفي عام 2016، قامت الخدمة بمعالجة 6 مليارات عملية. ولدى M-Shwari أكثر من 21 مليونا من المودعين والمقترضين وأقرضت أكثر من 30 مليار شلن كيني في أول خمس سنوات من تشغيلها. ووفقا للبنك التجاري الأفريقي أظهر المستخدمون التزاما بسداد القروض. ومتوسط مبلغ القرض هو 3300 شلن كيني في حين يبلغ إجمالي المدخرات 21.6 مليار شلن.

ووفقا لبعض التقديرات،[6] انتشلت M-PESA 194 ألفا، أو 2%، من الأسر الكينية من براثن الفقر المدقع. ويبدو أن هذه النتائج، التي تعتبر أفضل للأسر التي تعولها نساء، ترجع جزئيا للتغيرات في الوضع المالي للأسر. فهي أكثر قدرة على تحمل الانخفاضات المفاجئة في الدخل لأنها تستطيع الحصول على التحويلات بسهولة أكبر وتدخر المزيد من المال. كما يرجع التحسن في معدلات الفقر إلى نجاح المنصة في خلق الظروف المالية التي تمكن العملاء، خاصة النساء، من ترك الزراعة والعمل في وظائف أكثر إنتاجية في قطاعات أخرى.

إن نمو M-PESA ليس فقط شهادة على قدرة شركة سفاري كوم على ريادة الأعمال، ولكن أيضا نتيجة اللوائح التنظيمية التي اعتمدها البنك المركزي الكيني، الذي قرر عدم معارضة دخول شركة الاتصالات إلى القطاع المالي ما دامت قد قدمت الضمانات الكافية. وبالفعل، شارك البنك المركزي بفاعلية في تطوير M-PESA منذ مراحلها التجريبية الأولى في عام 2004، وعمل مع سفاري كوم على إعداد نموذج يوفر للبنك إجراءات احترازية كافية من خلال تفويض بإيداع كل أموال العملاء في مؤسسة مالية خاضعة للوائح التنظيمية الرسمية، ومن خلال السماح للبنك المركزي مباشرة بمراجعة الخصائص الأمنية للمنصة.

وبالإضافة إلى نهج "التجربة أولا، ثم التنظيم" الذي يعتمده البنك المركزي الكيني، فإن العوامل الأخرى التي ساعدت في نجاح M-PESA كانت سهولة إنشاء حساب (وهو مجاني ويتطلب فقط بطاقة هوية رسمية) وبساطة استخدامه، والقدرة على تحمل تكاليفه حتى لأشد المستخدمين فقرا، وارتفاع معدل معرفة القراءة والكتابة بين السكان، وارتفاع نسبة انتشار الهواتف المحمولة (كان 55% من السكان يمكنهم الوصول إلى الهواتف المحمولة). وفضلا عن ذلك، وبسبب الوصول المحدود للخدمات المالية (19% فقط من البالغين كانت لديهم حسابات مصرفية رسمية في عام 2006) كان هناك طلب كبير على الخدمات المالية لكن لم تكن تتم تلبيته.

جدل مكافحة الاحتكار

أثار نجاح سفاري كوم انتقادات من منافسيها، الذين يتهمونها منذ سنوات بانتهاج سلوكيات مناوئة للمنافسة بسبب شروط حصرية مع شبكة وكلائها وعدم قابلية التشغيل البيني مع خدمات الدفع البديلة عبر الهاتف المحمول. وفي الواقع، يصعب للغاية على المنافسين في المناطق النائية العثور على كيانات يمكنها قبول أو صرف الأموال، لذا يمكن اعتبار وكلاء M-PESA من حيث المبدأ "تسهيلات تمويل أساسية".

مست هذه الحجج وترا. ففي عام 2016، أمر جهاز حماية المنافسة الكيني سفاري كوم بفتح شبكتها من وكلاء M-PESA أمام شركات الاتصالات الأخرى التي تقدم خدمات مالية عبر الهاتف المحمول. وفي عام 2017، توصلت شركات الاتصالات إلى اتفاق للتشغيل البيني يسمح للمستخدمين بتبادل النقود بغض النظر عما إذا كان طرفا المعاملة يتعاملان مع نفس الشركة.

[6] انظر سوري و جاك (2016).

الشكل 1-1 تعداد الإناث الحاصلات على تعليم عال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

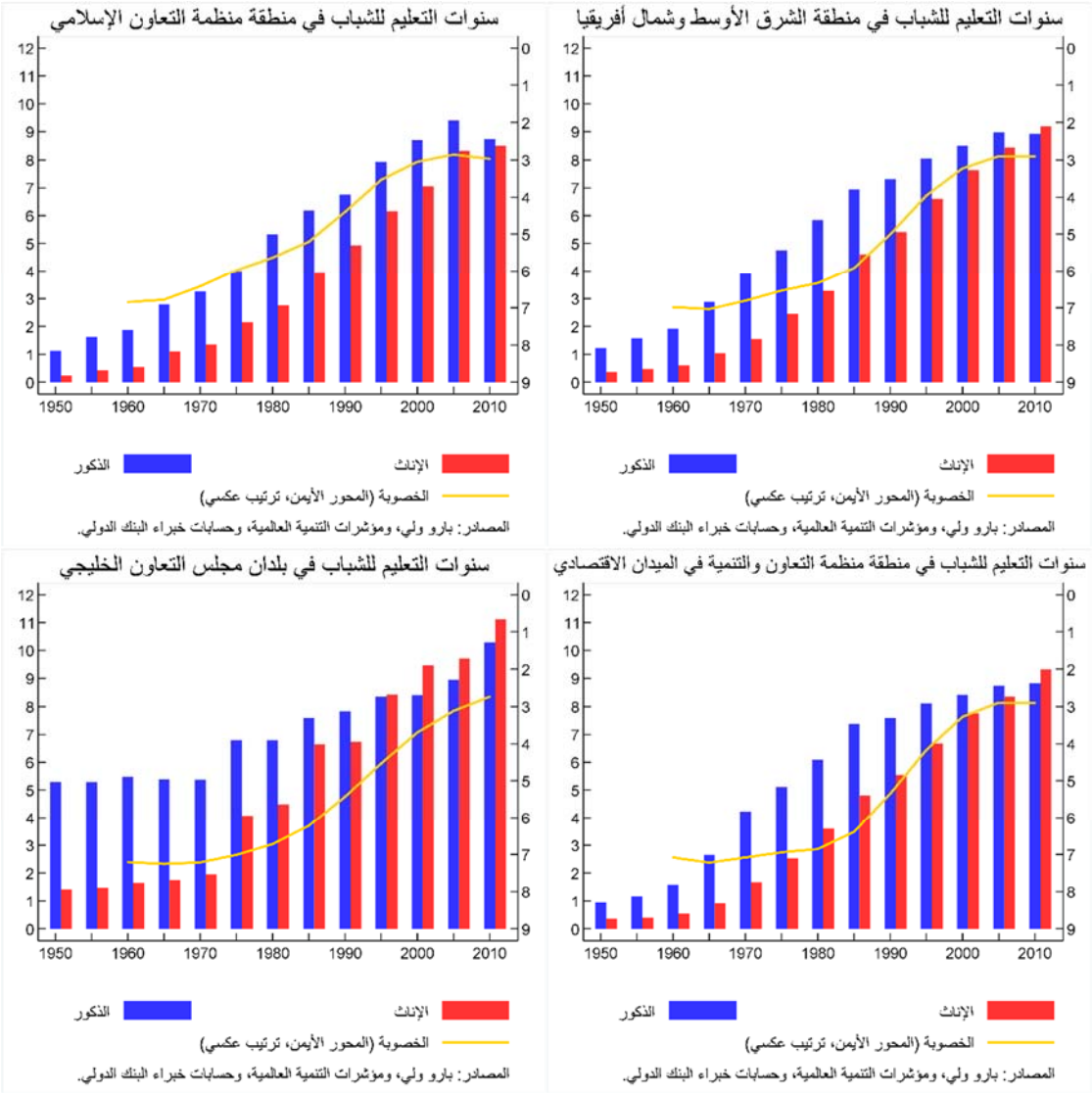

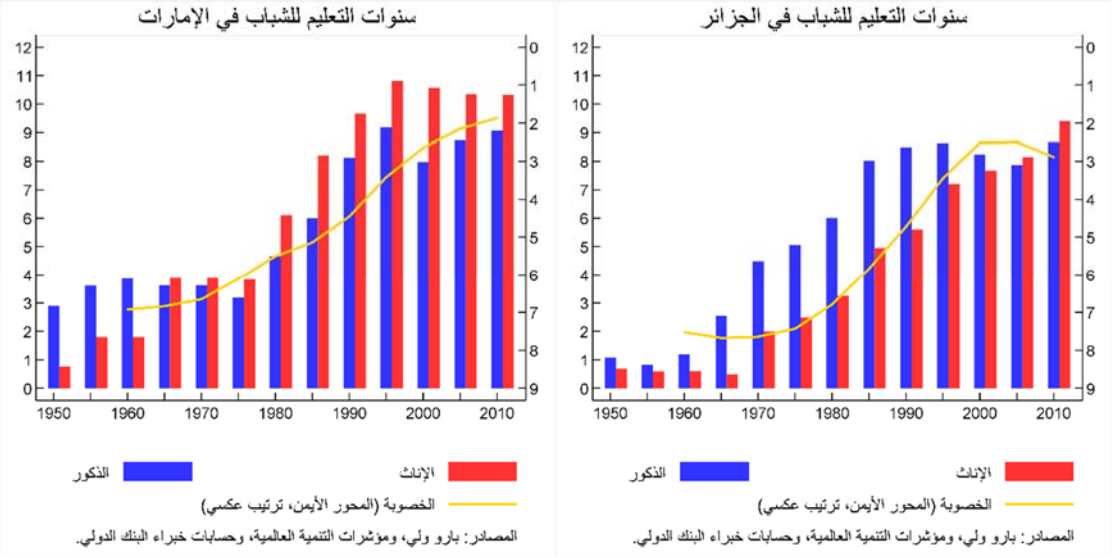
سنوات التعليم للشباب في الجزائر
الذكور
الإناث
الخصوبة (المحور الأيمن، ترتيب عكسي)
المصادر: بارو ولي، ومؤشرات التنمية العالمية، وحسابات خبراء البنك الدولي.

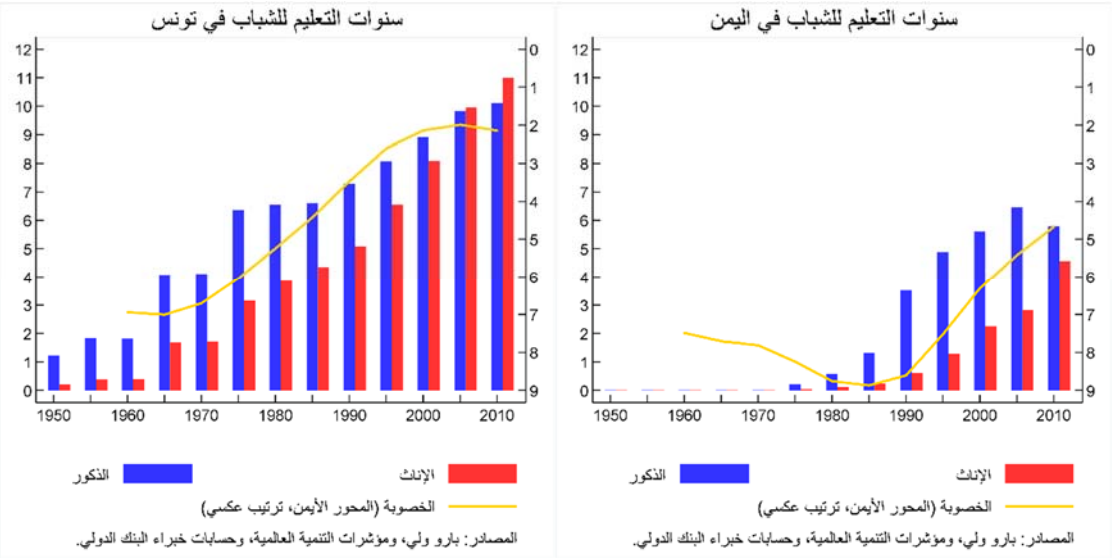
سنوات التعليم للشباب في اليمن
الذكور
الإناث
الخصوبة (المحور الأيمن، ترتيب عكسي)
المصادر: بارو ولي، ومؤشرات التنمية العالمية، وحسابات خبراء البنك الدولي.

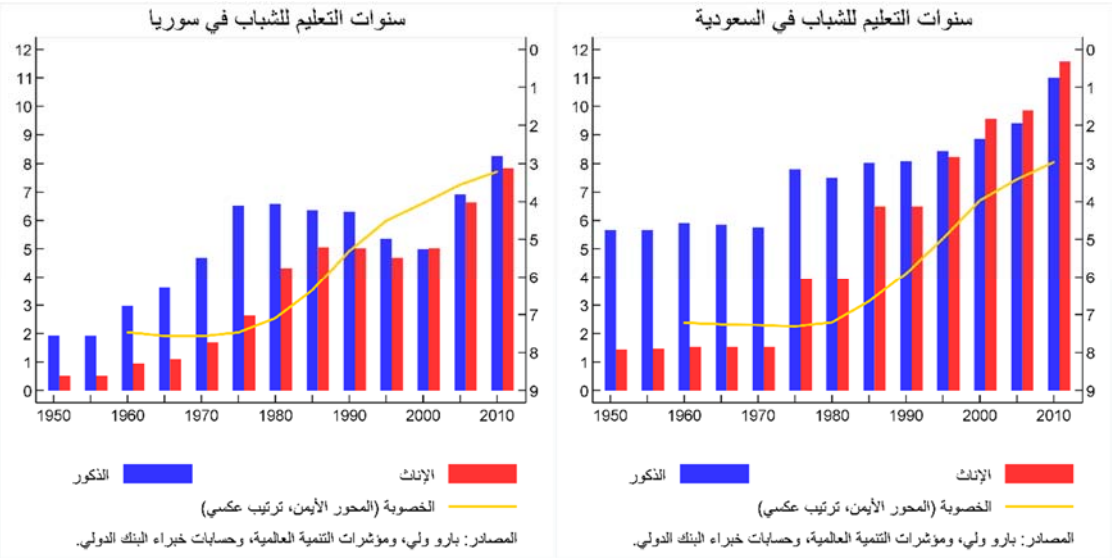
سنوات التعليم للشباب في السعودية
الذكور
الإناث
الخصوبة (المحور الأيمن، ترتيب عكسي)
المصادر: بارو ولي، ومؤشرات التنمية العالمية، وحسابات خبراء البنك الدولي.

سنوات التعليم للشباب في الإمارات
الذكور
الإناث
الخصوبة (المحور الأيمن، ترتيب عكسي)
المصادر: بارو ولي، ومؤشرات التنمية العالمية، وحسابات خبراء البنك الدولي.

سنوات التعليم للشباب في تونس
الذكور
الإناث
الخصوبة (المحور الأيمن، ترتيب عكسي)
المصادر: بارو ولي، ومؤشرات التنمية العالمية، وحسابات خبراء البنك الدولي.

سنوات التعليم للشباب في سوريا
الذكور
الإناث
الخصوبة (المحور الأيمن، ترتيب عكسي)
المصادر: بارو ولي، ومؤشرات التنمية العالمية، وحسابات خبراء البنك الدولي.

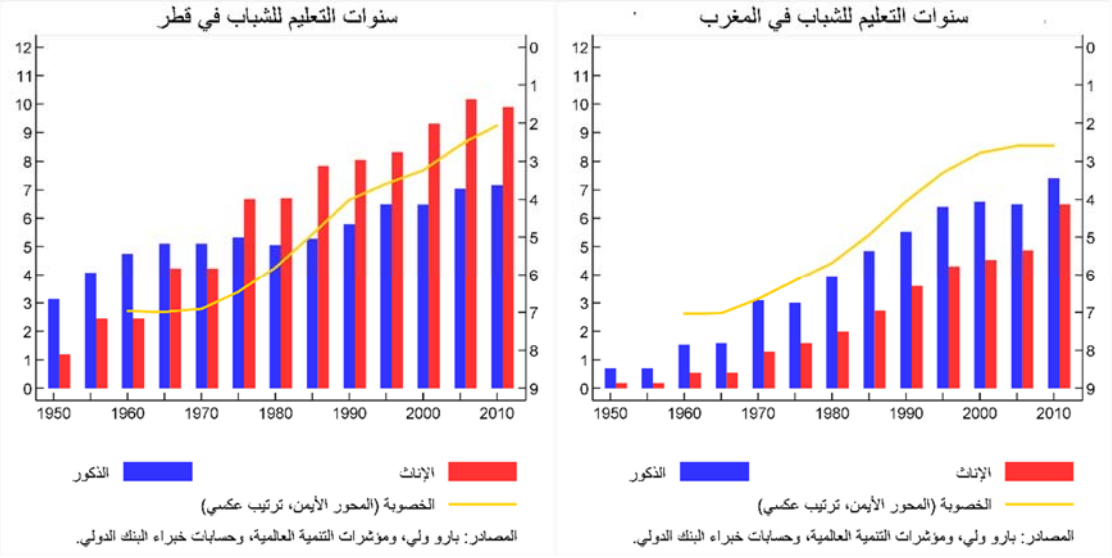
سنوات التعليم للشباب في المغرب
الذكور
الإناث
الخصوبة (المحور الأيمن، ترتيب عكسي)
المصادر: بارو ولي، ومؤشرات التنمية العالمية، وحسابات خبراء البنك الدولي.

سنوات التعليم للشباب في قطر
الذكور
الإناث
الخصوبة (المحور الأيمن، ترتيب عكسي)
المصادر: بارو ولي، ومؤشرات التنمية العالمية، وحسابات خبراء البنك الدولي.

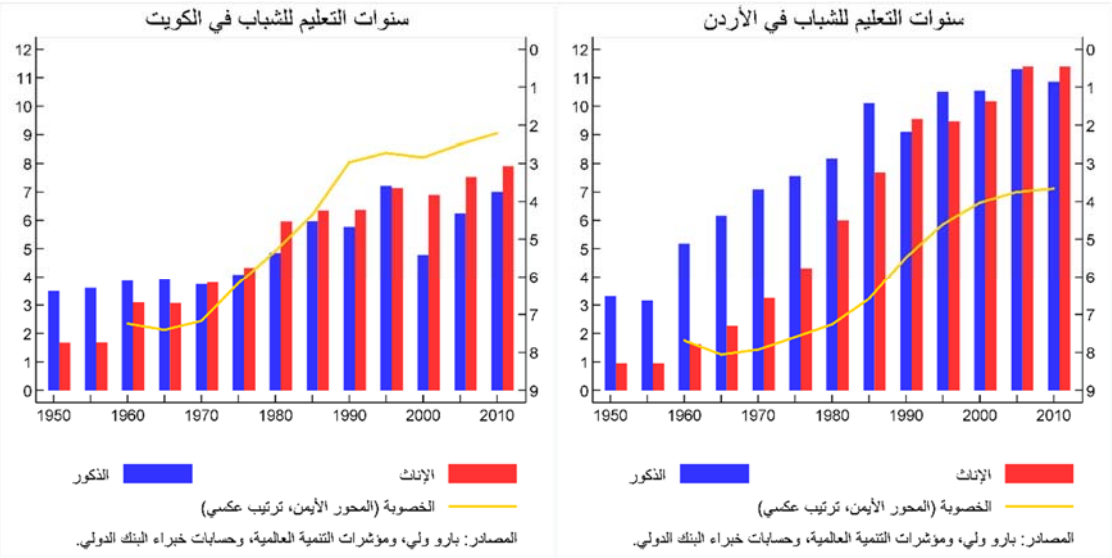
سنوات التعليم للشباب في الأردن
الذكور
الإناث
الخصوبة (المحور الأيمن، ترتيب عكسي)
المصادر: بارو ولي، ومؤشرات التنمية العالمية، وحسابات خبراء البنك الدولي.

سنوات التعليم للشباب في الكويت
الذكور
الإناث
الخصوبة (المحور الأيمن، ترتيب عكسي)
المصادر: بارو ولي، ومؤشرات التنمية العالمية، وحسابات خبراء البنك الدولي.

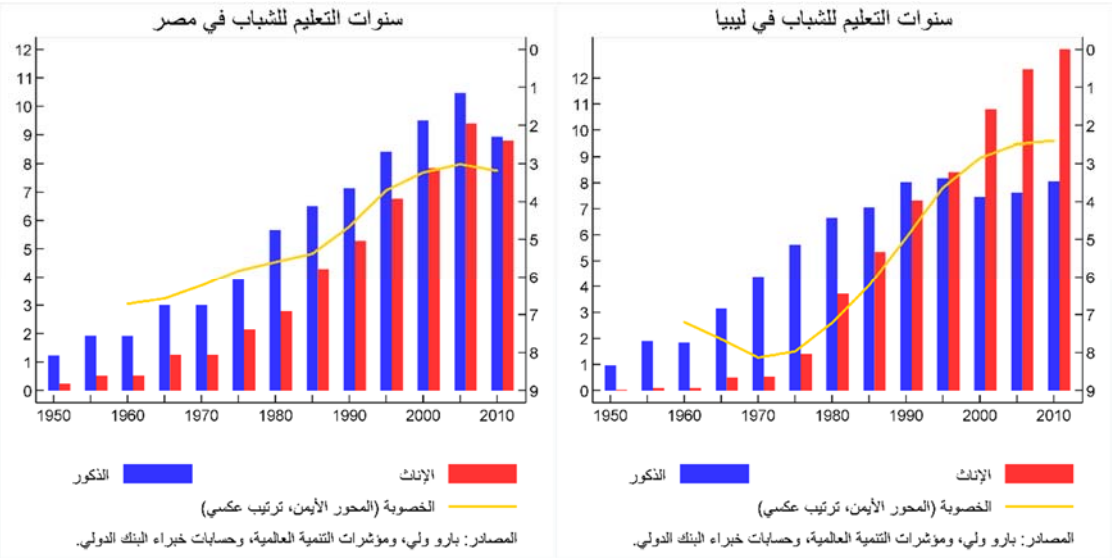
سنوات التعليم للشباب في ليبيا
الذكور
الإناث
الخصوبة (المحور الأيمن، ترتيب عكسي)
المصادر: بارو ولي، ومؤشرات التنمية العالمية، وحسابات خبراء البنك الدولي.

سنوات التعليم للشباب في مصر
الذكور
الإناث
الخصوبة (المحور الأيمن، ترتيب عكسي)
المصادر: بارو ولي، ومؤشرات التنمية العالمية، وحسابات خبراء البنك الدولي.

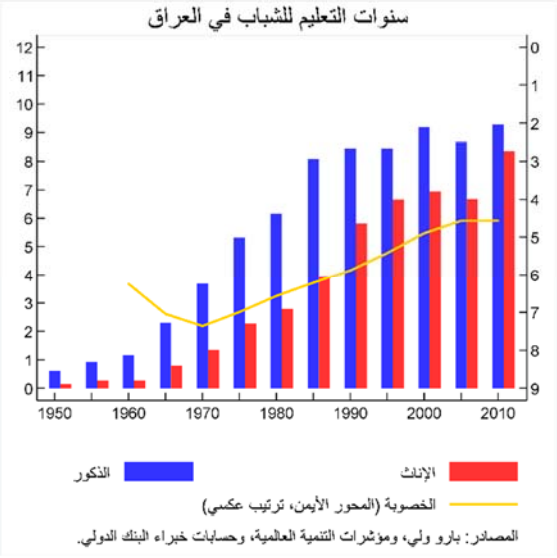
سنوات التعليم للشباب في العراق
12
11
10
9
8
7
6
5
4
3
2
1
0
0
1
2
3
4
5
6
7
8
9
1950
1960
1970
1980
1990
2000
2010
الذكور
الإناث
الخصوبة (المحور الأيمن، ترتيب عكسي)
المصادر: بارو ولي، ومؤشرات التنمية العالمية، وحسابات خبراء البنك الدولي.

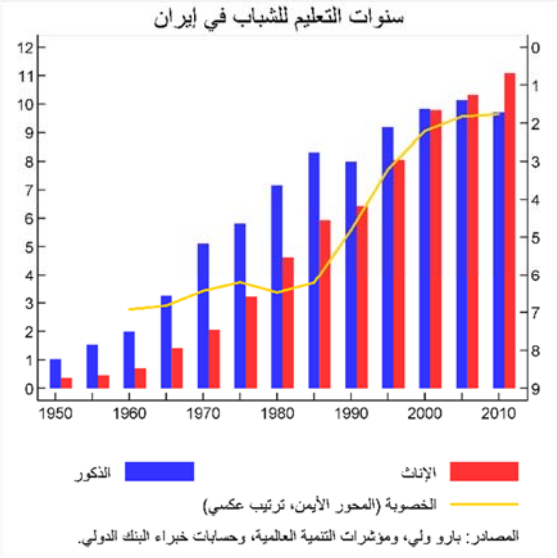
سنوات التعليم للشباب في إيران
12
11
10
9
8
7
6
5
4
3
2
1
0
0
1
2
3
4
5
6
7
8
9
1950
1960
1970
1980
1990
2000
2010
الذكور
الإناث
الخصوبة (المحور الأيمن، ترتيب عكسي)
المصادر: بارو ولي، ومؤشرات التنمية العالمية، وحسابات خبراء البنك الدولي.

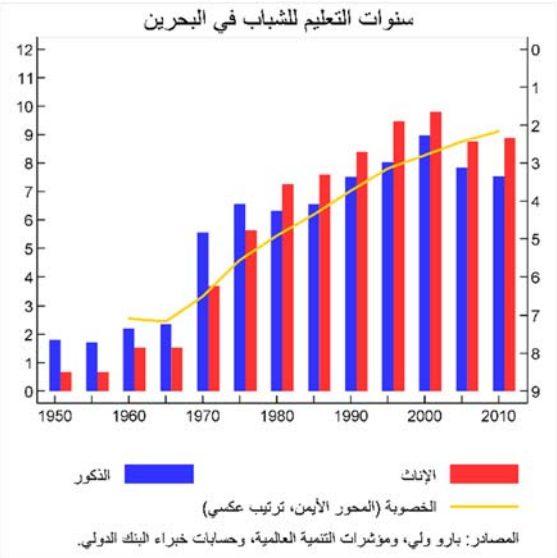
سنوات التعليم للشباب في البحرين
12
11
10
9
8
7
6
5
4
3
2
1
0
0
1
2
3
4
5
6
7
8
9
1950
1960
1970
1980
1990
2000
2010
الذكور
الإناث
الخصوبة (المحور الأيمن، ترتيب عكسي)
المصادر: بارو ولي، ومؤشرات التنمية العالمية، وحسابات خبراء البنك الدولي.

الشكل 2-1 امتعلمون ولكن عاطلون عن العمل

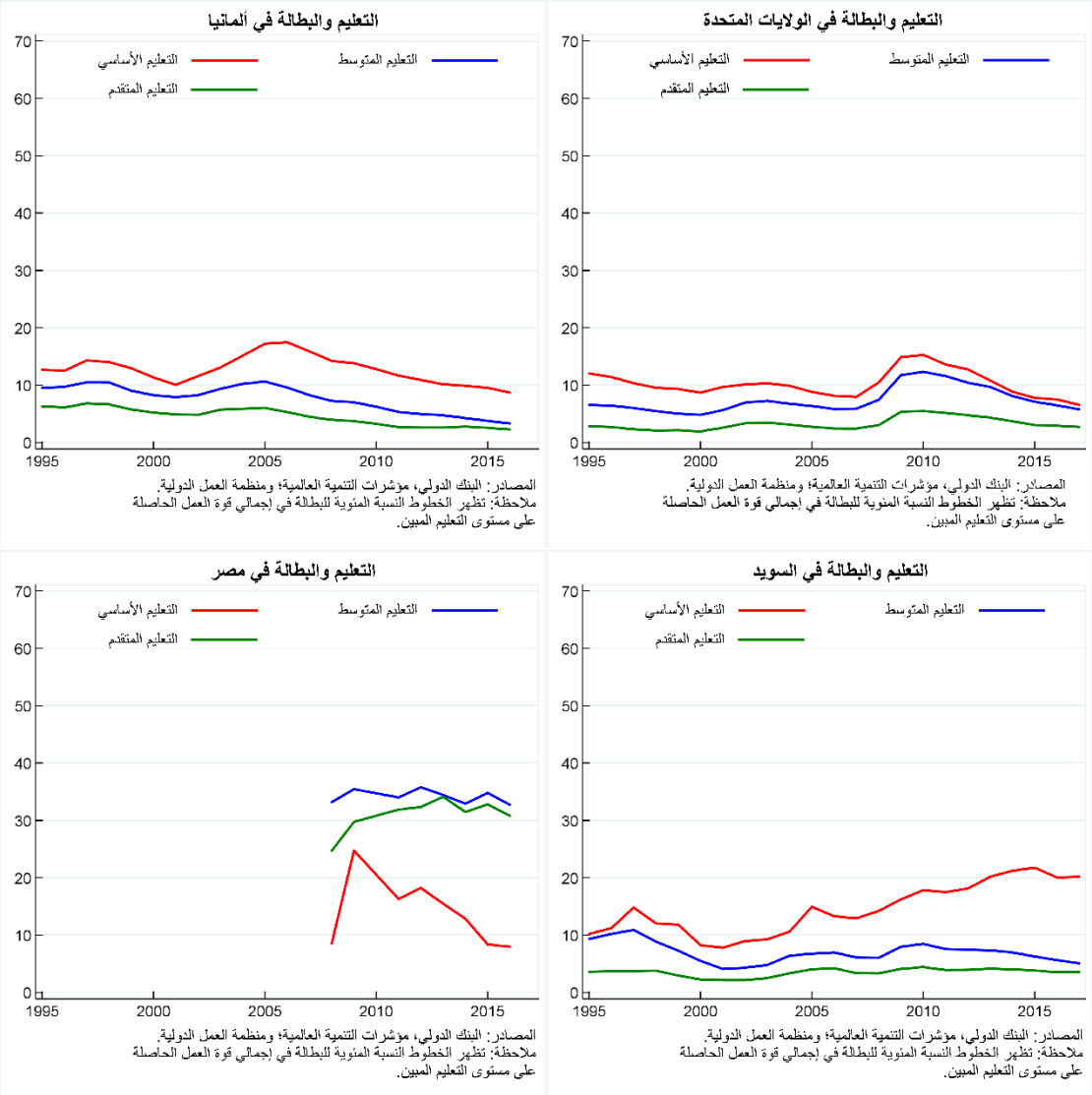

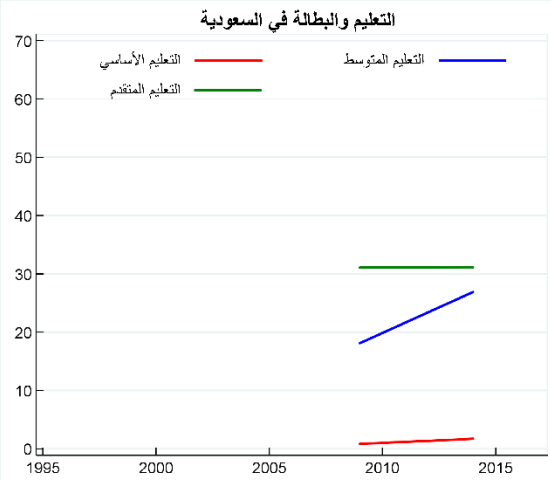

المصادر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية؛ ومنظمة العمل الدولية.
ملاحظة: تظهر الخطوط النسبة المئوية للبطالة في إجمالي قوة العمل الحاصلة على مستوى التعليم المبين.

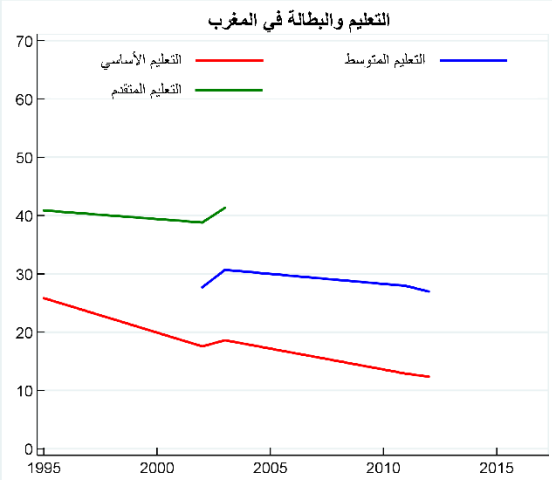

المصادر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية؛ ومنظمة العمل الدولية.
ملاحظة: تظهر الخطوط النسبة المئوية للبطالة في إجمالي قوة العمل الحاصلة على مستوى التعليم المبين.

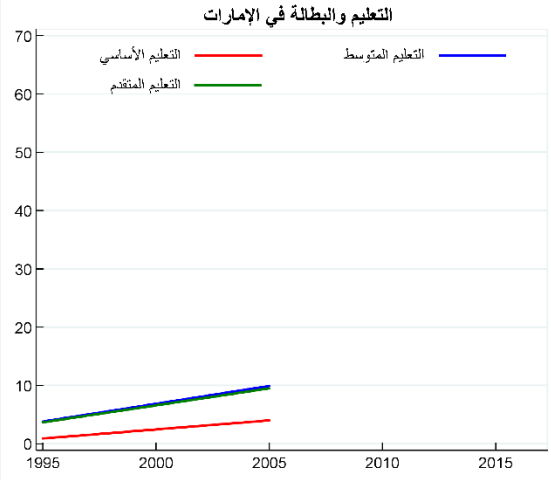

المصادر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية؛ ومنظمة العمل الدولية.
ملاحظة: تظهر الخطوط النسبة المئوية للبطالة في إجمالي قوة العمل الحاصلة على مستوى التعليم المبين.

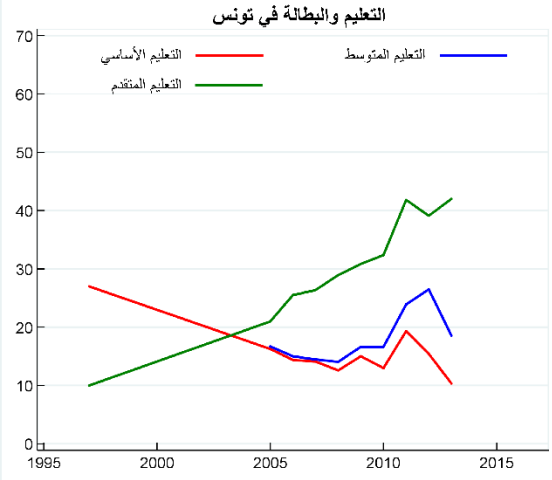

المصادر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية؛ ومنظمة العمل الدولية.
ملاحظة: تظهر الخطوط النسبة المئوية للبطالة في إجمالي قوة العمل الحاصلة على مستوى التعليم المبين.

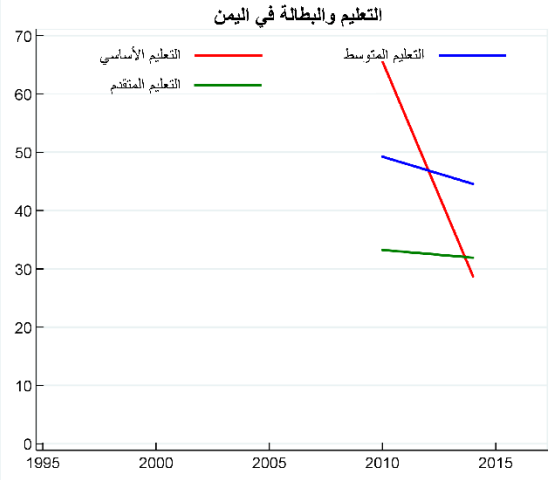

المصادر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية؛ ومنظمة العمل الدولية.
ملاحظة: تظهر الخطوط النسبة المئوية للبطالة في إجمالي قوة العمل الحاصلة على مستوى التعليم المبين.

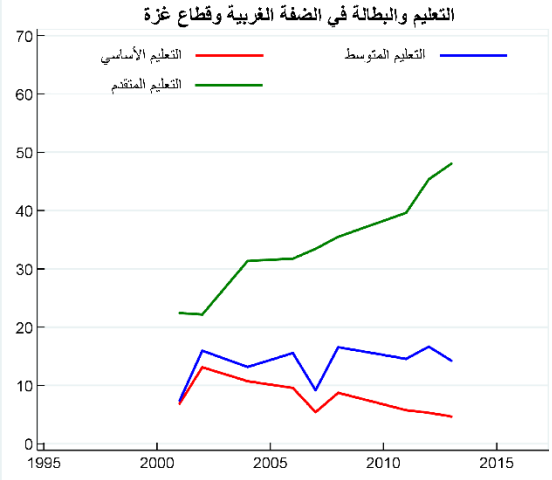

المصادر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية؛ ومنظمة العمل الدولية.
ملاحظة: تظهر الخطوط النسبة المئوية للبطالة في إجمالي قوة العمل الحاصلة على مستوى التعليم المبين.

الفصل الثاني

"شرك الدخل المتوسط" بالشرق الأوسط

ترى البلدان النامية أن الارتقاء إلى مصاف البلدان متوسطة الدخل يشكل نعمةً ونقمةً في آن واحد. ففي حين تمكن بعضها من التغلُّب على الفقر المدقع والحرمان، فإن تراجع النمو الاقتصادي الذي يعقب ذلك في العادة جعل مواصلة التقدم نحو مصاف البلدان مرتفعة الدخل، كما كشفت تجارب الماضي، أمراً نادراً للغاية. لا شك أن هذا هو حال البلدان متوسطة الدخل في معظمها بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

على مدار الخمسين عاماً الماضية، شهدت بلدان المنطقة تراجع وتيرة النمو بل ركودا اقتصاديا. ومع أن اقتصاد الكثير من هذه البلدان، لاسيما تلك التي تعتمد على صادرات النفط والغاز، قد سجلت فترات من زيادة النمو، فإنها لم تواصل السعي حثيثا للحاق بالركب (الإطار 1-5).

ويشير انتشار شرك البلدان متوسطة الدخل فيما بين بلدان المنطقة إلى وجود اختلالات هيكلية شائعة تعوق النمو. وعلى وجه التحديد، تفتقر هذه البلدان جميعا إلى حيوية القطاع الخاص بسبب نقص الإرادة أو القدرة على اعتماد أحدث مبتكرات التكنولوجيا. وقد حال هذا دون تواصل نمو الإنتاجية، وهو ما يستحيل بدونه الحفاظ على تحسُّن مستويات المعيشة بوجه عام.

إن السبب في تراخي القطاع الخاص يكمن في عقد اجتماعي مضى عليه أكثر من 50 عاماً، تكفل الدولة بموجبه إتاحة وظائف في القطاع العام وتقديم دعم شامل في مقابل الحصول على الهدوء السياسي وغياب المساءلة. وبتخليص الموطنين من مخاطر الحياة الاقتصادية، يؤدي هذا العقد الاجتماعي إلى خنق روح ريادة الأعمال والابتكار، كما يضعف مستوى الخدمات العامة، ويذكي انعدام الثقة في الحكومة.

لكن حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أصبحت اليوم عاجزة بشكل متزايد عن المحافظة على التزاماتها في هذا العقد. فتصاعد مستوى المديونية يجبرها بالفعل على خفض الإنفاق العام، الذي كان في العادة هو المُحرِّك الرئيسي للنمو الاقتصادي في المنطقة، وعلى بدء إلغاء الدعم الشامل للسلع والخدمات. ومع انحسار أنشطة السياحة والاستثمارات الأجنبية بسبب التوترات الجيوسياسية، تتزايد حالة عدم اليقين.

علاوةً على ذلك، لم يعد القطاع العام في المنطقة قادرا على استيعاب الأعداد المتزايدة من خريجي الجامعات. ومع أنه تثور مخاوف جدية بشأن جودة التعليم وإمكانية الحصول عليه، فإن الحقيقة هي أن من يدخلون سوق العمل تتزايد مستويات تعليمهم، لكنهم غير مؤهلين للعمل.

بعبارة أخرى، لم تسفر هذه التطورات في رأس المال البشري عن تسريع وتيرة النمو الاقتصادي. بل على العكس، تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعضا من أعلى معدلات البطالة في صفوف الشباب في العالم، وهو ما يؤدي إلى أكبر معدل لاستنزاف العقول في العالم، مع هجرة الشباب المتعلم بحثا عن فرص في الخارج. وأحد الأسباب الرئيسية هو تقاعس حكومات المنطقة عن التشجيع على الابتكار، بل إنها في الواقع تُثبِّط الهمم في بعض الحالات عن الابتكار. ومع أن بعض البلدان تخشى أن يؤدي التشغيل الآلي (الأتمتة) إلى فقدان الوظائف، فإن عجز المنطقة عن اعتماد التكنولوجيا الجديدة يعوق خلق الوظائف وفرص العمل.

وتكمن المشكلة في أن حكومات بلدان المنطقة - في سعيها إلى حماية المستفيدين الحاليين لاسيما في قطاعات كالبنوك والاتصالات السلكية واللاسلكية - تفرض لوائح تنظيمية مفرطة عفا عليها الزمن تمنع المنافسين الجدد من دخول السوق. ويعوق هذا الاختلال في منظومة المنافسة انتشار تكنولوجيا الأغراض العامة، ويُقوِّض ذلك النوع من التكيُّف والتطوُّر الذي يحتاج إليه القطاع الخاص ليصبح مفعما بالنشاط.

لكن الحال ليس كذلك في آسيا، مثلا، وهي منطقة تبنت التكنولوجيا الجديدة لتصبح مركزا صناعيا عالميا. والحقيقة أنه بفضل الأتمتة ستحتفظ آسيا على الأرجح بتفوقها الصناعي حتى بعد زيادة الأجور عن المستويات التقليدية للبلدان كثيفة الإنتاج الصناعي.

وفي ظل هذه الظروف، ليس بمقدور بلدان المنطقة متابعة مسار التنمية التقليدي الذي يعتمد على صادرات الصناعات التحويلية. بل يجب عليها، بدلا من ذلك، العمل على إنشاء اقتصاد رقمي أكثر تطوُّراً يستفيد مما يتمتع به من الأيدي العاملة من الشباب المتعلمين. وسيتطلَّب هذا، أولا وقبل كل شيء، اعتماد تكنولوجيا جديدة، وحتى توفير "المنافع العامة الرقمية" مثل خدمات الإنترنت عريضة النطاق السريعة والمنتظمة وحلول الدفع الرقمية.

وعلى الرغم من أن وسائل الربط من خلال شبكة الإنترنت والأجهزة الرقمية أصبحت واسعة الانتشار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإنها تُستخدم في الوصول إلى مواقع التواصل الاجتماعي لا في إطلاق مشروعات أعمال جديدة أو خلق فرص عمل. وهذا مرجعه على الأرجح أن المنطقة سجَّلت أدنى المعدلات في العالم من حيث نسبة المشتركين في خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض. ومن حيث الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، مثلا، تتفوق بلدان شرق أفريقيا على نظرائها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

إن بلدان المنطقة في حاجة ماسة إلى عقد اجتماعي جديد يُركِّز على استخدام التكنولوجيا لتمكين مئات الملايين من الشباب الذين يتوقع أن ينضموا إلى سوق العمل في العقود القادمة. ولا يتطلب هذا توفير المنافع العامة الرقمية فحسب، وإنما أيضا إصلاح البيئة التنظيمية، وفي هذا الصدد تُقدِّم كينيا نموذجا يُحتذي فقد ساعد اتباعها نهجا تنظيميا مُبسَّطا على تسهيل النمو السريع لنظام المدفوعات بين النظراء M-PESA (انظر الإطار 1-4). ومن الضروري أيضاً تيسير دخول السوق على القادمين الجدد ومنهم الجهات الفاعلة غير البنوك.

إن التكنولوجيا قادرة على انتشال بلدان المنطقة من شرك البلدان متوسطة الدخل، ولكن على حكوماتها أن تخطو الخطوة الأولى وتأخذ بزمام المبادرة. وإلا فإنها ستبقى متأخرة عن الركب، وسيظل أبناؤها يسعون إلى تحسين حظوظهم في الحياة في أماكن أخرى.

الإطار 1-5. شرك الدخل المتوسط في الشرق الأوسط بعض الشواهد العملية

قام جيل وخاراس وآخرون في عام 2007 بوضع فكرة شرك الدخل المتوسط الذي يمنع البلدان النامية من الوصول إلى مصاف البلدان المرتفعة الدخل، وذلك من أجل إطلاق النقاش حول نظرية للنمو لتوجيه سياسات التنمية في البلدان المتوسطة الدخل (جيل وخاراس، 2015). وقد استخدم المصطلح من قبل كبار صانعي السياسات في بلدان آسيوية مثل ماليزيا وفيتنام والصين، للتحذير من خطر وجود سقف للنمو الاقتصادي بعد أن يبلغ بلد ما مصاف البلدان المتوسطة الدخل.

ويجب أن يكون هذا الشرك مثار قلق للبلدان متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فلم يكن أي بلد بالمنطقة بلغ شريحة البلدان المتوسطة الدخل عام 1975 قد وصل إلى مصاف البلدان المرتفعة الدخل بحلول 2017. والأسوأ من ذلك، أن العوامل المحركة للنمو تكشف عن أن معدل النمو في البلدان المتوسطة الدخل في المنطقة ليس منخفضا فحسب، بل إنه يتراجع مع ارتفاع دخلها.

الشكل 1-3 شَرَك البلدان متوسطة الدخل

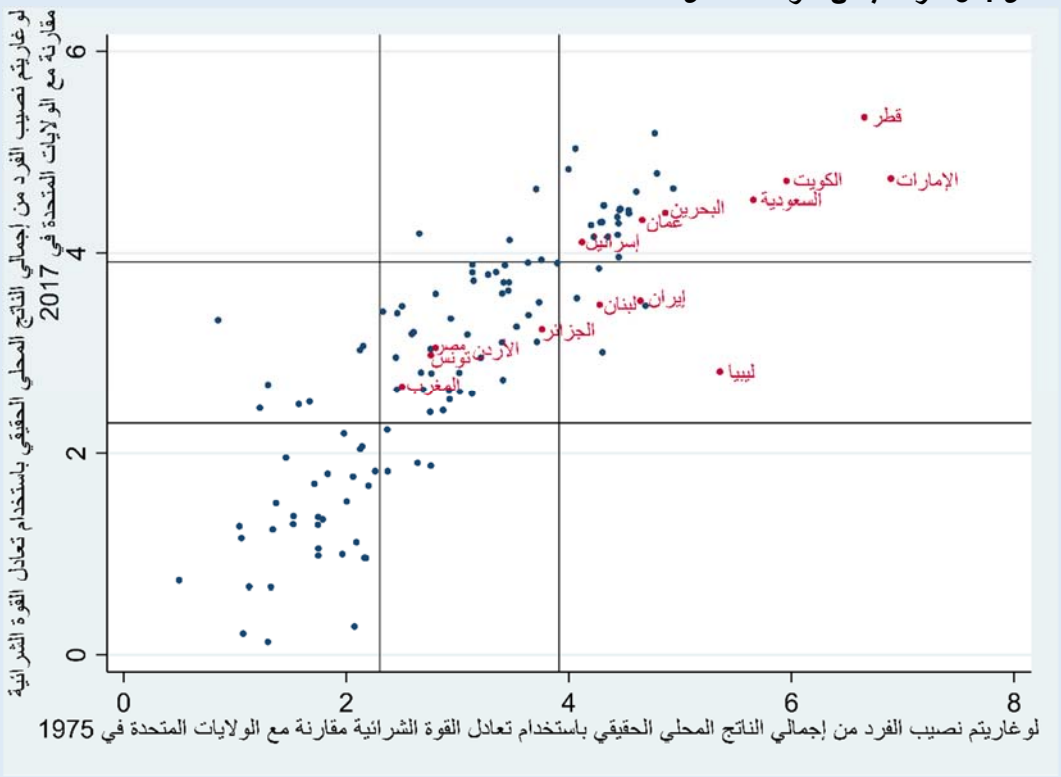

إعادة النظر في شرك الدخل المتوسط

وتظهر البيانات الخاصة بمستويات الدخل بين عامي 1975 و2017[7] أن عددا قليلا من البلدان قد أفلت من الشريحة المتوسطة الدخل[8] (انظر الشكل 1-3). وعلى غرار بولمان وآخرين (2017)، نقسم البلدان في كل عام إلى ثلاث مجموعات للدخل النسبي: منخفضة، ومتوسطة ومرتفعة، وذلك استنادا إلى معادل القوة الشرائية لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بمثيله في الولايات المتحدة في العام نفسه. ويتم تعريف بلد ما بأنه منخفض الدخل إذا كان نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي أقل من أو يساوي 10٪ من مثيله في الولايات المتحدة، ومتوسط الدخل إذا كان بين 10٪ و 50٪، ومرتفع الدخل إذا كان أعلى من 50٪. والبلدان في الرُبع الأوسط الأيسر هي التي أفلتت من مجموعة الدخل المنخفض عام 1975 إلى مجموعة الدخل المتوسط عام 2017، والبلدان في الربع الأوسط

[7] أسعار النفط الحقيقية في هذين العامين متشابهة تقريبا - 52.54 دولار في عام 1975 و54.19 دولار في 2017 للبرميل (بالسعر الثابت للدولار في عام 2017) ، وفقًا لمراجعة بريتيش بتروليوم لإحصاءات عام 2017.
[8] البلدان التي خرجت من المجموعة هي كوريا وهونج كونج وقبرص والبرتغال.

الأعلى هي التي أفلتت من مجموعة الدخل المتوسط إلى مجموعة الدخل المرتفع، في حين أن البلدان في المركز هي الواقعة في شرك مجموعة الدخل المتوسط منذ أكثر من أربعة عقود.

وإذا نظرنا إلى بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا- باللون الأحمر- فباستثناء البلدان الستة التي لا تزال مرتفعة الدخل، هناك خمسة بلدان قابعة في مجموعة الدخل المتوسط (الجزائر ومصر والأردن والمغرب وتونس)، في حين نزلت ثلاثة من مجموعة الدخل المرتفع إلى المتوسط (إيران ولبنان وليبيا)، في حين لم يفلت أي بلد من المجموعة المتوسطة الدخل.

القوى المحركة للنمو في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

بالإضافة إلى تحديد البلدان "المُحاصرة في الشرك"، نسعى أيضا إلى فهم القوى المحركة للنمو مع زيادة الدخل. سلطت القوى المحركة للنمو الضوء على سبب استمرار البلدان في شَرك مستوى الدخل المتوسط. وعلى سبيل المثال، فإن معدلات النمو المنخفضة والآخذة في التراجع على مستوى الدخل المتوسط ستكون متسقة مع وجود البلد داخل هذا الشرك.

ونحن نستخدم بيانات إجمالي الناتج المحلي من تقرير صندوق النقد الدولي عن آفاق الاقتصاد العالمي وبيانات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج من جدول بن وورلد 9.0، ونقدّر القوى المحركة للنمو والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج لكل منطقة، باستخدام نهج غير معياري لا يضع افتراضات حول الشكل الوظيفي لهذه الصلة. التقدير غير المعياري هو منحنى كيرنل خطي موضعي لهذه المعادلة و $\frac{y_{it}}{y_{US_t}}$ حيث $\Delta y_{it,t+10}$ هو النمو العقدي السنوي المتداخل لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي حسب تعادل القوة الشرائية لكل بلد i بين الزمنt والزمن $t+10$ ، و $\frac{y_{it}}{y_{US_t}}$ هو نصيب الفرد من الدخل في ذلك البلد بالنسبة للولايات المتحدة في الزمن t t .
وتشمل الانحدارات التأثير الثابت للبلد للحصول على خصائص قُطْرية ثابتة زمنيا، وتأثير ثابت لعشر سنوات للتحكم في الصدمات العالمية المشتركة في ذلك العِقد. ونحن نطبق الانحدارات على بلدان في أربع مناطق تتوفر بشأنها بيانات كافية: منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي، ومنطقة أوروبا وآسيا الوسطى، ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وبالنسبة لكل منطقة، توفر الانحدارات غير المعيارية المنحنيات المختلفة للنمو العِقدي المحسوب سنويا في معادل القوة الشرائية لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وفي الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج عند مستويات مختلفة من الدخل النسبي، والتي نقوم على أساسها بحساب القيمة المتوقعة للنمو العقدي مع زيادة الدخل النسبي. ونتائج النمو المتوقع حين يكون الدخل أقل من أو مساويا للدخل في الولايات المتحدة (الدخل النسبي <100%) مبين في الشكل 1-4 .[9] والدخل النسبي في المحور الأفقي والقيمة المتوقعة للنمو العقدي في المحور الرأسي، مع فترات ثقة 95%.

وجدنا أن النمو المتوقع في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منخفض. ويبلغ متوسط معدل النمو لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي نحو 2% فقط سنويا عندما يكون الدخل النسبي منخفضا، ويتناقص باستمرار مع زيادة الدخل النسبي. وهذا وصف لشَرك الدخل المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويرجع النمو المنخفض جزئيا إلى نمو أكثر قتامة في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. فعند مستوى منخفض من الدخل النسبي، يتراوح متوسط نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين صفر و 1% سنويا. ويتحول إلى منطقة سلبية عندما يتجاوز الدخل النسبي 40% من دخل الولايات المتحدة.

كما أن أداء النمو في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي يثير القلق. فلا يتجاوز النمو المتوقع لإجمالي الناتج المحلي 2٪ أبدا، ويتحول النمو المتوقع للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج إلى منطقة سلبية عندما يصل الدخل النسبي إلى 30٪ فقط من مستوى الولايات المتحدة. وعلى النقيض من ذلك ، لدى بلدان منطقة أوروبا وآسيا الوسطى ومنطقة شرق آسيا والمحيط الهادي معدل نمو أعلى في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. بالإضافة إلى ذلك، تنتعش معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي لبلدان منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي عندما يصل الدخل إلى 40% من مستوى الولايات المتحدة.

الشكل 1-4 نمو الدخل المتوقع

[9] لا تظهر النتائج عندما يتجاوز الدخل النسبي 100%، لأن النمو لا يمكن تقديره بدقة بسبب عدم وجود عدد كاف من الملاحظات.

شرق آسيا والمحيط الهادئ	
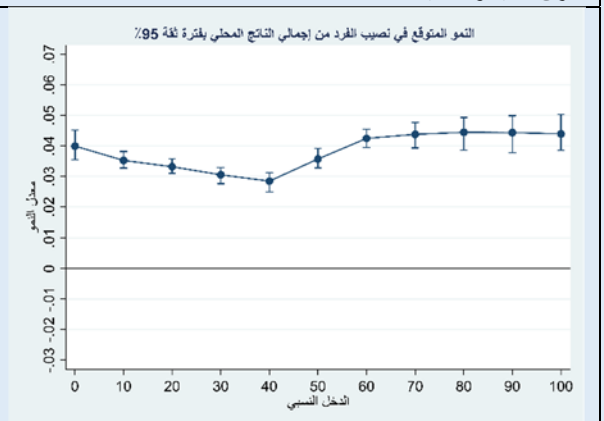	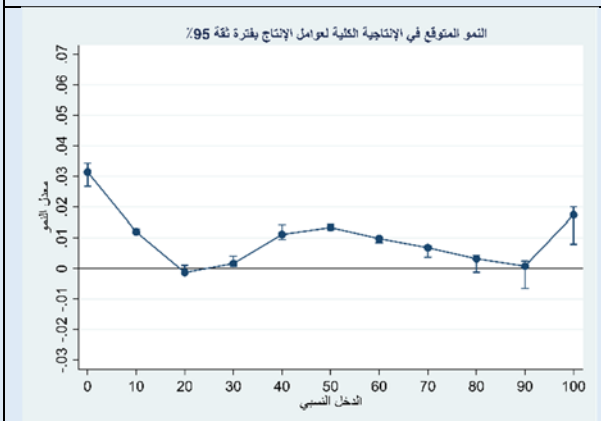
أوروبا وآسيا الوسطى	
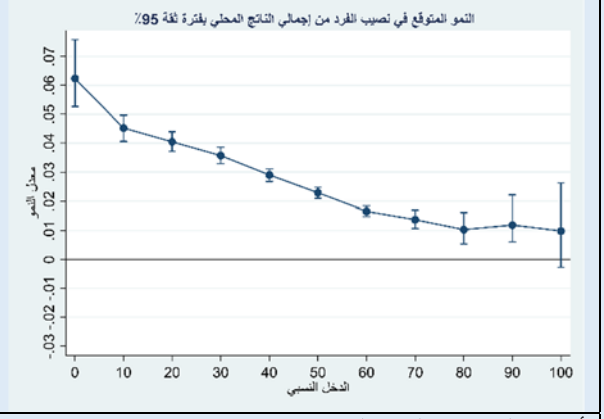	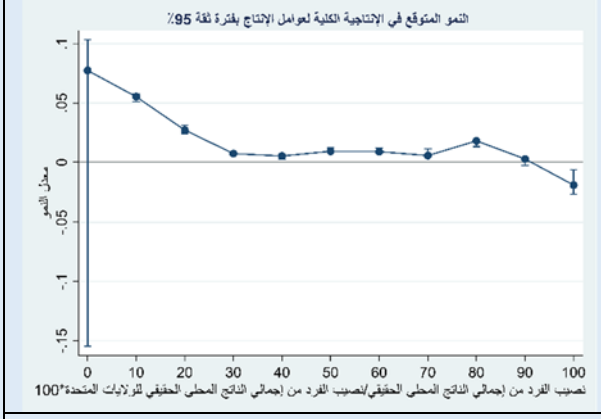
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	
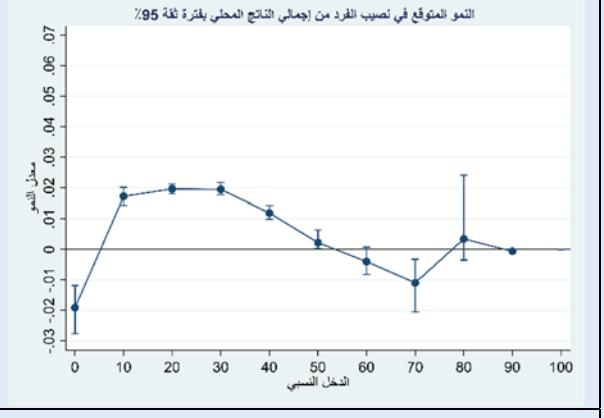	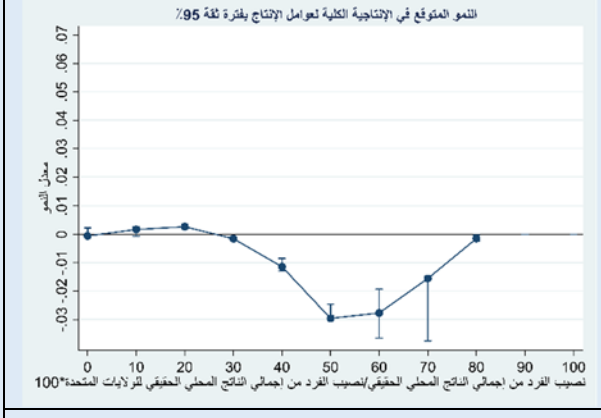
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	

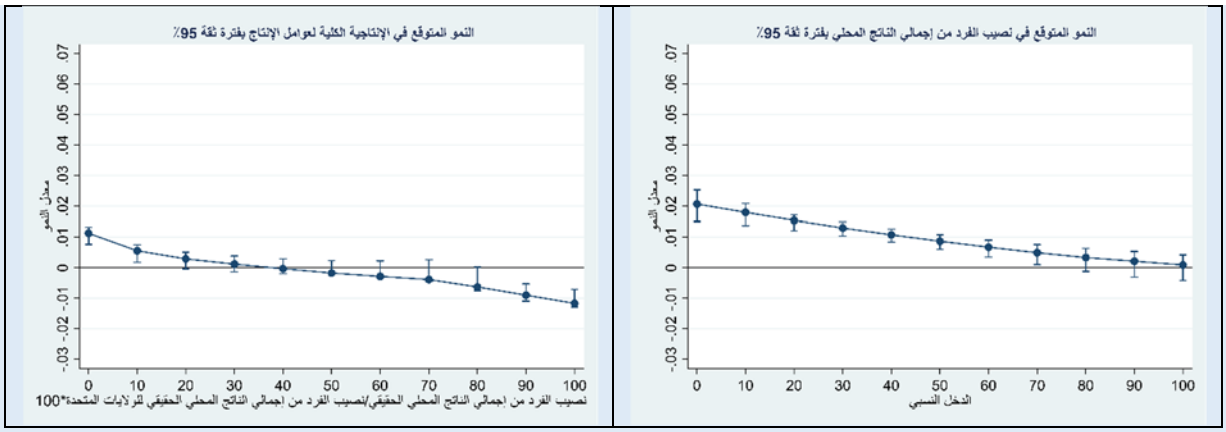

التداعيات للشرق الأوسط وشمال أفريقيا

كان أداء النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا غير مرضٍ. فالبلدان المتوسطة الدخل في المنطقة تحتاج إلى محرك جديد للنمو كي تهرب من شَرك الدخل المتوسط. ويمكن أن توفر تكنولوجيا المعلومات مسارا للنمو، خاصة لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يوجد مستوى مرتفع من رأس المال البشري. ومن شأن اتخاذ نهج واعد لبلدان المنطقة أن يعتمد نموذجا اقتصاديا يقوم على التكنولوجيا ويشجع الابتكار والإبداع وتحمّل المخاطر.

المراجع

بولمان، ديفيد، مايا إيدن، ها نجوين .2017 "الانتقال من نمو الدخل المنخفض إلى نمو الدخل المرتفع: هل يوجد شرك للدخل المتوسط؟" *دورية اقتصاد آسيا والمحيط الهادي*، المجلد 22، الطبعة الأولى، الصفحات من 5 إلى 28.

جيل، إندرميت وهومي خاراس، 2015. "شرك الدخل المتوسط يدخل عامه العاشر"، سلسلة أوراق عمل خاصة ببحوث السياسات رقم 7403، البنك الدولي

وآخرين. .2007 نهضة في منطقة شرق آسيا: "أفكار للنمو الاقتصادي." البنك الدولي، واشنطن العاصمة.

الشكل 1-5 الديناميكيات المتوقعة للدخول إلى سوق العمل

ملاحظة:

تقديرات العدد في سوق العمل في 3 سيناريوهات:

يتم تعريف الشباب على أنهم السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و24 عاما (الفارق في الشريحة العمرية خمس سنوات)، ويتم تعريف كبار السكان على أنهم في سن 60 إلى 64 عاما (الفارق في الشريحة العمرية خمس سنوات).

سيناريو 1: معدل المشاركة في القوة العاملة يفترض أن يكون 100% خلال سنوات العينة.

سيناريو 2: يبدأ معدل المشاركة في القوة العاملة بالإحصاءات التاريخية حينما تكون متاحة وتظل عند مستوى 2015 لبقية الفترة.

سيناريو 3: معدل المشاركة في القوة العاملة يقارب 89% (أعلى مستوى في عام 2015) في عام 2050 خطيا.

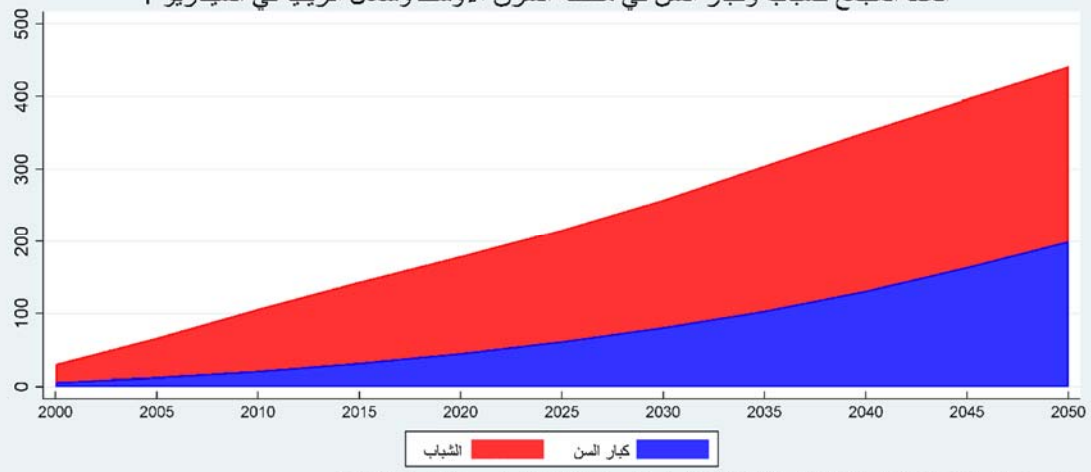

المصادر: الأمم المتحدة، التوقعات السكانية العالمية (2017)؛ والبنك الدولي؛ ومؤشر التنمية العالمية؛ وحسابات خبراء البنك الدولي.

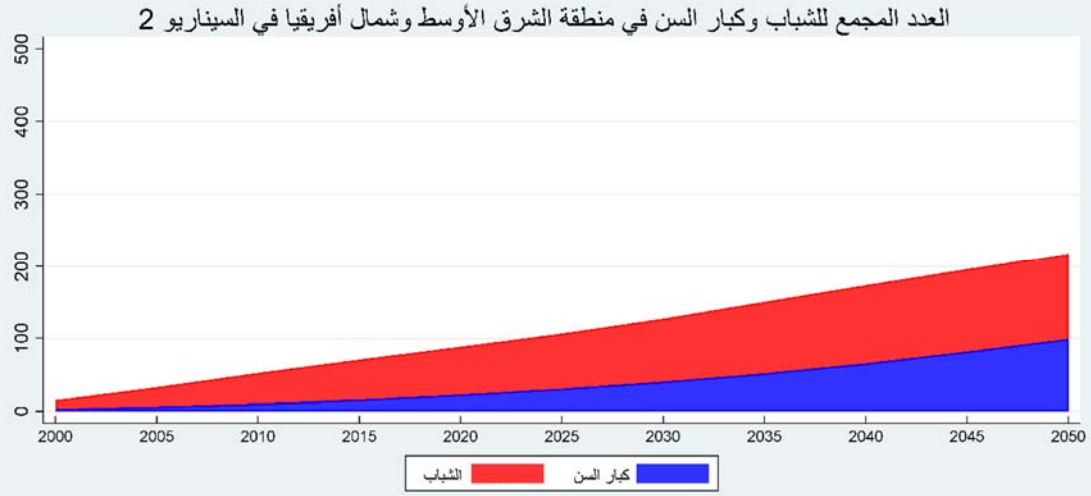

المصادر: الأمم المتحدة، التوقعات السكانية العالمية (2017)؛ والبنك الدولي؛ ومؤشر التنمية العالمية؛ وحسابات خبراء البنك الدولي.

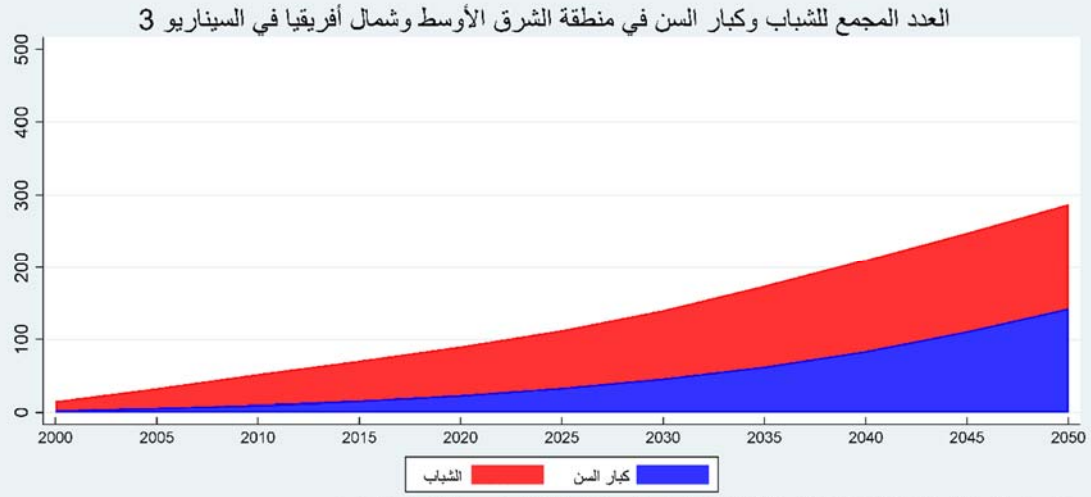

المصادر: الأمم المتحدة، التوقعات السكانية العالمية (2017)؛ والبنك الدولي؛ ومؤشر التنمية العالمية؛ وحسابات خبراء البنك الدولي.

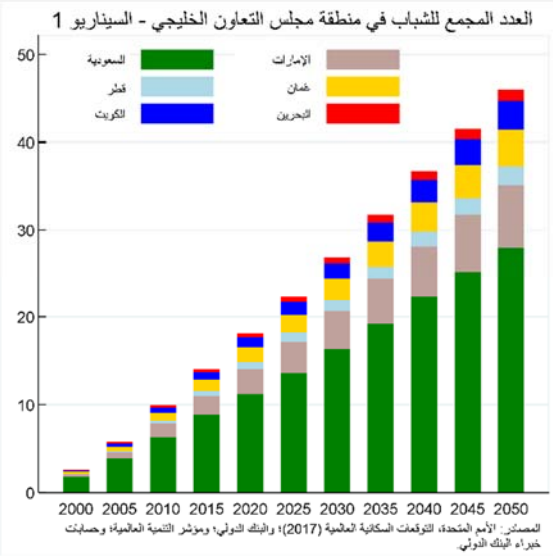
العدد المجمع للشباب في منطقة مجلس التعاون الخليجي - السيناريو 1
السعودية
الإمارات
قطر
عمان
الكويت
البحرين
0
10
20
30
40
50
2000 2005 2010 2015 2020 2025 2030 2035 2040 2045 2050
المصادر: الأمم المتحدة، التوقعات السكانية العالمية (2017)؛ والبنك الدولي؛ ومؤشر التنمية العالمية؛ وحسابات خبراء البنك الدولي.

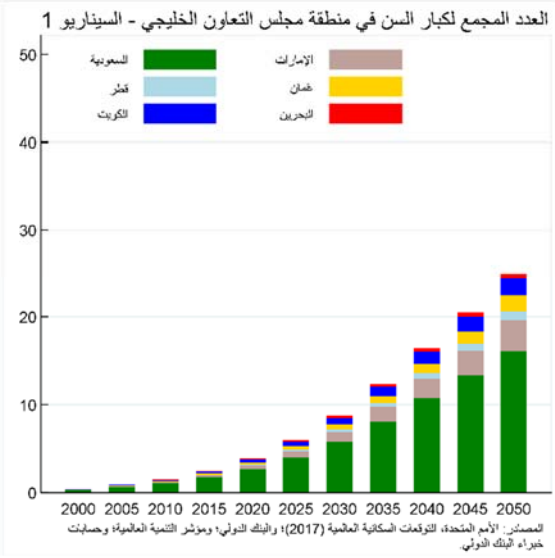
العدد المجمع لكبار السن في منطقة مجلس التعاون الخليجي - السيناريو 1
السعودية
الإمارات
قطر
عمان
الكويت
البحرين
0
10
20
30
40
50
2000 2005 2010 2015 2020 2025 2030 2035 2040 2045 2050
المصادر: الأمم المتحدة، التوقعات السكانية العالمية (2017)؛ والبنك الدولي؛ ومؤشر التنمية العالمية؛ وحسابات خبراء البنك الدولي.

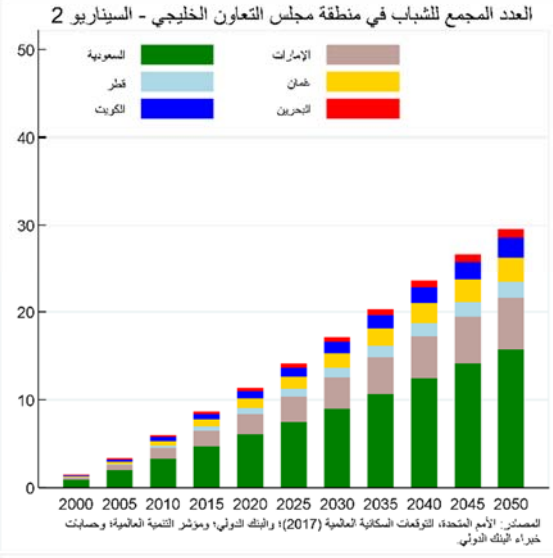
العدد المجمع للشباب في منطقة مجلس التعاون الخليجي - السيناريو 2
السعودية
الإمارات
قطر
عمان
الكويت
البحرين
0
10
20
30
40
50
2000 2005 2010 2015 2020 2025 2030 2035 2040 2045 2050
المصادر: الأمم المتحدة، التوقعات السكانية العالمية (2017)؛ والبنك الدولي؛ ومؤشر التنمية العالمية؛ وحسابات خبراء البنك الدولي.

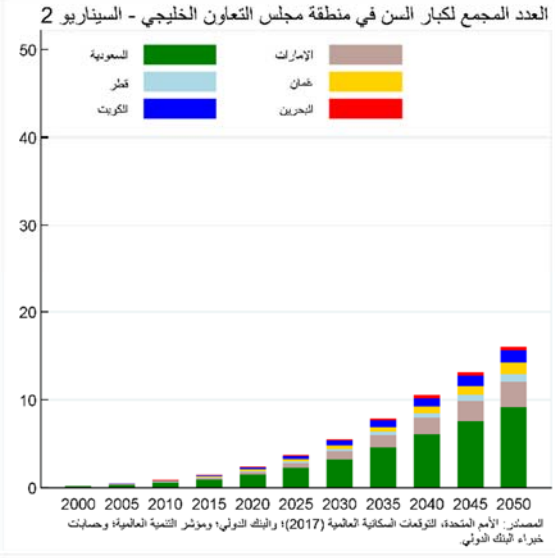
العدد المجمع لكبار السن في منطقة مجلس التعاون الخليجي - السيناريو 2
السعودية
الإمارات
قطر
عمان
الكويت
البحرين
0
10
20
30
40
50
2000 2005 2010 2015 2020 2025 2030 2035 2040 2045 2050
المصادر: الأمم المتحدة، التوقعات السكانية العالمية (2017)؛ والبنك الدولي؛ ومؤشر التنمية العالمية؛ وحسابات خبراء البنك الدولي.

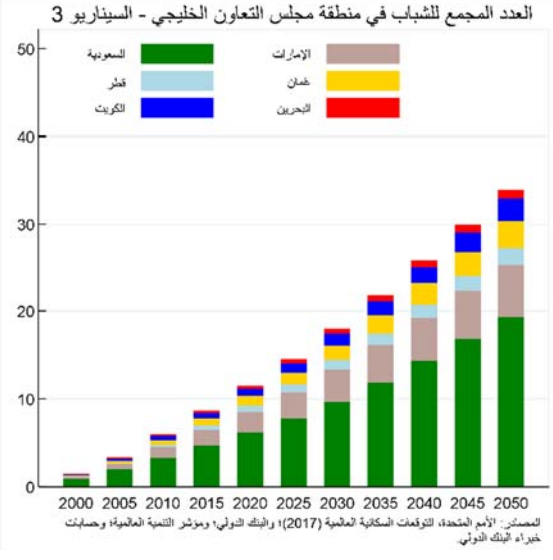
العدد المجمع للشباب في منطقة مجلس التعاون الخليجي - السيناريو 3
السعودية
الإمارات
قطر
عمان
الكويت
البحرين
0
10
20
30
40
50
2000 2005 2010 2015 2020 2025 2030 2035 2040 2045 2050
المصادر: الأمم المتحدة، التوقعات السكانية العالمية (2017)؛ والبنك الدولي؛ ومؤشر التنمية العالمية؛ وحسابات خبراء البنك الدولي.

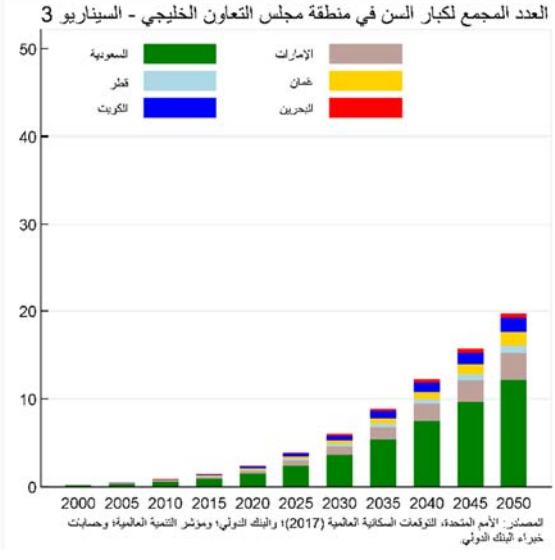
العدد المجمع لكبار السن في منطقة مجلس التعاون الخليجي - السيناريو 3
السعودية
الإمارات
قطر
عمان
الكويت
البحرين
0
10
20
30
40
50
2000 2005 2010 2015 2020 2025 2030 2035 2040 2045 2050
المصادر: الأمم المتحدة، التوقعات السكانية العالمية (2017)؛ والبنك الدولي؛ ومؤشر التنمية العالمية؛ وحسابات خبراء البنك الدولي.

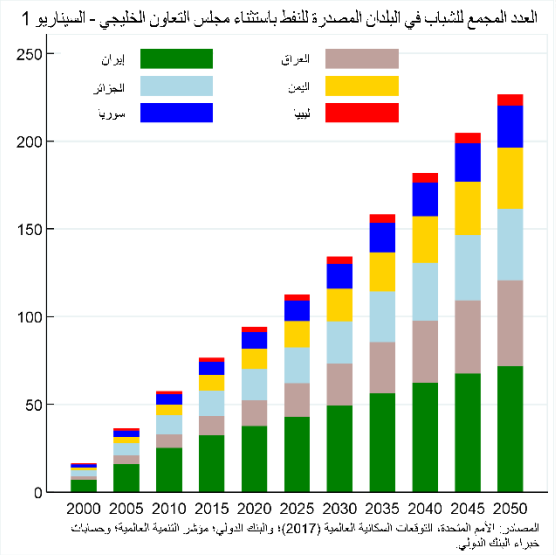
العدد المجمع للشباب في البلدان المصدرة للنفط باستثناء مجلس التعاون الخليجي - السيناريو 1
إيران
العراق
الجزائر
اليمن
سوريا
ليبيا
250
200
150
100
50
0
2000 2005 2010 2015 2020 2025 2030 2035 2040 2045 2050
المصدر: الأمم المتحدة، التوقعات السكانية العالمية (2017)؛ والبنك الدولي؛ مؤشر التنمية العالمية؛ وحسابات خبراء البنك الدولي.

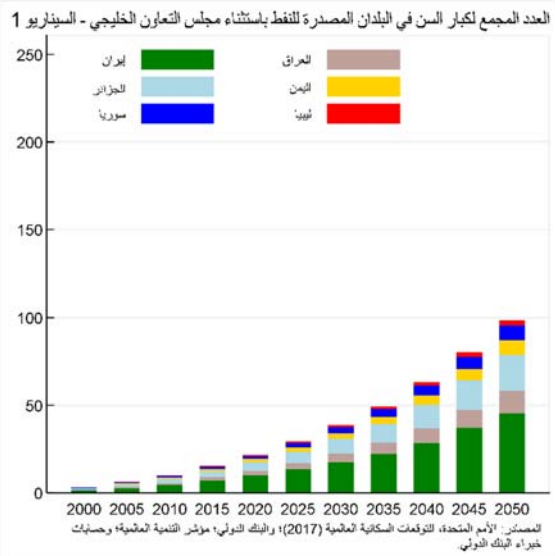
العدد المجمع لكبار السن في البلدان المصدرة للنفط باستثناء مجلس التعاون الخليجي - السيناريو 1
إيران
العراق
الجزائر
اليمن
سوريا
ليبيا
250
200
150
100
50
0
2000 2005 2010 2015 2020 2025 2030 2035 2040 2045 2050
المصدر: الأمم المتحدة، التوقعات السكانية العالمية (2017)؛ والبنك الدولي؛ مؤشر التنمية العالمية؛ وحسابات خبراء البنك الدولي.

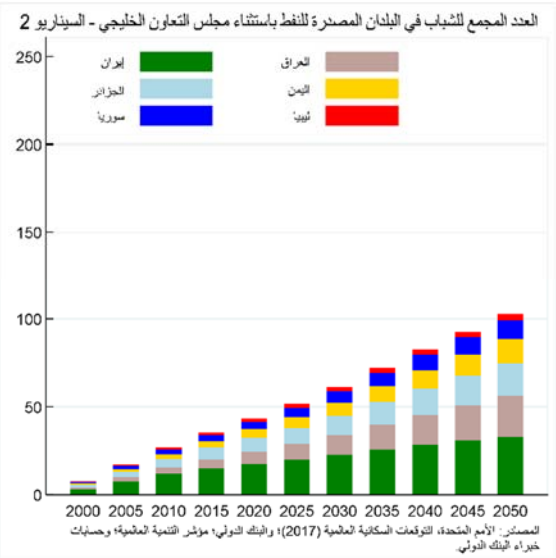
العدد المجمع للشباب في البلدان المصدرة للنفط باستثناء مجلس التعاون الخليجي - السيناريو 2
إيران
العراق
الجزائر
اليمن
سوريا
ليبيا
250
200
150
100
50
0
2000 2005 2010 2015 2020 2025 2030 2035 2040 2045 2050
المصدر: الأمم المتحدة، التوقعات السكانية العالمية (2017)؛ والبنك الدولي؛ مؤشر التنمية العالمية؛ وحسابات خبراء البنك الدولي.

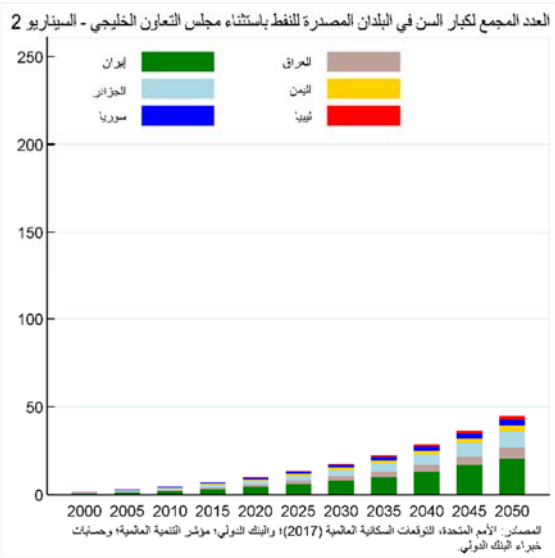
العدد المجمع لكبار السن في البلدان المصدرة للنفط باستثناء مجلس التعاون الخليجي - السيناريو 2
إيران
العراق
الجزائر
اليمن
سوريا
ليبيا
250
200
150
100
50
0
2000 2005 2010 2015 2020 2025 2030 2035 2040 2045 2050
المصدر: الأمم المتحدة، التوقعات السكانية العالمية (2017)؛ والبنك الدولي؛ مؤشر التنمية العالمية؛ وحسابات خبراء البنك الدولي.

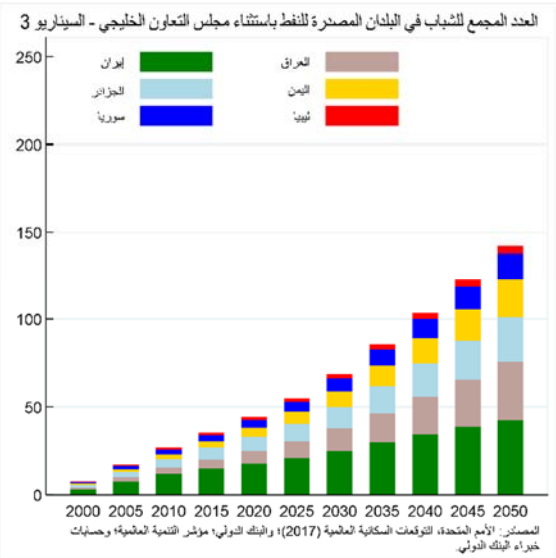
العدد المجمع للشباب في البلدان المصدرة للنفط باستثناء مجلس التعاون الخليجي - السيناريو 3
إيران
العراق
الجزائر
اليمن
سوريا
ليبيا
250
200
150
100
50
0
2000 2005 2010 2015 2020 2025 2030 2035 2040 2045 2050
المصدر: الأمم المتحدة، التوقعات السكانية العالمية (2017)؛ والبنك الدولي؛ مؤشر التنمية العالمية؛ وحسابات خبراء البنك الدولي.

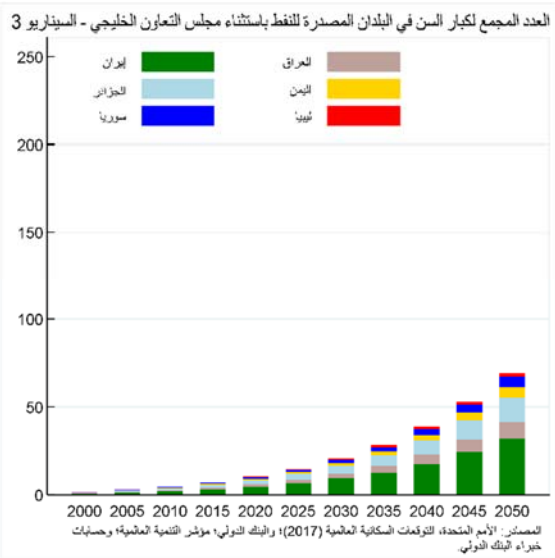
العدد المجمع لكبار السن في البلدان المصدرة للنفط باستثناء مجلس التعاون الخليجي - السيناريو 3
إيران
العراق
الجزائر
اليمن
سوريا
ليبيا
250
200
150
100
50
0
2000 2005 2010 2015 2020 2025 2030 2035 2040 2045 2050
المصدر: الأمم المتحدة، التوقعات السكانية العالمية (2017)؛ والبنك الدولي؛ مؤشر التنمية العالمية؛ وحسابات خبراء البنك الدولي.

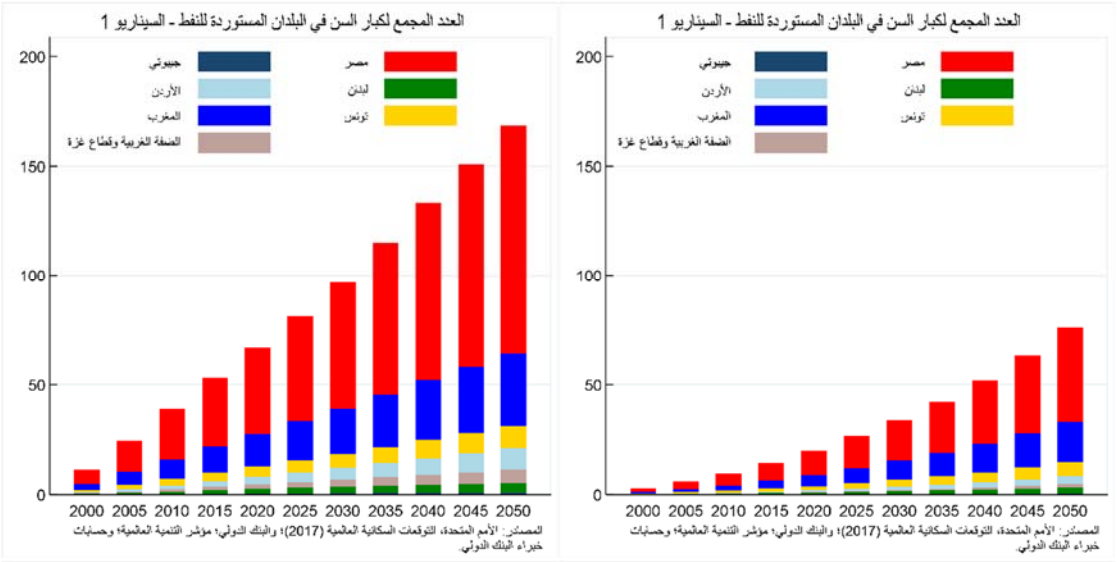
العدد المجمع لكبار السن في البلدان المستوردة للنفط - السيناريو 1
جيبوتي
مصر
الأردن
لبنان
المغرب
تونس
الضفة الغربية وقطاع غزة
200
150
100
50
0
2000 2005 2010 2015 2020 2025 2030 2035 2040 2045 2050
المصادر: الأمم المتحدة، التوقعات السكانية العالمية (2017)؛ والبنك الدولي؛ مؤشر التنمية العالمية؛ وحسابات خبراء البنك الدولي.

العدد المجمع لكبار السن في البلدان المستوردة للنفط - السيناريو 1
جيبوتي
مصر
الأردن
لبنان
المغرب
تونس
الضفة الغربية وقطاع غزة
200
150
100
50
0
2000 2005 2010 2015 2020 2025 2030 2035 2040 2045 2050
المصادر: الأمم المتحدة، التوقعات السكانية العالمية (2017)؛ والبنك الدولي؛ مؤشر التنمية العالمية؛ وحسابات خبراء البنك الدولي.

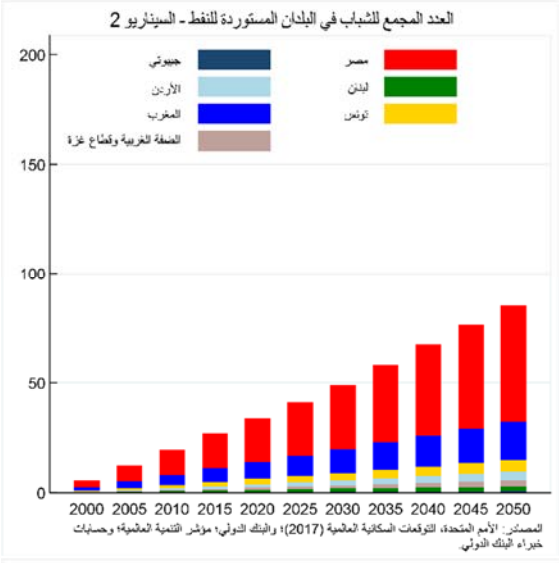
العدد المجمع للشباب في البلدان المستوردة للنفط - السيناريو 2
جيبوتي
مصر
الأردن
لبنان
المغرب
تونس
الضفة الغربية وقطاع غزة
200
150
100
50
0
2000 2005 2010 2015 2020 2025 2030 2035 2040 2045 2050
المصادر: الأمم المتحدة، التوقعات السكانية العالمية (2017)؛ والبنك الدولي؛ مؤشر التنمية العالمية؛ وحسابات خبراء البنك الدولي.

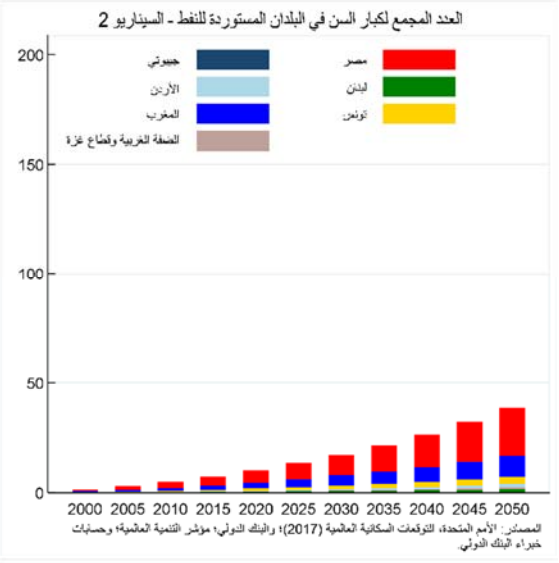
العدد المجمع لكبار السن في البلدان المستوردة للنفط - السيناريو 2
جيبوتي
مصر
الأردن
لبنان
المغرب
تونس
الضفة الغربية وقطاع غزة
200
150
100
50
0
2000 2005 2010 2015 2020 2025 2030 2035 2040 2045 2050
المصادر: الأمم المتحدة، التوقعات السكانية العالمية (2017)؛ والبنك الدولي؛ مؤشر التنمية العالمية؛ وحسابات خبراء البنك الدولي.

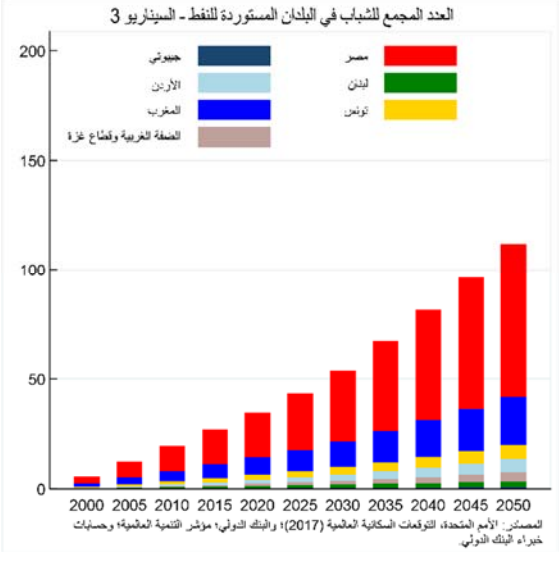
العدد المجمع للشباب في البلدان المستوردة للنفط - السيناريو 3
جيبوتي
مصر
الأردن
لبنان
المغرب
تونس
الضفة الغربية وقطاع غزة
200
150
100
50
0
2000 2005 2010 2015 2020 2025 2030 2035 2040 2045 2050
المصادر: الأمم المتحدة، التوقعات السكانية العالمية (2017)؛ والبنك الدولي؛ مؤشر التنمية العالمية؛ وحسابات خبراء البنك الدولي.

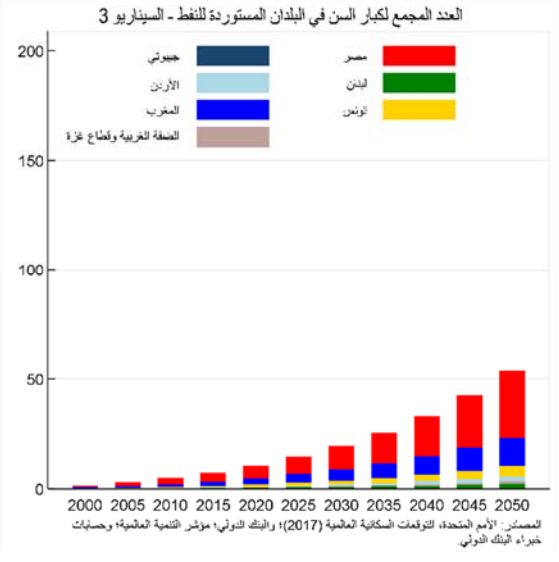
العدد المجمع لكبار السن في البلدان المستوردة للنفط - السيناريو 3
جيبوتي
مصر
الأردن
لبنان
المغرب
تونس
الضفة الغربية وقطاع غزة
200
150
100
50
0
2000 2005 2010 2015 2020 2025 2030 2035 2040 2045 2050
المصادر: الأمم المتحدة، التوقعات السكانية العالمية (2017)؛ والبنك الدولي؛ مؤشر التنمية العالمية؛ وحسابات خبراء البنك الدولي.

الشكل1-6 هجرة العقول.

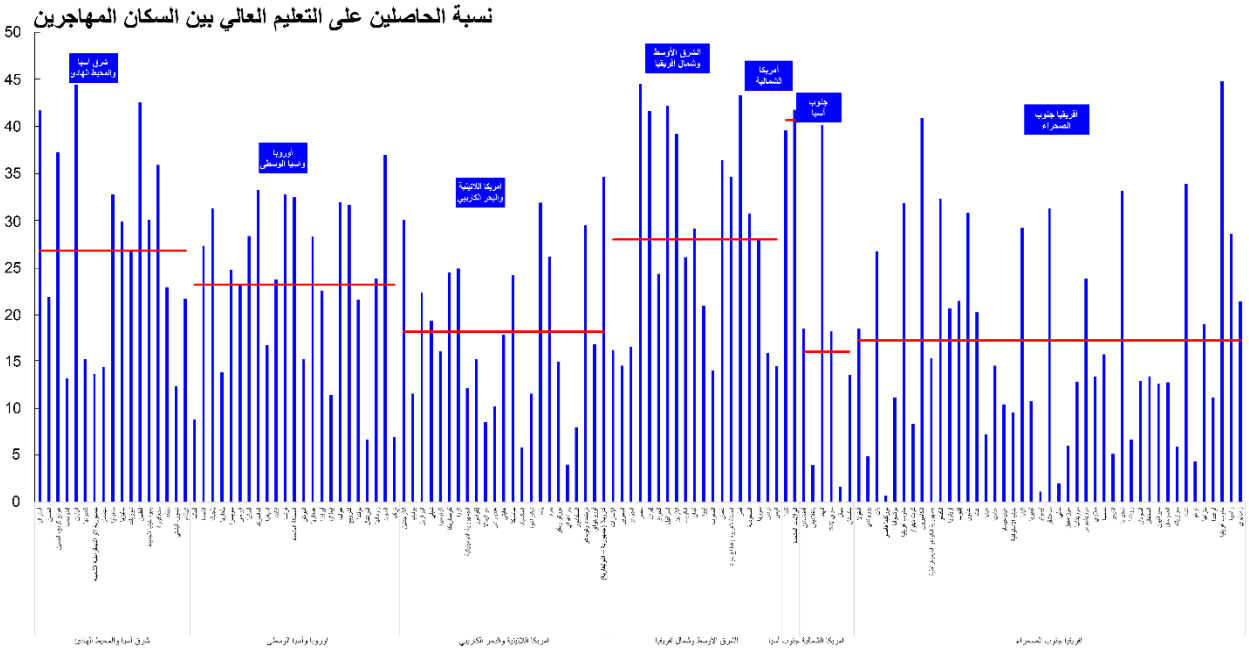

المصدر: قاعدة البيانات المعنية بالمهاجرين في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، DIOC-E 2000 (الإصدار 3.0)، وحسابات خبراء البنك الدولي.

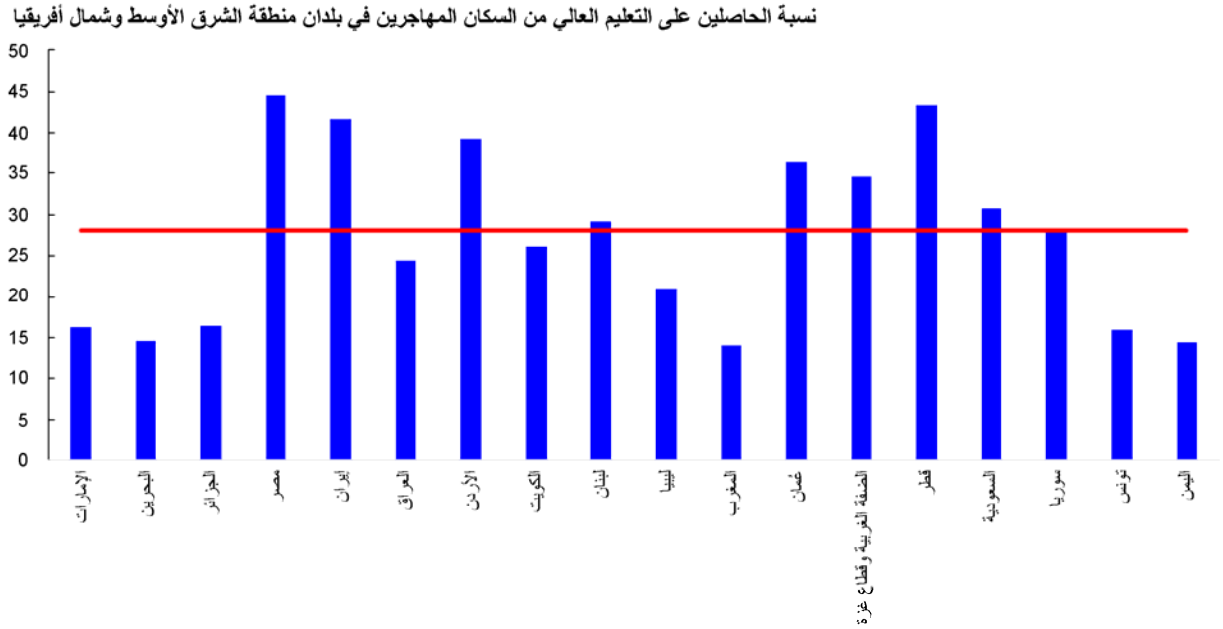

المصدر: قاعدة البيانات المعنية بالمهاجرين في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، DIOC-E 2000 (الإصدار 3.0)، وحسابات خبراء البنك الدولي.

ملاحظة: تشير الخطوط الحمراء إلى المتوسطات الإقليمية.

الفصل الثالث

إرساء الأسس للاقتصاد الجديد: نهج لانطلاقة كبرى

هناك حاجة لواقع اقتصادي جديد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويجب أن يتشكل هذا الواقع الجديد قريبا. ففي منطقة تتهاوى فيها العقود الاجتماعية القديمة، ويخفق الاقتصاد الجامد في توظيف أكثر أفراد القوى العاملة تعليما وإنتاجية، فإن النهج التدريجي للتغيير لا يكون قابلا للتطبيق.

وبدلاً من ذلك، تحتاج المنطقة إلى جهد شامل، شبيه بما قامت به الولايات المتحدة بعد أن قررت في أوائل الستينيات أنها تريد أن تهبط برجل على سطح القمر. ويمكن لمثل هذه "الانطلاقة الكبرى" في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تُوحِّد الناس خلف هدف مشترك، وتساعد على تحقيق تحوُّل في الطريقة التي تمارس بها الحكومات والشركات والمؤسسات المالية الدولية ومنظمات المجتمع المدني أعمالها. وستحدث تحولا في اقتصاد بلدان المنطقة وتساعد على ضمان أن يجد الملايين من شبابها الوظائف الجيدة التي يستحقونها.

خلال العقود القليلة الماضية، توافد الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على الجامعات، لكن لم تكن هناك زيادة متناسبة في الطلب على مهاراتهم. فكانت النتيجة أن خريجي الجامعات أصبحوا أكثر عرضة للبطالة من أولئك الأقل تعليما. ويزيد هذا من بواعث القلق الاجتماعي ويعوق الاقتصاد بإخفاقه في توظيف أكثر أفراد القوى العاملة تعليما وأكثرهم قدرة على الإنتاج.

ولتغيير هذه الأوضاع، يجب على المنطقة أن تخلق على وجه السرعة واقعا اقتصاديا جديدا يمكن أن يتيح الفرص لجميع شبابها. لقد بلغ النموذج الاقتصادي القديم الذي تقوده الدولة، والذي لا يزال متجذرا في الكثير من بلدان المنطقة، أقصى مداه ولم يعد قادرا على توفير الوظائف الضرورية، ناهيك عن توفير وظائف عالية الجودة.

ولا يمكن لنموذج النمو القائم على الصناعات الخفيفة كثيفة العمالة، مثل الذي تتبعه بلدان شرق آسيا، أن يحل مشكلة خريجي الجامعات العاطلين. علاوة على ذلك، قد لا يصلح مسار النمو هذا لأن التكنولوجيا الجديدة تغير سريعا من طبيعة التصنيع.

وأكثر نهج واعد يناسب بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو اعتماد نموذج اقتصادي يقوم على التكنولوجيا ويشجع الابتكار والإبداع والإقبال على المخاطرة. ويمكن لمثل هذا النموذج أن يوفر فرصا للحاصلين على تعليم جيد.

وفضلا عن ذلك، يمكن للتطبيقات التي تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة، مثل منصات التوظيف، أن تساعد العمال الأقل تعليما في العثور على وظائف. وسيتطلب هذا إنشاء نظام اتصالات حديث يساعد في وجود اقتصاد رقمي شامل وبنية تحتية مالية لدعم هذا الاقتصاد.

ولتحقيق هذا البرنامج الطموح، يجب على هذه البلدان أن تعكف على حشد المساندة السياسية وإثارة خيال الجماهير. ولا يمكنها أن تفعل ذلك إذا واصلت النهج التدريجي التقليدي في التغيير. وبدون بذل جُهد كامل، سيُحكم على جيل من شباب المنطقة بالبطالة أو العمالة منخفضة الإنتاجية ذات الأجر المنخفض. وسوف تستمر الفجوة التكنولوجية بين بلدان المنطقة وبقية العالم في الاتساع.
ويجب على بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تحاكي قرار الرئيس جون كينيدي في عام 1961 بإطلاق العنان لجهد وطني جماعي غير عادي حقق هدفه الذ كان يبدو مستحيلا: هبوط الإنسان على سطح القمر في منتصف عام 1969.

ستشمل انطلاقة كبرى في المنطقة التزاما إقليميا جماعيا لتحقيق المساواة مع اقتصاد البلدان المتقدمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال بحلول عام 2022. وستسعى بلدان المنطقة إلى تحقيق المساواة أو التفوق على بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من حيث مستوى الوصول إلى خدمات الإنترنت، والقدرة على نقل البيانات (عرض النطاق الترددي) وعدد المعاملات المالية التي تتم إلكترونيا.

وتتطلب الجهود الرامية لإنشاء أنظمة حديثة للاتصالات والمدفوعات أهدافا محددة وشجاعة، ومواعيد صارمة، والتعاون بين جميع عناصر المجتمع، بما في ذلك القطاع الخاص.

وبعض العناصر المطلوبة موجودة بالفعل. إذ يتمتع الشباب في المنطقة بالمهارة في استخدام التقنيات الرقمية بطرق عديدة. وهم ينشطون على وسائل التواصل الاجتماعي ويستخدمون الهواتف المحمولة بكثافة. ويعد انتشار الهواتف المحمولة في المنطقة من بين أعلى المعدلات في العالم.

لكن هذا أبعد ما يصل إليه الأمر. فجودة خدمة الإنترنت في معظم بلدان المنطقة ضعيفة وقلة من الناس يمكنهم الوصول إليها. فقط في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا، يتراجع مستوى نصيب الفرد من الاشتراكات في النطاق العريض، في حين يعاني المستخدمون بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من محدودية خدمات النطاق العريض لكل مشترك.

والتمويل الرقمي يكاد يكون غير موجود. إذ يعوق سوء جودة الإنترنت وأنظمة الدفع تطوير اقتصاد حديث يخلق وظائف جيدة لمواطنيه.

لكن البنية التحتية الرقمية لا يمكن أن تعمل بالكفاءة المطلوبة دون إصلاح الجهاز التنظيمي في المنطقة. فغالبا ما تنظر الجهات التنظيمية إلى العالم بعين الحيطة - تميل للحد من المخاطر، ولكنها تغفل تحفيز الابتكار أو تشجيع المنافسة. والسماح لشركات جديدة بدخول قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية أو القطاع المالي سيؤدي إلى خفض الأسعار وزيادة الجودة. لكن في كلا القطاعين، تجعل الشركات القائمة والجهات التنظيمية الدخول صعبا وتعرقل الابتكار.

وعلى خلاف بلدان في أمريكا اللاتينية أو وسط وشرق آسيا سعت حثيثا لتعزيز المنافسة وتحرير الخدمات في قطاع الاتصالات، فقد اتبعت بلدان المنطقة نهجاً تدريجياً بطيئاً من أجل التغيير. ونتيجة لذلك، فإن بلدانا في أمريكا اللاتينية وآسيا، كانت سرعات الإنترنت واستخداماتها فيها قبل عشر سنوات مماثلة للمنطقة، لم تتفوق فقط على العالم العربي، بل إنها تنافس البلدان المتقدمة.

لقد أعاقت اللوائح التنظيمية نمو المدفوعات الرقمية في المنطقة، خاصة في شمال أفريقيا، بحيث تفوقت بلدان أفقر بكثير في شرق القارة على المنطقة من حيث انتشار الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول. وينبغي أن يدرس صانعو السياسات نموذج كينيا في تخفيف اللوائح التنظيمية مع ضمان فاعليتها، مما عزز النمو السريع لنظام المدفوعات بين النظراء M-PESA (الإطار 1-4).

ومن أجل الإعداد للانطلاقة المطلوبة، يجب على السلطات في المنطقة أن تضع هدفين شجاعين وتخطط لإنجازهما على وجه السرعة، ولنقل في غضون أربع سنوات:

- إنشاء شبكة حديثة لخدمات الإنترنت ذات النطاق العريض تغطي جميع البلدان، بما في ذلك المتأخرة اقتصاديا منها.
- إنشاء بنية تحتية تساند التحويلات المالية الرقمية من خلال الأجهزة المحمولة والإنترنت.

ولتسهيل خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض وأنظمة الدفع الحديثة تواجه الجهات التنظيمية تحديين مزدوجين. فيجب عليها *تشجيع الوافدين الجدد وتعزيز المنافسة*، ويجب عليها بناء الثقة في نزاهة وأمن التمويل الرقمي في سوق خاصة بمنطقة تهيمن عليها البنوك العامة (انظر الإطار 1-6).

وكما أثار قرار الرئيس كينيدي عام 1961 حماسة الأمريكيين، يمكن لانطلاقة كبرى في المنطقة عام 2018 أن تُوحِّد السلطات والشباب خلف هدف مشترك، وتساعد على تحقيق تحوُّل في الطريقة التي تتعاون بها الحكومات والشركات والمؤسسات المالية الدولية ومنظمات المجتمع المدني وحتى الحكومات الأجنبية وتمارس أعمالها. وستحدث تحولا في بلدان المنطقة وتساعد على ضمان عثور الملايين من شبابها على ما يستحقونه من وظائف جيدة.

الإطار 1-6. العراقيل الرقمية في الخدمات المالية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

هناك توافق متزايد في الآراء على أن زيادة عدد الأشخاص ذوي الدخل المنخفض الذين يحصلون على الخدمات المالية ويستخدمونها، وهو ما يسمى الشمول المالي، يلعب دورا مهما في التخفيف من حدة الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي.[10] كما أن القدرة على الحصول على خدمات مالية جيدة وبأسعار معقولة واستخدامها، مثل حسابات الادخار والحسابات الجارية والتأمين والائتمان، تمكن الأسر من تحمل أي تطورات سلبية مثل فقدان الدخل أو المرض بشكل مفاجئ. كما يمكن أن يساعد الشمول المالي الشركات الصغيرة على الاستثمار في الأصول الإنتاجية والتوسع في أعمالها.[11]

ويساعد الشمول المالي النظام المالي ككل من خلال الإسهام في الاستقرار المالي والنزاهة المالية. ويمكن للشمول المالي، وخاصة استخدام حسابات المعاملات على نطاق واسع، أن يحفز على مواصلة تحديث أنظمة وخدمات الدفع وتحسينها، وفي النهاية تعزيز الكفاءة الكلية للاقتصاد.[12]

ويعمل التغير التكنولوجي السريع على تعزيز الشمول المالي وتوسيع نطاق الاقتصاد الرقمي. وتنتشر الخدمات المالية الرقمية التي تستفيد من الهواتف المحمولة، ومنصات التجارة الإلكترونية، وشبكات الوكلاء، واستخدام التكنولوجيات المتقدمة، مثل البيانات المتسلسلة والذكاء الاصطناعي في الأسواق الناشئة. وفي الصين، بلغ حجم معاملات منصة AntFinancial الإلكترونية أكثر من 8 تريليونات دولار العام الماضي وتعتبر محركا للتحول الاجتماعي والثقافي السريع. وفي كينيا، أتاح الوصول إلى منصة M-PESA للخدمات المالية على الهاتف المحمول زيادة نصيب الفرد من الاستهلاك وانتشل 194 ألفا - أو 2%- من الأسر الكينية من براثن الفقر المدقع، وكان التأثير أكثر وضوحا على الأسر التي تعولها النساء. وتعمل التكنولوجيات الرقمية بشكل أساسي على تغيير الاستجابة لأزمات النزوح القسري من خلال منح النازحين واللاجئين إمكانية الحصول على الهويات الرقمية، والخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة، والتحويلات النقدية الفعالة التي تستفيد من آلات الصراف الآلي، والبنية التحتية لمسح بصمة العين والخدمات المالية على المحمول (المحافظ المتنقلة).

المنطقة تتخلف عن الركب

للتحديث الثالث على التوالي (2011، 2014، 2017) وجد مسح المؤشر العالمي للشمول المالي أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشهد أدنى مستوى في العالم. وفي حين يبلغ متوسط أصحاب الحسابات البنكية في البلدان النامية 63%، فإن 52% فقط من الرجال و35% من النساء في المنطقة لديهم حساب مصرفي- وهو ما يعني أن 145 مليونا من بين 250 مليونا من البالغين لا يتعاملون مع البنوك. بالإضافة لذلك، فعلى الرغم من أن 80% من غير المتعاملين مع البنوك يملكون هاتفا محمولا، فإن نسبة امتلاك حسابات على الهواتف المحمولة في المنطقة لا تتعدى 7%. وعلاوة على ذلك، فإن 33% فحسب من البالغين في المنطقة أرسلوا أو تلقوا مدفوعات رقمية في العام الماضي، مقابل 44% في البلدان النامية الأخرى و91% في البلدان مرتفعة الدخل. وحتى في الأسواق التي تكتسب فيها التجارة الإلكترونية زخما، مثل الإمارات والسعودية ومصر، مازال النقد هو طريقة الدفع المفضلة إذ إن 51% من البالغين يدفعون "نقدا عند التسليم" لمشتريات التجارة الإلكترونية.

ويجب أن تتخذ المنطقة خطوات للاستفادة من إمكانيات التحول التكنولوجي في تعميم الخدمات المالية وتنمية الاقتصاد الرقمي. وتشمل هذه الخطوات التزاما قويا من القطاعين العام والخاص، وإطارا قانونيا وتنظيميا مواتيا، وخدمات يمكن الاعتماد عليها في مجال الاتصالات وتكنولوجيا وبنية تحتية مالية موثوقة؛ وحسابات للمعاملات ومنتجات للدفع مصممة لتلبية احتياجات العملاء؛ ونقاط وصول متاحة بسهولة؛ وتوعية ومعرفة مالية؛ ومدفوعات كبيرة متكررة، مثل المدفوعات من الحكومات للأفراد.

المناخ التنظيمي متخلف عن الركب

تعتمد المنطقة قطاعا ماليا يرتكز على البنوك مع مساحة تنظيمية محدودة لمقدمي خدمات الدفع غير المصرفية، على الرغم من أن هذا الوضع آخذ في التغير. فقد قامت مصر والأردن مؤخرا بتحديث الإجراءات التنظيمية المتعلقة بالمدفوعات عبر الهاتف المحمول. وفي

[10] اليوم، تستخدم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بيانات المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية لتتبع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. التزمت مجموعة البنك الدولي، من خلال مبادرة الشمول المالي بتمكين مليار شخص من الوصول إلى حساب المعاملات بحلول عام 2020. ومصر والمغرب من بين 25 بلدا لها الأولوية بموجب المبادرة.

[11] من أجل تحليل شامل للأدلة على الشمول المالي، انظر كول، إيهربيك، وهول (2014). أيضا كلابر وسينجر (2017).

[12] لجنة المدفوعات والبنية التحتية للأسواق-البنك الدولي (2016). أوجه الدفع الخاصة بالشمول المالي

كل من المغرب (2015) وتونس (2016)، أجازت القوانين المصرفية عمل مزودي خدمات الدفع غير المصرفية. ومنذ ذلك الحين، أصدر المغرب لوائح تنفيذية تساند مقدمي خدمات الدفع غير المصرفية، وقد منح مؤخرا تراخيص لخمسة من مقدمي الخدمة. ومن المتوقع أن تحذو تونس حذوه قريبا. وكان اليمن قد أصدر لوائح تنظيمية للخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول قبل اندلاع الحرب بوقت قصير، مما سمح للملايين باستلام مدفوعات رقمية على الرغم من الصراع. ولا تزال هناك حاجة لتوضيحات تنظيمية بشأن الأنشطة المسموح بها في مصر والمغرب والجزائر ولبنان- وإلا سيستمر خنق روح الابتكار في السوق.
ويمكن تسريع وتيرة تنمية المدفوعات الرقمية والاقتصاد الرقمي الأوسع من خلال تنمية شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في المنطقة والإشراف عليها. وقد زاد عدد شركات التكنولوجيا المالية في المنطقة بأكثر من الضعف، من 46 إلى 105، بين عامي 2012 و 2015؛ وقد جمعت أكثر من 100 مليون دولار من التمويل على مدى السنوات العشر الماضية، وفقا لشركة ومضة كابيتال.

ومع ذلك، يفتقر العديد من البلدان الناشئة في المنطقة إلى إطار للرقابة والإشراف ينظم عمل خدمات وشركات التكنولوجيا المالية، على الرغم من أن البعض يتبنى نُهج "التجربة والتعلم". ومع ذلك، هناك حاجة إلى إنشاء هياكل تنسيق أقوى داخل البنوك المركزية، للحصول على مساندة الإدارات المتعددة المتأثرة بتطور التكنولوجيا المالية، وإشراك السلطات العامة المعنية في منح التراخيص والرقابة على هذه الكيانات.

هناك حاجة إلى استثمارات استراتيجية للتوسع في اعتماد واستخدام حسابات المعاملات والمدفوعات الرقمية في المنطقة، على الرغم من تحقيق تقدم. وقامت المنطقة بتحديث أنظمة المدفوعات الوطنية المحلية وفي شهر أبريل/نيسان 2018 أعلن صندوق النقد العربي عن إنشاء كيان إقليمي لتصفية وتسوية المدفوعات البينية العربية. وتم اتخاذ إجراءات إضافية على مستوى كل بلد بغرض تشجيع أنظمة المدفوعات المختلفة على العمل معا (قابلية التشغيل البيني). وفي عام 2013، كشف الأردن عن حل للدفع عبر الهاتف المحمول على المستوى الوطني (JoMo pay) والذي يتيح قابلية التشغيل البيني لمدفوعات المحمول؛ وفي المغرب، يعمل البنك المركزي وهيئة الاتصالات، مع مقدمي الخدمة، على إيجاد حل مشترك لتحقيق قابلية التشغيل البيني. وسيكون من المهم ضمان قابلية التشغيل البيني عبر أنواع مختلفة من خدمات الدفع ومقدمي خدمات الدفع. علاوة على ذلك، مع التقدم في تكنولوجيا تحديد الهوية (سواء الرقمية أو باستخدام القياسات الحيوية)، هناك فرصة لتجاوز النهج التقليدية الورقية وبناء أنظمة فعالة لتحديد العملاء على نطاق لم يكن من الممكن تحقيقه من قبل وهناك بعض التطورات الإيجابية في المنطقة فيما يتعلق بتحديد الهوية .ويعكف برنامج في المغرب على إعداد أنظمة .تحديد الهوية باستخدام منصة مفتوحة مع واجهات برامجية لتطبيقات مفتوحة المصدر.

تحفيز استخدام المستهلكين

حتى عندما تكون البنية التحتية والإطار التنظيمي سليمين نسبيا، ينبغي أن تتضافر الجهود لتشجيع المستهلكين على استخدام المدفوعات الرقمية. فالكثيرون من مزودي خدمات الدفع الجدد في المنطقة هم شركات ناشئة- بعضها لم يحقق ربحا بعد كما أن استراتيجيات أعمالها ومزيج منتجاتها لا تزال قيد الاختبار. ولتحسين اعتماد هذه الخدمات وغيرها من خدمات الدفع الرقمية، يجب أن تؤخذ احتياجات وسمات العملاء في الاعتبار عند تصميم خصائص المنتج. ويجب توسيع نطاق نماذج تقديم الخدمة المرتبطة بشكل وثيق وشبكة الوكلاء الذين يخدمون العملاء. كما أن هناك حاجة إلى تعزيز الجهود لزيادة الوعي المالي، بما في ذلك استخدام المنبهات السلوكية لتشجيع الإقبال على الخدمات الرقمية واستخدامها للتغلب على التفضيل القوي للنقد في المنطقة. ويجب أن يستثمر صانعو السياسات في قواعد صارمة لحماية المستهلك تضمن وجود وسيلة لإنصاف العملاء عندما يعاملون بشكل غير عادل من قبل مقدمي الخدمات المالية الرقمية.

وفي النهاية، سترتبط التنمية الناجحة للمدفوعات الرقمية ارتباطًا وثيقًا بالجهود المبذولة لرقمنة تدفقات المدفوعات المتكررة الضخمة، مثل التحويلات المحلية والأجور والمدفوعات الحكومية للأفراد. وفي المنطقة، يحصل 7 ملايين بالغ يتعاملون مع البنوك ونحو 20 مليون بالغ لا يتعاملون معها على أجورهم نقداً؛ في حين يحصل 4 ملايين على مدفوعات حكومية في صورة نقدية. وستساعد رقمنة هذه وغيرها من التحويلات كبيرة الحجم، ليس على زيادة المدفوعات الرقمية وحسب، بل في تحسين الشفافية (من خلال الحد من تسرب الأموال واستهداف المستفيدين بشكل أفضل)، وتعزيز الكفاءة، وتوفير قدر أكبر من الخصوصية للمستفيدين (خاصة النساء)، وتوفير وسيلة للحصول على مجموعة أوسع من الخدمات المالية. ومن شأن هذا أن يدفع حكومات المنطقة إلى تعزيز جهود تصميم وتجريب وتعميم المدفوعات الحكومية الرقمية للأفراد.

الفصل الرابع

الإنترنت في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يعد الاقتصاد الرقمي مسألة حاسمة للتنمية في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويحتاج المواطنون والشركات في المنطقة إلى الحصول على خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض بأسعار معقولة للاستفادة من الفرص الرقمية (أرزقي وغانم 2018).

ومع ذلك، فإن البنية التحتية الرقمية في المنطقة تتخلف كثيرا عنها في مناطق ناشئة أخرى. وسرعة الإنترنت بطيئة. والأسعار رغم أنها أقل من مناطق أخرى، لا تزال مرتفعة. وعدد قليل جدا من المستخدمين لديهم الإنترنت عالية السرعة. وفي كثير من أسواق الإنترنت في بلدان المنطقة هناك احتكارات أو حواجز أمام دخول السوق. توجد حواجز شديدة في الأسواق التي توفر البنية التحتية للإنترنت، مما يحد من الابتكار عبر سلسلة القيمة الكاملة للإنترنت. فهي تقيّد مراكز البيانات، وتقيّد مؤسسات الأعمال التي تعتمد على البيانات بشكل كبير، وتضر بالبيئة العامة للاقتصاد القائم على البيانات.

وألقى *تقرير البنك الدولي* عن النطاق العريض في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الضوء على هذه التحديات في عام 2014، لكن لم يحدث الكثير منذ ذلك الحين لتغيير ذلك الوضع (روجي، جلفانوفسكا، روسوتو 2014). ويتعين على المنطقة تعزيز المنافسة، وتشجيع التغيير الملموس في نموذج الأعمال الذي تتبعه الشركات القائمة، وإدخال نماذج استثمارية جديدة، وتبرير الدعوة لإصلاحات عميقة في القطاع. ومع تحرك مناطق أخرى في العالم نحو اقتصاد رقمي، لا تملك منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تتحمل تخلفها عن الركب.

الأهمية الاستراتيجية للنطاق العريض

يغذي النطاق العريض إنتاجية الشركات ويعزز نمو الوظائف. وتزيد ربحية الشركات التي تتبنى التكنولوجيات الرقمية 26% عن نظيراتها، وتجاوز نمو العمالة في قطاع التكنولوجيا معدلاته في القطاعات الأخرى بنسبة 27 إلى 1 بين عامي 2001 و2011 (المرصد الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2018). وبقيادة المنصات الرقمية وزيادة الرقمنة في قطاعات الصناعات التحويلية والخدمات والزراعة، شكّل الاقتصاد الرقمي نسبة 15.5% من إجمالي الناتج المحلي العالمي عام 2016، ومن المتوقع أن ينمو إلى 24.3% بحلول عام 2025 (مؤسسة أكسفورد إيكونوميكس وهواوي 2017). ويعد إنشاء بنية تحتية رقمية عالية السرعة تستند إلى الحوسبة السحابية أمراً حاسماً على نحو خاص لتنمية الوظائف في المناطق الحضرية المؤهلة لأن تكون مراكز للخدمات.

ويمكن للنطاق العريض أن يساعد البلدان على تنويع الأنشطة الاقتصادية بعيداً عن نموذج اقتصادي كثيف الموارد. وفي الولايات المتحدة، ارتبط النطاق العريض مؤخراً بزيادة لا يستهان بها في توظيف المتزوجات: "يؤدي استخدام الإنترنت عالية السرعة الذي تحدده عوامل خارجية إلى زيادة بمقدار 4.1 نقطة مئوية في مشاركة المتزوجات في القوة العاملة. لم يتم العثور على أي تأثير مماثل بالنسبة للنساء غير المتزوجات أو الرجال. وفيما بين المتزوجات، توجد أكبر زيادة في المشاركة في القوة العاملة بين الأمهات خريجات الجامعة" (ديتلينج 2016). وعلى الرغم من أن تعميم هذه النتيجة على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا غير ملائم بسبب الاختلافات الثقافية والاقتصادية، فإن المنطقة تعاني من ارتفاع كبير في البطالة، ويجري إقصاء جزء كبير من قوتها العاملة، بما في ذلك النساء المتعلمات، من سوق العمل.

كما يعزز النطاق العريض المتاح للجميع تقديم الخدمات العامة وتحقيق أهداف اجتماعية واسعة- على سبيل المثال باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي والبيانات الكبيرة في برامج سلامة الغذاء؛ وتوظيف الألعاب والكمبيوتر والتفاعل على الإنترنت من أجل التربية الجنسية والوقاية من الإيدز؛ وإنشاء مجتمعات إلكترونية لبرامج التوعية الصحية وبرامج تمكين سكان المناطق الريفية. وقد يؤدي الانتشار المحدود أو المتفاوت للنطاق العريض لنتائج سلبية لأن هذه المجموعات التي تمثل المستفيدين المستهدفين من البرامج الاجتماعية الحكومية هي ذاتها قد يتم إقصاؤها.

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتخلف عن الركب

يعد استخدام النطاق العريض في الهواتف المحمولة بالمنطقة محدودا مقارنة بمناطق أخرى، بما في ذلك الأسواق الناشئة في شرق ووسط آسيا. كما أن ضعف الجودة مشكلة أخرى. وباستثناء لبنان والإمارات وقطر، تقل سرعة النطاق العريض في الهواتف المحمولة ببلدان المنطقة عن المعدل العالمي. وتظهر هذه المؤشرات دينامية تنافسية جيدة على جانب الحصول على الهواتف المحمولة، وهو الجزء الوحيد في سلسلة قيمة النطاق العريض المفتوح أمام المنافسة في معظم أسواق المنطقة. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن المنافسة أدت إلى توسع كبير في الخدمات الصوتية الأساسية، فإن نقص الاستثمار في البنية التحتية للشبكات، والاستعمال المحدود للبنية التحتية التي أنشأتها مرافق الشبكات الأخرى سيحد من النمو في المستقبل.

وتعتمد شبكات الهاتف المحمول من الجيل الرابع والخامس على بنية تحتية من الألياف الضوئية، حيث تستخدم الألياف الضوئية بدلاً من الأسلاك النحاسية لنقل البيانات إلى الأبراج وإلى المحطة الأساسية.

الشكل 1-7 اتصالات النطاق العريض للهاتف المحمول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

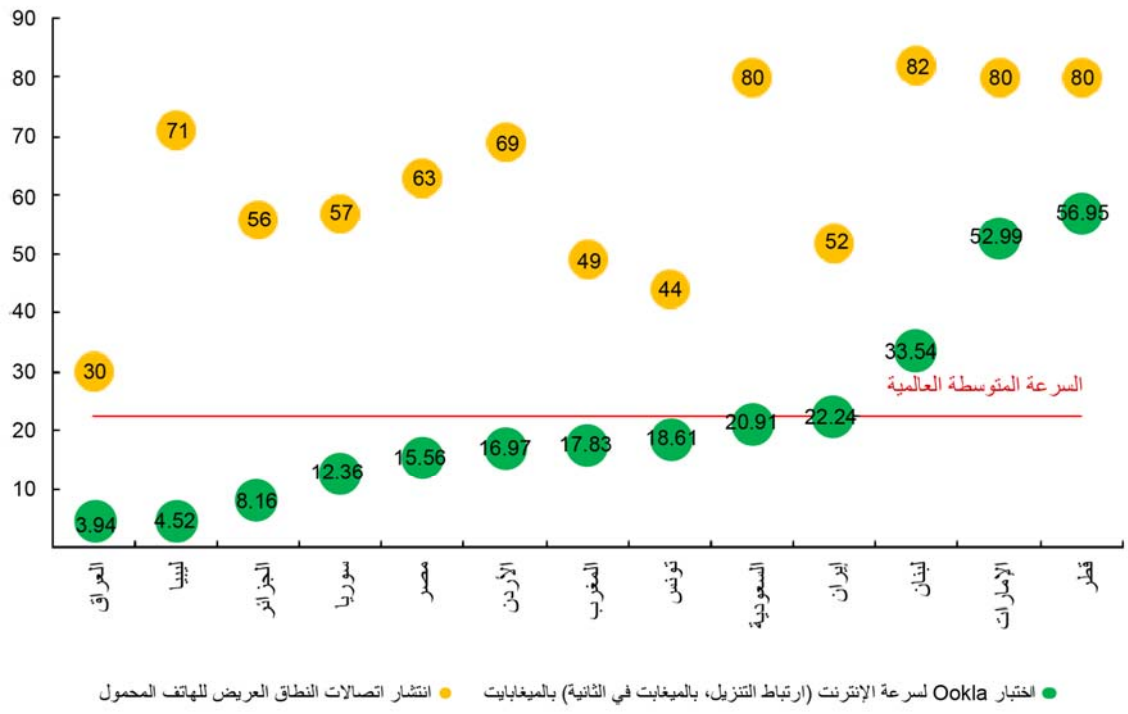

والوضع أسوأ بالنسبة لخدمات النطاق العريض الثابتة. يوضح الجدول 1-8 المزيج التكنولوجي للوصول لخدمات الإنترنت على الخطوط الثابتة في المنطقة، مقارنة بالبلدان في أوروبا الشرقية. ولا تزال معظم بلدان المنطقة تعتمد على التكنولوجيا القديمة- أي الأسلاك النحاسية- لتوفير الإنترنت للمستخدم النهائي، في حين انتقلت بلدان مثل رومانيا وبلغاريا إلى البنية التحتية التي تعتمد على الألياف الضوئية. ولا تستخدم سوى الإمارات وقطر نظام الألياف الضوئية لتوصيل الإنترنت إلى

المستخدم النهائي. كما هو الحال مع النطاق العريض في الهواتف المحمولة، فإن سرعة خطوط الإنترنت الثابتة في الخليج مخيبة للآمال. ولا يتمتع أي بلد في المنطقة بسرعة إنترنت تقف على قدم المساواة مع المتوسط العالمي.

الشكل 1-8 اتصالات النطاق العريض الثابت في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

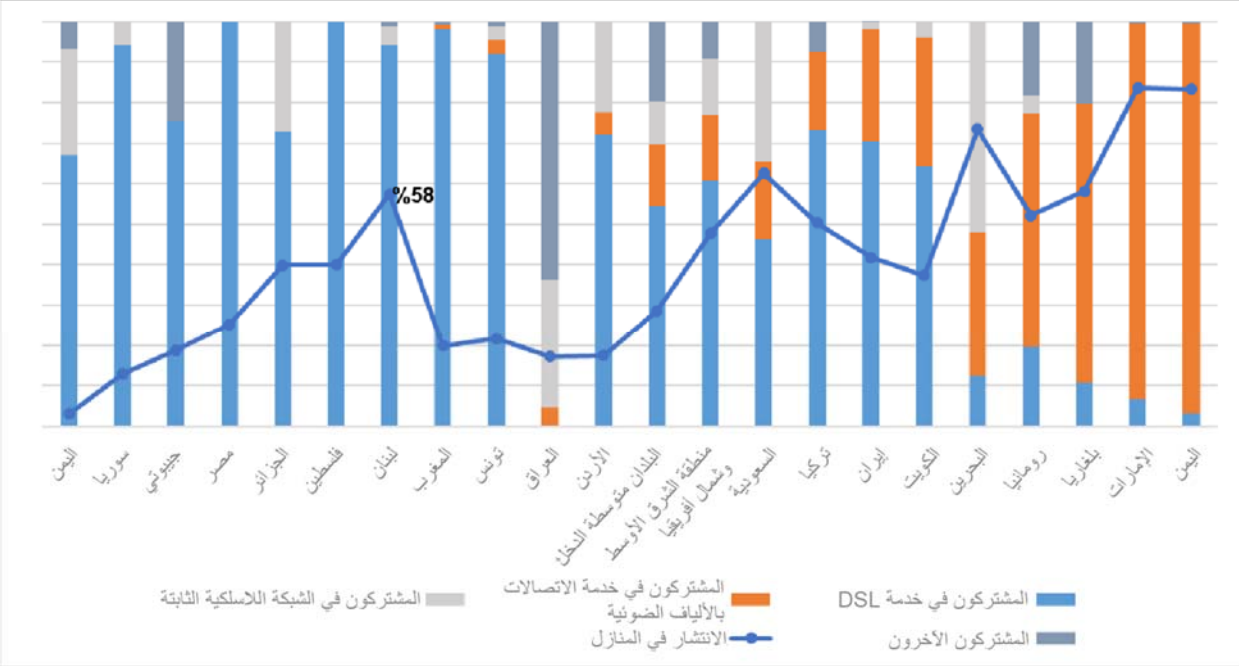

المصدر: تليجيوغرافي 2017

ولتوضيح التأخر التكنولوجي في المنطقة، من المفيد المقارنة، مثلا بين بلغاريا والمغرب. على سبيل المثال، يزيد عدد مشتركي النطاق العريض في بلغاريا 1.7 مرة عنه في المغرب. ومع ذلك، عندما نقارن المشتركين في النطاق العريض للخطوط الثابتة، فإن النسبة بين بلغاريا والمغرب تزداد إلى 6.7 إلى 1. وتصل النسبة إلى 69 إلى 1 في الإنترنت فائقة السرعة، التي تعتمد بشكل أساسي على الألياف الضوئية. وكما وضعت بلدان مثل رومانيا وبلغاريا، من بين بلدان أخرى، أسس الربط الشبكي للاقتصاد الرقمي (بضع مدن رومانية لديها سرعة إنترنت أسرع من باريس، ومتوسط السرعة في هذا البلد أعلى من فرنسا)، تعتمد بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على البنية التحتية القديمة، وترحّل ببطء قاعدة العملاء من الخدمات الصوتية إلى البيانات.

الشكل 1-9 سرعة التنزيل في اتصالات النطاق العريض الثابت

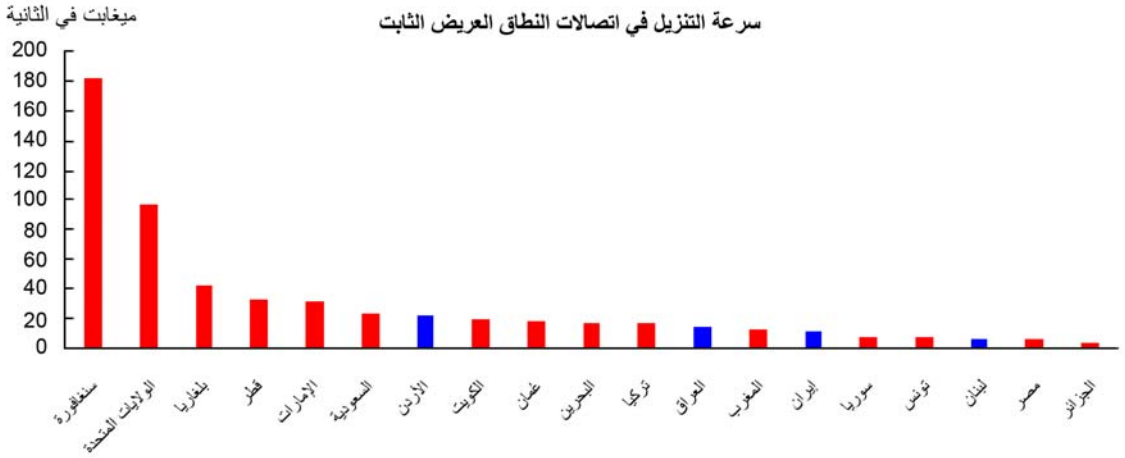

المصدر: المؤشر العالمي لاختبار السرعة

يتناقض هذا الأداء الضعيف في الوصول إلى الإنترنت مع القدرات المذهلة لشبكات الألياف الضوئية الأساسية (التي تربط بين شبكة وأخرى). ومعظم البنية التحتية للكابلات البحرية التي تربط بين أوروبا والصين تعبر البحر المتوسط، وشبه جزيرة سيناء، ثم البحر الأحمر ومضيق باب المندب بين اليمن وجيبوتي لتصل إلى شبه الجزيرة العربية وشبه القارة الهندية.

الشكل 1-10الشبكات البحرية حول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

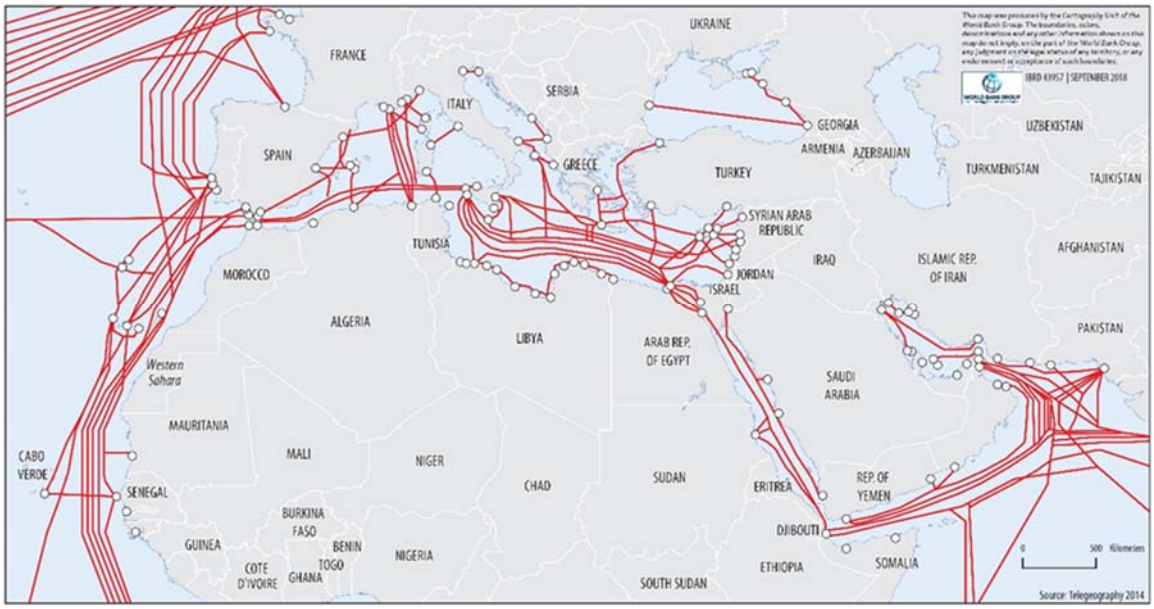

المصدر: تليجيوغرافي 2018

وتستكمل هذه البنية التحتية بشبكات أرضية قوية تعبر المشرق، وتوفر مسارات بديلة عالية السرعة.

الشكل 1-11 الشبكات الأرضية في المغرب العربي

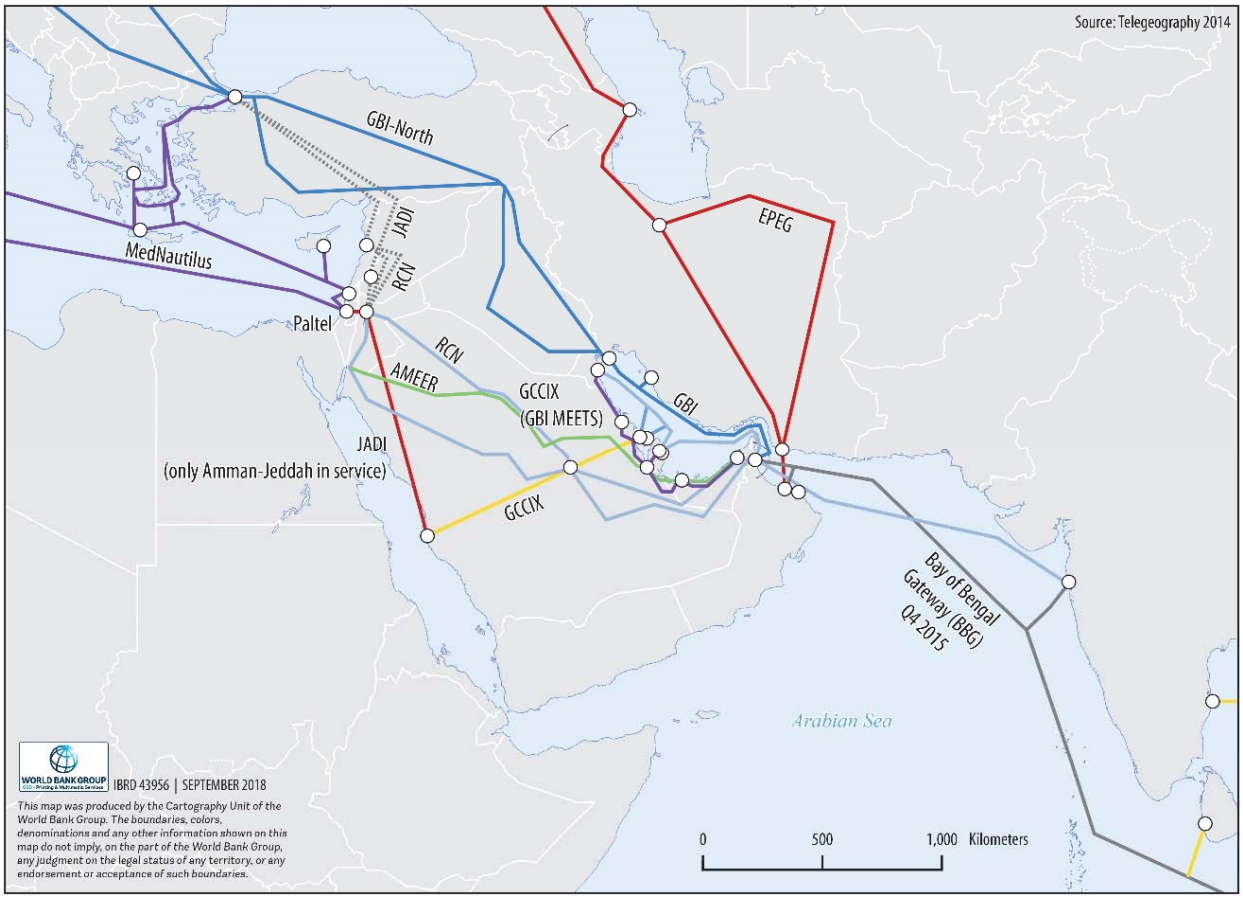

المصدر: تليجيوغرافي، 2014

بالإضافة إلى ذلك، أنشأت المرافق المحلية في المنطقة في الأغلب بنية تحتية تعتمد على الألياف لخدمة احتياجاتها الخاصة. فبلد مثل الجزائر يتمتع بقدرات هائلة لنحو 75 ألف كيلومتر من الألياف الضوئية، بما في ذلك لدى شركة اتصالات الجزائر وشركات الهاتف المحمول وأيضا عمالقة الطاقة، مثل سوناطراك وسونلغاز. وإذا ربطت الجزائر هذه البنية التحتية بأفريقيا جنوب الصحراء والكابلات في البحر المتوسط، فيمكنها تغيير جغرافية البنية التحتية العالمية للإنترنت.

إمكانيات مهدرة

لماذا إذن لا تستطيع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا استغلال هذه الإمكانية- وتصبح مركزًا للربط والتواصل بين أنحاء العالم وتطور أسس الاقتصاد الرقمي؟ في الأساس، لأن المنطقة بها أسواق النطاق العريض الأكثر تركيزاً والأقل تنافسية في العالم، كما يتبين من الشكل 1-12.

في الواقع، لا تزال العديد من أجزاء سلسلة القيمة في النطاق العريض مغلقة أمام المنافسة. على سبيل المثال، لم يفتح أي بلد في المغرب العربي السوق أمام شركات خدمات الإنترنت الخاصة. وتوجد شركات تكنولوجيا المعلومات متوسطة الحجم في المغرب والجزائر وتونس، ولكن لا يُسمح لها بتقديم خدمات الإنترنت عالية السرعة إلى العميل النهائي باستخدام البنية التحتية الخاصة بها، وتضطر إلى الاعتماد على البنية التحتية القديمة للمشغلين الحاليين. ومع ذلك، فإن هذا النوع من

شركات التكنولوجيا الصغيرة المحلية والخاصة قادت البلدان في شرق الاتحاد الأوروبي إلى موقع القيادة. فعلى سبيل المثال، تتمتع ليتوانيا بانتشار كامل للألياف الضوئية (من المصدر إلى المستخدم) يزيد على 40% ومعظم هذه التوصيلات يوفرها المشغلون وليس الشركات القائمة. وتتمتع شركات تكنولوجيا المعلومات متوسطة الحجم في المغرب العربي بنفس المهارات أو الإمكانيات الموجودة في ليتوانيا ولكنها لا تستطيع دخول هذا الجزء من السوق. والوضع أكثر انفتاحاً في بلدان مثل الأردن وفلسطين، حيث يمكن لشركات الإنترنت الخاصة تقديم خدمات الألياف الضوئية الكاملة (الألياف الضوئية إلى المنزل).

ونتيجة لذلك، لا تزال البنية التحتية للنطاق العريض في المنطقة رهن هيمنة الشركات القائمة المملوكة للدولة التي تعاني في الأغلب من العمالة الزائدة وتعتمد على بنية تحتية قديمة. وفي الوقت الذي تعتزم فيه إحدى الشركات الاحتكارية السابقة مثل أورانج استثمار مئات ملايين الدولارات في منصة التجارة الإلكترونية الكبيرة في أفريقيا "جوميا"، لا تزال بلدان المنطقة مكبلة بسبب الشركات القائمة المملوكة للدولة.

الجدول 1-1: حالة شركات الاتصالات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الشركة	الحالة
شركة اتصالات المغرب	مملوكة في معظمها للقطاع الخاص (الدولة 30%)
اتصالات الجزائر	مملوكة للدولة
اتصالات تونس	مملوكة في معظمها للقطاع العام (القطاع الخاص 30%)
الشركة الليبية للبريد والاتصالات وتقنية المعلومات	مملوكة للدولة
الشركة المصرية للاتصالات	مملوكة للدولة (مدرجة في البورصة)
أوجيرو/وزارة النقل	امتياز عام
اتصالات الأردن	خاصة
الشركة العامة للاتصالات والبريد، العراق:	مملوكة للدولة
الاتصالات السعودية	يملك صندوق استثمار عام 70%
بالتل	خاصة

المصدر: حسابات معدي التقرير

تحسين أداء الأسواق

من أجل إنشاء بنية تحتية موثوقة للإنترنت ذات النطاق العريض في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي تعد الركيزة الأساسية للاقتصاد الرقمي، يتعين على البلدان عمل ما يلي:

- ***تعزيز المنافسة***. ينبغي للسلطات منح تراخيص للسماح للوافدين الجدد بالمنافسة في البنية التحتية للبيانات ومراحل بوابات الاتصال الإلكترونية العالمية. في السنوات الأربع الأخيرة، تم منح ترخيص واحد رئيسي جديد فقط في المنطقة- لرخصة تشغيل خدمات النطاق العريض بالجملة في تونس. وإذا سمح للاعبين المحليين، ومعظمهم من شركات تكنولوجيا المعلومات التي تتسم بالكفاءة وتوظف الشباب المحليين، بدخول السوق، فيمكنهم لعب دور كبير في تشييد البنية التحتية للنطاق العريض في المنطقة.
- ***تقليص الإيرادات.*** نظرا لغياب الضغوط التنافسية خارج نطاق الخدمات الصوتية للهواتف المحمولة، لا تُقبل شركات الاتصالات على أنشطة النطاق العريض، خوفا من أن تخسر العوامل المحركة لأرباحها الأساسية، مثل المكالمات الدولية الواردة. ومع ذلك، فإن هذه العائدات تخلق نموذجا غير قابل للاستدامة في الأجل الطويل. ويجب على شركات الاتصالات نقل نماذج أعمالها نحو البيانات بحيث لا تستطيع الشركات المملوكة للدولة المكتظة بالموظفين أن تمنع بلدان المنطقة من وضع أسس الربط الضرورية للاقتصاد الرقمي.
- ***إيجاد حوافز تنظيمية للاستثمار في النطاق العريض.*** سيمارس الشباب في المدن ممن يتمتعون بمهارات تكنولوجية ضغوطا على العقارات خلال سنة. سيحتاج الشباب إلى مساكن لائقة لأسرهم، وتعتبر الإنترنت عالية السرعة أحد المرافق الضرورية. ويتعين تشجيع الحزم التنظيمية لتحفيز نهج مشترك لتنمية المدن وتنمية النطاق العريض في كلٍ من بلدان المنطقة. ومن الممكن توزيع الإنفاق على البنية التحتية اللازمة لمد الألياف إلى المنازل على المرافق المختلفة، أو إدراجها ضمن تكاليف الإسكان الجديد. والإجراءات التدخلية التنظيمية الخاصة بحقوق المرور، وتنسيق الأشغال المدنية في البنية التحتية، ومتطلبات الإنترنت ذات النطاق العريض في أكواد البناء، ورسم خرائط البنية التحتية الرقمية (لتسهيل دخول المشغلين الصغار)، كلها تغييرات أثبتت فاعليتها في تحفيز النطاق العريض في بلدان شرق ووسط آسيا. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يمكن أن تؤدي الخصائص الديمغرافية الأساسية وتوفر رأس المال إلى تحفيز دورة استثمارية أسرع إذا كانت الظروف التنظيمية مواتية. ويمكن تشجيع التجارب على الشبكات اللاسلكية للجيل الخامس في المدن الرئيسية من أجل تفعيل التحالفات الصناعية وتسريع الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي.

- ***ضمان وصول الجميع للنطاق العريض.*** يجب أن يكون بوسع كل مواطن الاتصال بخدمات إنترنت ذات جودة بتكلفة ميسورة. وينبغي أن يتمتع كل شخص بالحق في النطاق العريض فائق السرعة بغض النظر عن البعد الجغرافي أو الدخل المنخفض. وقد يتطلب توفير هذه الخدمة الشاملة إنشاء آليات تمويل لضمان حد أدنى من الجودة في كل مجال من مجالات الخدمات. ويمكن أن تكون الآليات عبارة عن تمويل عام، ما يسمى بالتمويل القطاعي (حيث يدفع جميع مزودي خدمات الاتصالات والإنترنت نسبة من إيرادات التشغيل السنوية لضمان استدامة الاستثمار في المناطق الأقل ارتباطا بخدمات الإنترنت)، أو مزيج من الاثنين. وفي جانب الطلب، ينبغي أن تنظر الحكومات في دعم الأسعار للفقراء وربما تراعي شكلاً من أشكال المساعدة المالية في شراء أجهزة مثل الهواتف الذكية أو أجهزة الكمبيوتر.

وعلى بالبلدان أيضا اعتماد سياسة فعالة بشأن ما إذا كان ينبغي السماح لشركات الاتصالات ومزودي خدمات الإنترنت بتحديد أولوية المرور مقابل الدفع في المواقع الإلكترونية والتطبيقات التي تعمل عبر شبكاتها. وهناك نقاش مثير للخلاف حول ما يسمى بحيادية الإنترنت، لأن كثيرا من المصالح المتضاربة تلعب دورا. فمنذ بدايتها، استندت الإنترنت على مبدأ الحيادية ولم يسمح لشركات الاتصالات بالتمييز بين التطبيقات المختلفة بناء على المحتوى.

على سبيل المثال، سمحت حيادية الإنترنت هذه بتطوير خدمات الاتصال الهاتفي عبر الإنترنت التي تتنافس بشكل مباشر مع شركات الاتصالات التي تعمل على شبكتها. ولو كان بوسع شركات الهاتف التمييز، فمن المؤكد أنها كانت ستجعل الوصول إلى بنيتها التحتية مكلفا للغاية بالنسبة لتلك التطبيقات (مثل سكايب)، مما يجعلها أقل جاذبية للمستخدم النهائي. من ناحية أخرى، تقول شركات الاتصالات إنه في سيناريو غير محايد، ستكون قادرة على إدارة ازدحام الشبكة بشكل أفضل وإنها ستحصل على تدفقات جديدة من الإيرادات يمكن استثمارها في تعزيز القدرات وجودة الشبكات. وبالمثل، من أجل تعزيز جاذبيتهم للمستهلكين، قد يفضل بعض مقدمي المحتوى الدفع مقابل تسريع وتيرة تقديم خدماتهم للمستخدم. ويتمثل الخطر في أن الشركات الناشئة التي

تعتمد على الابتكار لا تستطيع تحمل هذه المدفوعات، مما يضطرها للبقاء في "الحارة البطيئة"، غير قادرة على الوصول إلى عدد كاف من المستهلكين بصورة تمكنها من تحقيق أرباح.

لا يتم تسوية قضية حيادية الإنترنت من منظور نظري أو من وجهة نظر السياسات. فقد اتخذت بلدان مختلفة نُهجا مختلفة. على سبيل المثال، اعتمد الاتحاد الأوروبي في الآونة الأخيرة إجراءات تنظيمية لتعزيز الحيادية[13] ، في حين تبنت الولايات المتحدة نهجا معاكسا[14] . وينبغي لحكومات المنطقة أن تفهم كيف يمكن للمفاضلات في حيادية الإنترنت في سياقاتها المحددة أن تحدد المخاطر التي يمكن التغلب عليها - موارد غير كافية للاستثمار في الشبكات، وخلق حواجز دخول أمام مقدمي الخدمات الجدد، وفرص للسلوكيات المناوئة للمنافسة سواء من شركات الاتصالات أو تطبيقات الإنترنت القائمة.

المراجع

رابح أرزقي وحافظ غانم (2018)، *انطلاقة كبرى لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: وضع الأساس للاقتصاد الرقمي الحديث*

ديتلينج إل. (2016) *النطاق العريض في سوق العمل، وتأثير الإنترنت عالية السرعة في المناطق السكنية على مشاركة النساء المتزوجات في القوة العاملة*

كيلي تي.، روسوتو، سي.إم (2012)، *دليل إستراتيجيات النطاق العريض* (واشنطن: البنك الدولي)

مؤسسة أكسفورد إيكونوميكس وهواوي (2017)، *التداعيات الرقمية قياس التأثير الحقيقي على الاقتصاد العالمي*

روجي إم.، وجيلفانوفسكا إن، وروسوتو سي.إم (2014)، شبكات النطاق العريض في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، (واشنطن العاصمة: البنك الدولي)

البنك الدولي (2014)، *ما وراء الأفق. رؤية لمشرق جديد* (واشنطن العاصمة: البنك الدولي)

[13] انظر اللائحة التنفيذية (الاتحاد الأوروبي) 2120/2015 بتاريخ 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2015.
[14] انظر قانون استعادة حرية الإنترنت الصادر عن لجنة الاتصالات الاتحادية الأمريكية والذي بدأ سريانه في 11 يونيو/حزيران 2018.

الشكل 12-1 الجاهزية للتكنولوجيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

معدل انتشار الهواتف المحمولة مرتفع لكن الإنترنت عريض النطاق محدود

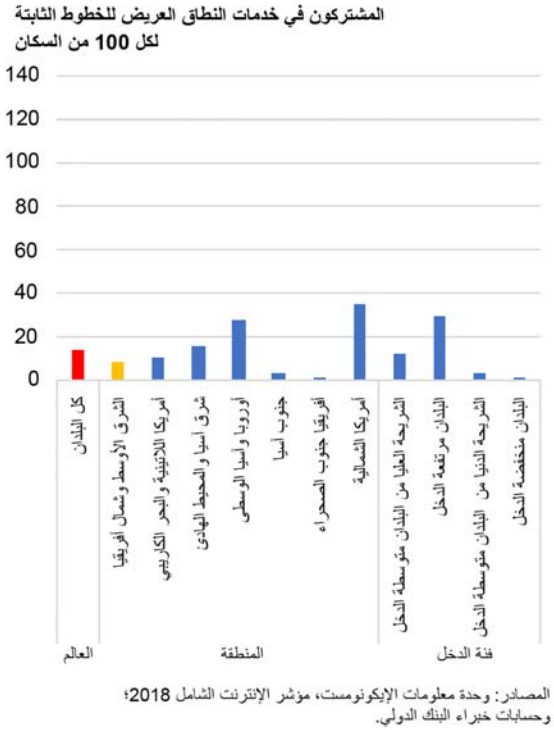

المصادر: وحدة معلومات الإيكونومست، مؤشر الإنترنت الشامل 2018؛ وحسابات خبراء البنك الدولي.

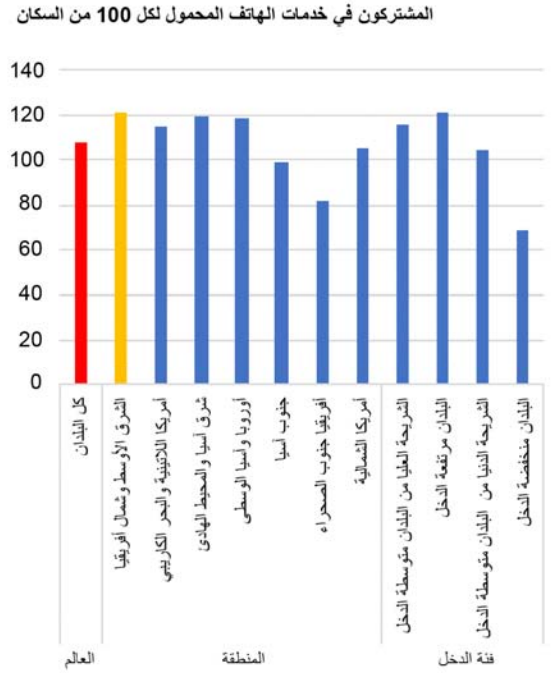

المصادر: وحدة معلومات الإيكونومست، مؤشر الإنترنت الشامل 2018؛ وحسابات خبراء البنك الدولي.

سوء خدمة الإنترنت وعدم وجود دفعات غير نقدية تقريبا

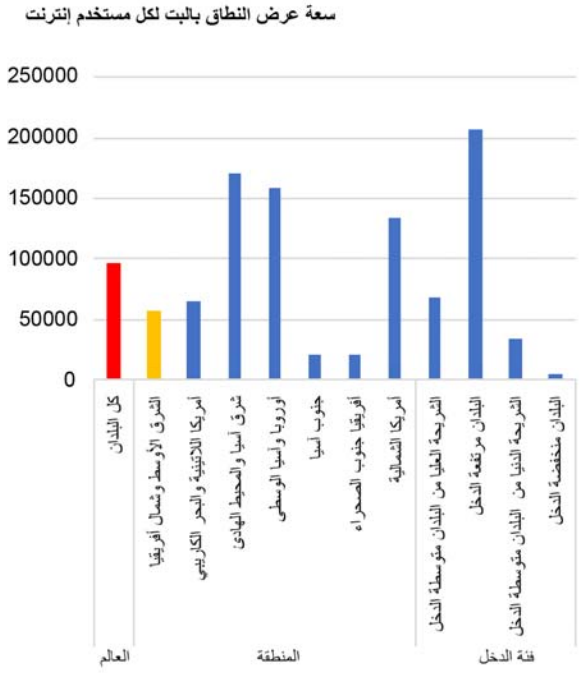

المصادر: وحدة معلومات الإيكونومست، مؤشر الإنترنت الشامل 2018؛ وحسابات خبراء البنك الدولي.

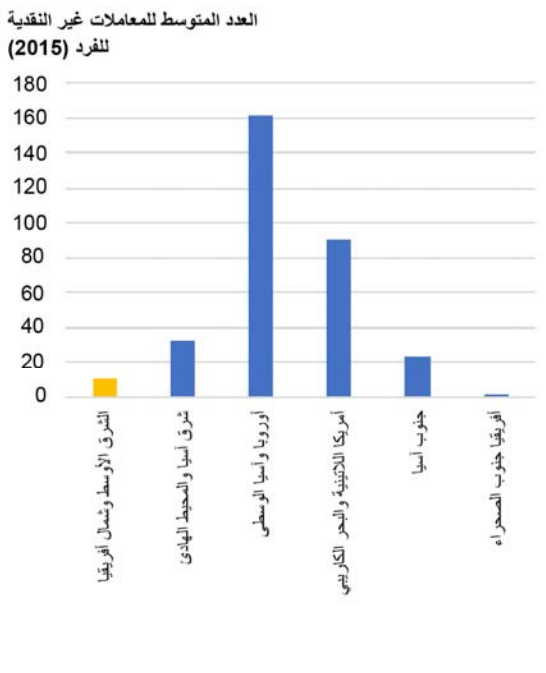

المصادر: البنك الدولي، مسح أنظمة الدفع العالمي 2016؛ وحسابات خبراء البنك الدولي.

هيكل السوق وشغل الوظائف في شركات تشغيل الشبكات اللاسلكية واتصالات النطاق العريض

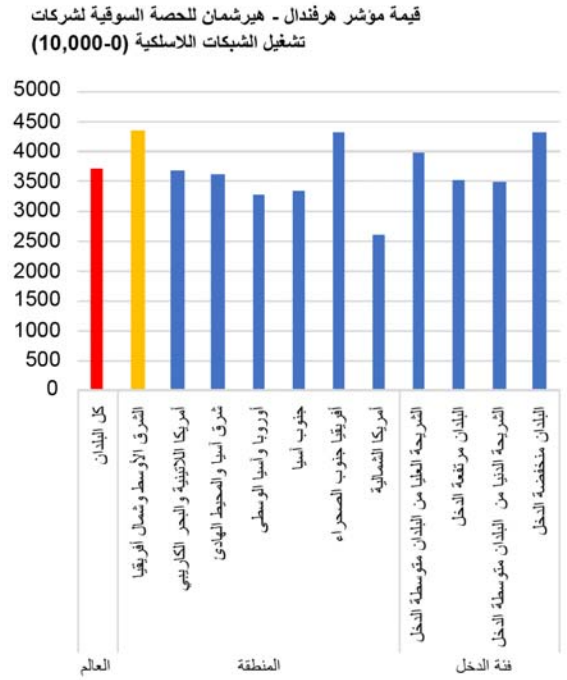

المصادر: وحدة معلومات الإيكونومست، مؤشر الإنترنت الشامل 2018؛ وحسابات خبراء البنك الدولي.

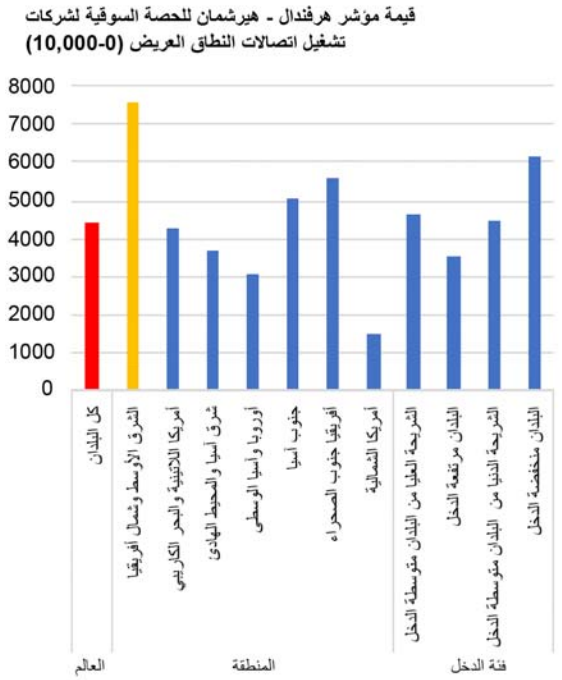

المصادر: وحدة معلومات الإيكونومست، مؤشر الإنترنت الشامل 2018؛ وحسابات خبراء البنك الدولي.

الفجوة بين الجنسين (أو انعدامها) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ولماذا ينبغي لنا تشجيع الاقتصاد الجديد

الفجوة بين الجنسين في الاتصال بالإنترنت
(% للفرق)

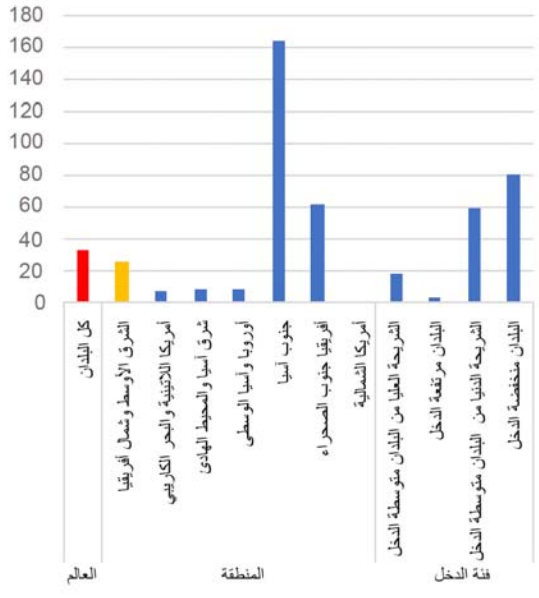

المصادر: وحدة معلومات الإيكونومست، مؤشر الإنترنت الشامل 2018؛ وحسابات خبراء البنك الدولي.

الفجوة بين الجنسين في القدرة على الحصول على خدمات الهاتف المحمول
(% للفرق)

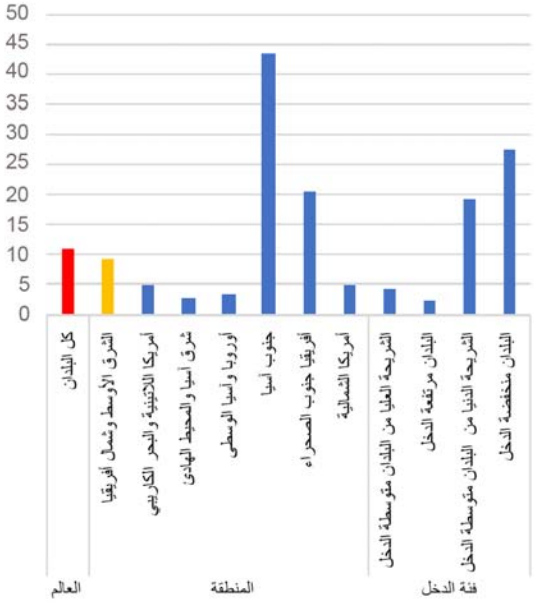

المصادر: وحدة معلومات الإيكونومست، مؤشر الإنترنت الشامل 2018؛ وحسابات خبراء البنك الدولي.

الفصل الخامس

إعادة التفكير في دور الدولة بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يتفق خبراء الاقتصاد بشكل عام على المبادئ العريضة لكيف ومتي ينبغي أن تلعب الدولة دورا في الاقتصاد، لكنهم غالبا ما يختلفون حول التفاصيل.

على سبيل المثال، ثبت أن النقاش بين الاقتصاديين حول تزايد أشكال التفاوت والحاجة إلى إعادة التوزيع لضمان التماسك الاجتماعي مثار خلاف. فالأفراد في العديد من البلدان يختلفون في قناعاتهم وتوقعاتهم حول شكل دور الدولة. ونحن نرى أن البلدان العربية يجب أن تحاول غرس ثقافة "القيمة مقابل المال" وتشجيع ظهور جهات تنظيمية مستقلة، وإن كانت تخضع للمساءلة، تعتمد بدرجة أقل على الدولة لتجديد وإنعاش اقتصادها والحد من عدم المساواة.

على الرغم من أن تقاليد الأجداد في المنطقة متجذرة في التجارة، فقد تبنت البلدان العربية منذ استقلالها نماذج التنمية التي تقودها الدولة والتي أدت إلى اعتماد الاقتصاد اعتمادا مفرطا على السلطة المركزية. لقد صمد هذا النموذج الاقتصادي على الرغم من الانتكاسات الكبيرة التي حدثت في التسعينيات والتي دفعت إلى محاولات عديدة لإجراء إصلاحات هيكلية. إن الاستمرارية منبعها مجموعة من الترتيبات التي توفر من خلالها الدولة وظائف في القطاع العام وأنظمة دعم شامل تخفف من المخاطر التي يتعرض لها المواطنون في حياتهم الاقتصادية. لكن هذه الترتيبات تعرقل ريادة الأعمال والابتكار كما تضعف الخدمات العامة، وفي الوقت نفسه تذكي مشاعر عدم الثقة في الحكومات. ويجب أن يتغير هذا، لكن مثل هذا التغيير يتيح للسلطات إمكانية ابتكار نهج جديد للحماية الاجتماعية (انظر الإطار 1-7).

تسخير القطاع الخاص والتكنولوجيا

تحتاج البلدان العربية إلى تبني نهج يركز على استخدام التكنولوجيا لتمكين شبابها اقتصاديا. في الواقع، يبدو القطاع العام غير قادر على استيعاب مئات الملايين من الشباب الذين سيدخلون أسواق العمل العربية في العقود القادمة. إن إنشاء قطاع خاص مفعم بالنشاط والحيوية ينتج الابتكارات التكنولوجية هو أحد الطرق الواعدة التي يمكن أن تحقق من خلالها الاقتصادات العربية نموا دائما وشاملا.

ويتسق هذا النهج مع ما يتطلبه تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها جميع البلدان العربية، إلى جانب بقية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والتي تتماشى بالكامل مع التركيز على دور القطاع الخاص والعلم، والتكنولوجيا والابتكار. ولهذا الغرض، أطلقت مجموعة البنك الدولي برنامجا جديدا هو تعظيم تمويل التنمية، لتشجيع استخدام التمويل الخاص في مساندة أهداف التنمية المستدامة. وبالمثل، بسبب تنامي مستويات الدين العام، ينبغي أن يكون للتمويل الخاص للبنية التحتية وغيرها من المشروعات في البلدان النامية الأولوية على التمويل العام، الذي يجب استخدامه كملجأ أخير، لا سيما في البلدان العربية.

تعزيز ثقافة "القيمة مقابل المال" وجباية الضرائب

المساءلة أمر حاسم لدولة تؤدي وظائفها أداء جيدا. إن خلق ثقافة "القيمة مقابل المال" في الإدارة العامة يساعد في بناء الثقة مع المواطنين. وهي تبدأ بالبيانات والقياس والإفصاح لوضع دراسات تشخيصات قوية تتسم بالشفافية. وحالما تقطع السلطات التزاما واعيا، فمن شأن آليات مثل حلقات استقاء المعلومات التقييمية أن تسمح للإدارات العامة أن تحدد بسرعة قضايا الجودة مع تعزيز التحسينات واستدامتها (انظر الإطار 1-8). وإحدى الوسائل المعقولة للمساعدة في بناء الثقة هي استخدام نهج إضفاء الطابع المحلي على التنمية الذي طبق في بلدان مثل كولومبيا وإندونيسيا وكينيا، ولكن تم تجاهله عادة في العديد من البلدان العربية عندما تنظر في تصميم الموازنة وتعبئة الموارد المحلية والإنفاق الموجه الفعال. إذا تمكنت البلدان العربية من تحسين

قدرة حكوماتها المحلية على التخطيط والتمويل والخدمات الأساسية (انظر الإطار 1-9)، فيمكنها أن تقطع خطوات كبيرة نحو بناء الثقة مع مواطنيها، وصوب إحراز أهداف التنمية المستدامة الطموحة.

ورغم أن معظم البلدان العربية تنفق قدراً كبيراً من الموارد مقارنة بمستويات دخلها، فإنها تحقق نتائج ضعيفة نسبيا، خاصة في مجالي الصحة والتعليم. ولأن الاستثمار في رأس المال البشري هو أهم إجراء طويل الأجل يمكن أن تقوم به أي حكومة، فإن مبادرة مجموعة البنك الدولي التي تسمى مشروع رأس المال البشري تهدف إلى توثيق السبب وراء افتقار استثمارات رأسمال البشري في كثير من الأحيان إلى الكفاءة وإلى مساعدة البلدان في تحقيق أقصى "استفادة" من هذه الاستثمارات.

كما أن البلدان العربية من بين أقل بلدان العالم كفاءة في جمع الضرائب. ويرجع ذلك، في جزء كبير منه، إلى الإيرادات الوفيرة من قطاع الطاقة، ومصادر أخرى، مما يحدّ من الدوافع لتعبئة الإيرادات الضريبية. لكن خواء الخزائن الحكومية سريعا يتطلب إصلاحًا ضريبيًا جادا. ومن شأن الالتزام المتجدد بتقديم خدمات عالية الجودة أن يزيد الثقة بين المواطنين والدولة ويمكن أن يسهل تعبئة الإيرادات الضريبية بشكل أفضل.

الصعود الضروري في دور الدولة التنظيمي

إن حماية الشركات العامة والخاصة – لا سيما في القطاعات الحيوية مثل الخدمات المالية والاتصالات والطاقة- أمر شائع في البلدان العربية وهو ما يظهر في صورة لوائح تنظيمية مفرطة عفا عليها الزمن تمنع الشركات الجديدة من دخول السوق أو تنظم الاحتكارات الطبيعية بشكل سيئ. ويعوق هذا الاختلال في منظومة المنافسة انتشار تكنولوجيا الأغراض العامة، ويُقوّض ذلك أنواع التكيُّف والتطوُّر التي يحتاج إليها القطاع الخاص ليصبح مفعما بالنشاط. وسيحكم الوضع التنظيمي الراهن على الشباب العربي بالبطالة ويحرمهم من الحقوق.

وتاريخيا، لم يمض الدور التنظيمي للدولة من دون عقبات على الطريق. واليوم، في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، تواجه الدول صعودا لعمالقة التكنولوجيا، مثل فيسبوك أو أمازون أو تينسنت أو علي بابا، التي تعتمد نماذج أعمال قائمة على المواءمة وتلقى "دعما هائلا" من التكنولوجيا الرقمية. ويصلح هذا النموذج للأعمال بطبيعته للأسواق التي يسيطر عليها قلة من اللاعبين. ويتطلب تنظيم هذه الأسواق، وخاصة ضمان حرية الدخول وحماية بيانات المستخدمين، حذرا من جانب الجهات التنظيمية (انظر الإطار 1-10). وستكون اللوائح التنظيمية الذكية التي تنصب حول الوصول إلى البيانات واستخدامها ذات أهمية قصوى في عصر التكنولوجيا الرقمية. وفي العالم النامي لا ينبغي أن تكون القفزات النوعية مجرد محاولة من القطاع الخاص، بل يجب أن تكون أولوية قصوى للقطاع العام لبناء القدرات التنظيمية المناسبة لمساندة التنمية المستدامة.

الإطار 1-7 إعادة النظر في الحماية الاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

رغم أنه لا ريب في أن التغيير التكنولوجي يحسن مستويات المعيشة، لا يستفيد جميع العمال والشركات داخل بلد ما من ذلك بالقدر نفسه. ولا تستفيد كل البلدان كذلك. وتقدم دراسة جديدة أجراها البنك الدولي لصالح الاتحاد الأوروبي باسم النمو متحدين دروساً مفيدة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إذ تبين أن التشغيل الآلي والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الرقمية تخلق الفرص للعمال المهرة والشركات الواعدة، في حين تضر بالعمال أصحاب المهارات المحدودة والشركات الأقل إنتاجية.
تهمل أسواق العمل العمال أصحاب الدخل المنخفض بسبب ضعف مهاراتهم، في وقت يتطلب فيه التغيير التكنولوجي مهارات أكبر تكمل التكنولوجيا (مثل المهارات المعرفية والعاطفية والاجتماعية). إن التأثير المتباين للتكنولوجيا حسب مستوى المهارات واضح بشكل خاص لدى الشباب - وهو أمر مهم بشكل خاص للمنطقة حيث سينضم عشرات الملايين من الشباب إلى قوة العمل في العقود المقبلة. وتتيح التكنولوجيا للشباب أصحاب المهارات التفوق على العمال كبار السن، ولكنها تجعل الشباب ذوي المهارات المحدودة أكثر تخلفا عن الركب، مما يتطلب إعادة توجيه سياسات الحماية الاجتماعية والسياسات المتعلقة بالعمالة.

تعتمد ركائز الحماية الاجتماعية اليوم، بشكل مباشر أو غير مباشر، على أشكال التوظيف التي ستتغير بشكل كبير في اقتصاد رقمي جديد. وقد تم تصميم التأمينات الاجتماعية القائمة على الاشتراكات لتوفير حماية أساسية للدخل في حالات البطالة والشيخوخة والوفاة والعجز. ويستند هذا النوع من التأمين على افتراض أن القوة العاملة تتشكل أساسا من العاملين بأجر في القطاعين العام والخاص.
ولا تشمل برامج التأمينات الاجتماعية التقليدية العمال الذين يعملون لحسابهم الخاص والجهود المبذولة لتغيير ذلك غير ناجحة إلى حد كبير. فعلى سبيل المثال، يوفر التأمين ضد البطالة حماية للدخل بشكل مؤقت للعمال الذين يفقدون وظائفهم في القطاع الرسمي. وبدورها، ستوفر برامج المساعدة الاجتماعية الموجهة، على نطاق أصغر، حماية للدخل لأصحاب الدخول الأقل الذين لا يستطيعون توفير الموارد الكافية لتقاعدهم أو فقدان وظائفهم.

وهذه المشكلة ليست جديدة. ولطالما كان العمال الذين لا يتمتعون بالتغطية التأمينية في "القطاع غير الرسمي" الكبير هو الأمر السائد في العديد من البلدان النامية - ولا سيما في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا. وأخفقت الجهود المبذولة لمعالجة النشاط الاقتصادي غير الرسمي من مختلف الزوايا (مثل الامتثال والحوافز والمساندة العامة) إلى حد كبير، وهو ما أدى لتنامي دور المساعدات الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات. لم تكن هذه البرامج غير مهيأة للتوسع فحسب، بل عانت أيضا من كثرة البرامج غير الموجهة، والمكلفة، والتي يصعب تخفيضها- مثل الدعم العيني للطاقة والغذاء- من النوع السائد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
ولن يؤدي أي اقتصاد جديد إلى الخروج من نظام للحماية الاجتماعية يعمل بشكل جيد، بل سيمهد الطريق أمام تحول مطلوب طال انتظاره من برامج حماية الدخل القائمة على الاشتراكات إلى برامج أكبر غير قائمة على الاشتراكات، تكملها برامج مرنة لمدخرات التقاعد.
وفي حين أن التحول لن يكون تلقائيا ولا سلسا، فإن بعض البلدان أفضل استعدادا لهذا الانتقال، خاصة تلك التي تكون فيها برامج مدخرات التقاعد أكثر تطورا- مثل شيلي وكوستاريكا والمكسيك وإيطاليا وبولندا والسويد- وتلك التي توسعت فيها شبكات الضمان الاجتماعي على أسس سليمة وموجهة بشكل جيد- مثل البرازيل والهند وتركيا).

وستواجه معظم البلدان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا صعوبات بسبب التشبث العنيد ببرامج التأمينات الاجتماعية التقليدية، والتي تكون عادة غير منصفة، أو قابلة للاستمرار من الناحية المالية، ومحدودة في تغطيتها. بالإضافة إلى ذلك، لم يتم تطوير شبكات الأمان الاجتماعي بشكل كاف، ولا تزال أطرها المؤسسية ضعيفة، على الرغم من التقدم المهم الذي حققته بعض البلدان مثل مصر والأردن والمغرب وفلسطين. وستلعب القيود السياسية دوراً مهماً في التحولات، لا سيما في البلدان التي قد يقاوم فيها أصحاب المصلحة، مثل النقابات، التغيير بشدة (تونس مثال واضح).

ويجب أن توفر سياسات الحماية الاجتماعية في الاقتصاد الجديد حزمة شاملة من البرامج والمزايا والخدمات، من التأمينات الاجتماعية إلى شبكة الأمان الأساسية، والخدمات الاجتماعية وخدمات التوظيف المتقدمة، وتوسيع الحماية الأساسية لتشمل الجميع.

ومن الأمثلة الجيدة على ذلك ضمان الحد الأدنى من مزايا الدخل، وهو ضمان شامل، على الرغم من أن الجميع لا يطالبون به. ويتطلب أي إصلاح أن يتم تكييفه مع عملاء جدد (أصحاب المهن الحرة، رواد الأعمال، العمال الهامشيون في اقتصاد لا يقوم على توظيف المواطنين، العاملون في الاقتصاد غير الرسمي) ومع المخاطر الجديدة (فشل في بدء النشاط، عدم وجود ساعات عمل كافية، عمل غير رسمي).

لن تتطلب الحماية الاجتماعية التكيف مع واقع البيئة التكنولوجية الجديدة فحسب، بل ستتأثر أيضا كيفية تفاعلها مع قاعدة عملائها المتغيرة بالتقدم التكنولوجي.

فعلى سبيل المثال، يمكن للاقتصاد الرقمي تقديم أنظمة ثورية لتحديد الهوية من شأنها تحسين قدرة الحكومات على الوصول إلى الفقراء من خلال برامج شبكات الأمان باستخدام قواعد بيانات القياسات الحيوية وأنظمة تكنولوجيا المعلومات الإدارية المتصلة بها. وسيحدّ تحسين وسائل تحديد الهوية من المجال أمام القرارات التقديرية للجهاز البيروقراطي، وسيخفض بشكل كبير أخطاء الإدراج والاستبعاد، ويساعد في مواجهة الفساد.
كما أن أنظمة الدفع التي تحول المزايا الاجتماعية إلى الأسر تُظهر بوضوح أهمية تكنولوجيا الهواتف المحمولة في تحسين دقة المدفوعات، وتقليص تكاليف الوساطة المالية بشكل كبير ومكافحة الفساد في تقديم الخدمات.
توفر السجلات الاجتماعية التي تدعمها التكنولوجيا بوابة واحدة لكل من يبحث عن المساعدة عن طريق تسهيل تحديد مدى استيفاء معايير الأهلية والوصول إلى البرامج الاجتماعية المختلفة. وتعمل أنظمة إدارة القضايا التي تدعمها التكنولوجيا على تسهيل إحالة المستفيدين المؤهلين إلى الخدمات التي تلبي احتياجاتهم. وتساعد المدفوعات الرقمية في ضمان وصول المزايا للأشخاص المناسبين، في الوقت المناسب وبالقدر الصحيح، مع تعزيز الشمول المالي.
ويمكن أن تساعد التكنولوجيات الرقمية أيضا في الحد من الأخطاء والاحتيال والفساد في مدفوعات الحماية الاجتماعية بشكل عام.

كما أن بعض برامج سوق العمل النشطة، ولا سيما خدمات الوساطة مستعدة لتحسين دقتها، باستخدام تكنولوجيات تسمح بتحديثات أسرع وأكثر دقة من البرامج الحالية. ويمكن للمنصات الرقمية توفير المساعدة في البحث عن الوظائف والتدريب على المهارات لعدد أكبر من الناس. إن تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال لا يخلق فقط فرصا هائلة لرواد الأعمال الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بل يتيح إمكانية العمل الإلكتروني (مثل العمل عن بعد والعمل بالقطعة عن طريق الإنترنت).

وبينما يتم تحديث وتحسين الأدوات المتاحة للقائمين على التنفيذ (مديرو الحالات، والأخصائيون الاجتماعيون، ومستشارو التوظيف)، يحتاج صانعو السياسات أيضا إلى الاستثمار في الموارد البشرية وآليات المساءلة في أنظمة الحماية الاجتماعية وتوفير العمالة. ولا يمكن الوفاء بوعد الاستفادة من التقدم التكنولوجي في السجلات الاجتماعية ونظم المعلومات الإدارية والتصنيف ونظام المدفوعات إلا إذا عرف القائمون على التنفيذ –وكانت لديهم الدوافع ويخضعون للمساءلة- كيفية استخدام هذه الأدوات لصالح عملائهم.

وتواجه برامج الحماية الاجتماعية تحديات كثيرة، لا سيما في البلدان النامية. وتسفر عدم ملاءمة التصميم والتفتت وضعف نظم التسليم عن وجود ثغرات متعددة، بالإضافة إلى أخطاء في الإدراج والاستبعاد تؤدي إلى برامج غير مستدامة، وتعزز في الواقع عدم المساواة لأنها تصب في مصلحة الأثرياء.

وفي بلدان المنطقة، فإن هيمنة برامج دعم الطاقة والغذاء على شبكات الضمان الاجتماعي الموجهة من الأمثلة البارزة. ويعد استخدام الموارد العامة لتمويل حالات العجز في أنظمة المعاشات العامة غير المستدامة مثالًا تقليديًا آخر. وبينما تحقق تقدم كبير في خفض الدعم، لا سيما في مصر والأردن، لم يتحقق تقدم يذكر في الإصلاحات الجوهرية لنظم التقاعد.

الإطار 1-8. وعد التكنولوجيا الحكومية: كيف يمكن للتحول الرقمي تحسين نظم الحوكمة

تمثل الحوكمة وجودة الخدمات العامة مشكلتين رئيسيتين في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فأداء المنطقة ضعيف في مكافحة الفساد، وفاعلية الحكومات، والتعبير عن الرأي والمساءلة، وفقا لمؤشرات الحوكمة العالمية 2016 التي أعدها البنك الدولي. والنتيجة هي خدمات عامة منخفضة الجودة وغير فاعلة، وكذلك انخفاض مستويات الثقة في الحكومات. يتطلب تحسين جودة الخدمات العامة إخضاع السياسيين والموظفين العموميين ومقدمي الخدمات للمساءلة من قبل المواطنين وتعزيز ثقة المواطن في مؤسسات الدولة وتعزيز مشاركته معها. ومن خلال إحداث تحول في المؤسسات والسياسات والعمليات من أجل تحسين استخدام البيانات والتكنولوجيات الجديدة، أو الاستثمار في التكنولوجيا الحكومية[15]، يمكن للحكومات زيادة مستوى الاستجابة والكفاءة والشفافية في الخدمات التي تقدمها للمواطنين والشركات.

والمواطنون هم أيضا عملاء يتوقعون بشكل متزايد حلولا رقمية سلسة. ويتطلب تحقيق ذلك تركيزا واضحا على تحديد مشكلات القطاع العام الأساسية التي يمكن أن تساعد التكنولوجيا في حلها. كما يتطلب ذلك استثمارات أساسية في كافة النُهج الحكومية للربط الشبكي والبنية التحتية والمدفوعات الرقمية، والهوية الرقمية. ويهيئ هذا الأساس الظروف لتكنولوجيات مثل إنترنت الأشياء (التي تربط الأجهزة إلكترونيا)، والهواتف المحمولة، والحوسبة السحابية، وتحليل البيانات- بما في ذلك التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي- للمساعدة في تبسيط أو إزالة العمليات المتكررة، وإتاحة المجال أمام قدرات حكومية جديدة، مثل المشتريات.

ويمكن أن يؤدي التحول الرقمي إلى تمكين المواطن من التعبير عن رأيه والمشاركة، ومن الوصول إلى الخدمات التي قد تكون بعيدة المنال أو مكلفة. وذلك لأن الخدمات الرقمية تقلل التعاملات المباشرة بين المواطنين ومقدمي الخدمات، مما يقلل من احتمالات الفساد والتمييز والمدفوعات غير الرسمية. ويمكن أن تؤدي الرقمنة المقترنة بالهوية الرقمية أو الموحدة إلى تحسين توجيه الخدمات وتقديمها، بالإضافة إلى كشف الاحتيال أو الازدواجية في أمور مثل المعاشات التقاعدية والخدمات الاجتماعية والمشتريات العامة.

وتستخدم بلدان المنطقة بالفعل تطبيقات تستند إلى الإنترنت أو الهاتف المحمول لتعزيز استجابة الحكومات وثقة المواطنين- مثل تطبيق "هندسة" ونظام "راصد" في الإمارات؛ وتطبيق "طلبي" في المغرب، وتطبيق "المسافر الذكي" على الهاتف المحمول في تونس؛ وتطبيق "كلنا أمن" في السعودية.
وبدأت الأبحاث تُظهر كيف تعزز التكنولوجيا الرقمية مشاركة المواطن وقدرته على التعبير عن رأيه. وخلال أحداث الربيع العربي في مصر عام 2011، ساعدت وسائل التواصل الاجتماعي المواطنين في تنسيق وحشد الاحتجاجات. وكان للاحتجاجات تأثير قابل للقياس: انخفضت قيمة الشركات التي لها ارتباطات بسياسيين بعد الاحتجاجات، ومنعت هذه الاحتجاجات فيما يبدو تلك الشركات من ممارسة السلوك التربحي (استخدام النفوذ للحصول على منافع غير مستحقة).[16] وهذا الشكل من التعبئة الاجتماعية والسياسية لا يزال سائدا في العراق والمغرب والأردن وبلدان أخرى في المنطقة.

إن التحول الرقمي يتطلب كلا من الاستثمارات في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاستثمارات التكميلية في اللوائح التنظيمية، والمهارات والمؤسسات الخاضعة للمساءلة.[17] وأظهرت الأدلة المبكرة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن التكنولوجيات الرقمية تعزز نمو الإنتاجية عندما تقترن بتلك الاستثمارات التكميلية.[18] وعدم وضع لوائح قوية وفعالة في مجالات مهمة مثل تحديد الهوية الرقمية وحماية البيانات والأمن الإلكتروني، يمكن أن يؤدي إلى الاحتيال المنهجي وعدم الثقة وانخفاض المشاركة من قبل المواطنين والشركات.

كما يمكن للحكومات أن تتعلم من القطاع الخاص وتتعاون معه[19] من أجل تحسين الفهم للمخاطر والفرص الناشئة عن التكنولوجيا المتطورة. كما سيكون بناء الوعي وإدارة التغيير مسألة مهمة في إقبال الحكومات على تبني الحلول الرقمية والتغلب على العزوف لأسباب ثقافية عن اعتماد التكنولوجيات الجديدة. في مولدوفا، على سبيل المثال، يؤدي النفور الثقافي من استخدام الحلول الرقمية إلى

[15] يشير تعبير التكنولوجيا الحكومية إلى القدرات الرقمية التي تدعم الحكومة الحديثة. ولها بعدان: استخدام التكنولوجيا من أجل تقديم خدمات أكثر كفاءة وشفافية وسرعة في الاستجابة ورسم السياسات بصورة أكثر ذكاء؛ فضلا عن تقديم الحكومة كمنصة للبيانات، لتسهيل نشأة الاقتصاد الرقمي.
[16] حسن، أسيموغلو، و تاهون، 2014. قوة الشارع: شواهد من أحداث الربيع العربي في مصر. المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، ورقة عمل رقم 520665.
[17] تقرير عن التنمية في العالم 2016: لماذا لا تنتشر العوائد الرقمية سريعا، وما الذي يمكن عمله،
[18] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2004)، الآثار الاقتصادية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال - القياسات والأدلة والآثار، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باريس.
[19] مستعد أو لا، الاختلال هنا، التميز في إدارة المخاطر الرابع عشر، MARSH/RIMS، أبريل/نيسان 2017

أن 3% فقط من المواطنين يحصلون على الخدمات العامة عبر الإنترنت، مقابل 76% يحصلون عليها من خلال التوجه شخصيا للحصول على الخدمات.

الأثر الاقتصادي للتكنولوجيا الحكومية

يمثل قياس الأثر الاقتصادي للإصلاحات الحكومية الرقمية والتكنولوجيا المتطورة تحديا إذ لا يوجد تعريف متفق عليه لما يمثله "الاقتصاد الرقمي"، وليس هناك تصنيفات للصناعات والمنتجات لمنصات الإنترنت والخدمات المرتبطة بها. وتشير الدلائل إلى أن القطاع الرقمي لا يزال يمثل أقل من 10% من اقتصاد معظم البلدان إذا قيس من حيث القيمة المضافة أو الدخل أو التوظيف. وفي معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يمثل الاقتصاد الرقمي ما بين 1% و8% من إجمالي الناتج المحلي وفقا لتقرير أصدرته شركة ماكنزي وشركاه في أكتوبر/تشرين الأول 2016 بعنوان "الشرق الأوسط الرقمي".
وتشير الدراسات إلى أنه يمكن للرقمنة أن تحقق مكاسب في مجالات مثل الوظائف، والفرص الاقتصادية، والشمول، وإنتاجية الحكومة والشركات، والتجارة، والعمالة، والمهارات. ومع ذلك، فإن قياس هذه المكاسب من حيث نمو إجمالي الناتج المحلي هو مجال جديد للدراسة. وتبين دراسات الحالة أن مؤشرات مثل مؤشر تطوير النظام البيئي الرقمي تظهر زيادة بنسبة 0.13% في نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في كولومبيا وبنسبة أعلى في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[20].

وعلى الرغم من أن عددا من المنظمات يعمل على وضع طرق لقياس تأثير الحكومة الرقمية- بما في ذلك منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[21] ومكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي وصندوق النقد الدولي- فإن معظم الشواهد حتى الآن غير مؤكدة. لذا يصعب تقييم تأثير التحول الرقمي على بلدان المنطقة. وما يتضح من الأدلة غير المؤكدة من بلدان مثل الصين، وإستونيا، وكوريا، والهند، وسنغافورة، والولايات المتحدة هو أن الاستثمارات في التحول الرقمي في القطاع العام يمكن أن تجذب المزيد من المواطنين إلى الخدمات الإلكترونية - لدفع الضرائب أو الوصول إلى الخدمات العامة- للمساعدة في إنشاء بيئة تنظيمية أفضل والثقة في المدفوعات الرقمية، وخلق نظام بيئي من شركات القطاع الخاص الرقمية التي تخدم القطاع العام.

[20] كاتس، آر، و كالوردا، إف. (2017) الوارد في تقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 2017. تقدير الأثر الاقتصادي لنمو النظام البيئي الرقمي في أمريكا اللاتينية. ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الإقليمي العاشر لبلدان أمريكا اللاتينية، كارتاجنا دي إنديا‌س، 23 يونيو/حزيران
[21] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 2017. تقدير تأثير الحكومة الرقمية في كولومبيا: نجو منهجية جديدة

الإطار 1-9. الحلول الرقمية في المشتريات العامة

تشكل المشتريات العامة من السلع والأشغال والخدمات جوهر تحويل السياسات العامة إلى نتائج ملموسة للمواطنين- من خلال تقديم الخدمات الأساسية وتنفيذ المشروعات والبرامج، وتحسين الحوكمة، وأنشطة الأعمال، والاستثمار، والبيئة الاجتماعية.
ويرغب المواطنون في شتى أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما هو الحال في كل مكان، في تكافؤ الفرص الاقتصادية والتنمية الشاملة، وبمزيد من المشاركة في القرارات الحكومية، وبقطاع عام أكثر فاعلية واستجابة لاحتياجات المنطقة، وبوضع حد للفساد. ويجب على حكومات المنطقة تعزيز الشفافية، والمشاركة، والمساءلة الاجتماعية في إدارة القطاع العام. ويمثل إصلاح وتحديث المشتريات العامة جزءا من تلك الجهود.
وحكومات المنطقة في مراحل مختلفة من إصلاح أنظمتها للمشتريات العامة- ومن بين ذلك تحديث الأطر القانونية والتنظيمية، وبناء قدرة الأطراف الفاعلة الرئيسية، وتسهيل مشاركة الأطراف المعنية المختلفة في نظام المشتريات العامة. وهي كذلك في مرحلة أو أخرى من الحلول الرقمية المتكاملة في المشتريات العامة (المشتريات الحكومية الإلكترونية)، والتي ستعزز الحوكمة بشكل كبير.

الحكومة الإلكترونية والحوكمة

تستفيد الحكومة الإلكترونية من تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتعزيز الحوكمة في القطاع العام، وذلك من خلال اعتماد منصة رقمية وخدمات مشتركة لتحسين تبادل البيانات بين الجهات الحكومية وتقديم المعلومات والخدمات الإلكترونية في الوقت المناسب للمواطنين والشركات ورواد الأعمال المحليين الذين يسعون إلى القيام بأعمال تجارية مع الحكومة. وتعمل الخدمات الإلكترونية المشتركة على زيادة كفاءة الحكومات، وتبسيط الوصول إلى المعلومات، وتحفيز بيئة الأعمال من خلال زيادة الشفافية، والمساءلة، والتعاون، وتعزيز ثقافة الثقة والمعرفة والحكومة المفتوحة.

وتأتي المشتريات الحكومية الإلكترونية في القلب من الحكومة الإلكترونية. ويسهل استخدام المشتريات الحكومية الإلكترونية- تنفيذ عملية الشراء من خلال الوسائل الإلكترونية، ولا سيما المناقصات الإلكترونية، والشراء الإلكتروني، وإدارة العقود الإلكترونية- التفاعل وتبادل المعلومات بين القطاعين العام والخاص، وهو يعد أحد أبعاد التحول الرئيسية لمبادرة الحكومة الإلكترونية. وتحسن المشتريات الحكومية الإلكترونية الإدارة المالية العامة من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة والحكومة المفتوحة، وكذلك مساندة تنمية القطاع الخاص، خاصة من خلال تقليص الحواجز أمام مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة؛ وتحقيق وفورات في التكلفة والوقت عن طريق زيادة المنافسة؛ وبناء القدرات الرقمية للمواطنين. ويمكن أن تلعب المشتريات الحكومية الإلكترونية دورا حاسما بشكل خاص في منطقة مثل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تواجه مجموعة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية وتحديات الحوكمة المتجذرة في غياب الشمول، والفرص، وتقديم الخدمات التي تستجيب لاحتياجات المواطنين، والمساءلة الاجتماعية. وتظهر التجارب في المنطقة أن تجاهل تلك التحديات يؤدي إلى توترات اجتماعية بل ربما عدم استقرار. إن مواجهة هذه الأمور من خلال مبادرات تعزز الحوكمة والتنمية التي تشمل الجميع، من سلع النفع العام العالمية التي يمكن أن تنزع فتيل التوترات وتسهم في السلام والاستقرار.

وتحصل المشتريات الحكومية الإلكترونية على البيانات طوال عملية الشراء، والتي يمكن إتاحتها للجمهور وتحليلها. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يعد تحسين الشفافية والمساءلة والحكومة المفتوحة أمرا مهما للغاية نظرا لأن ترتيب المنطقة أقل من مستوى المئين الخمسين في جميع الفئات الست التي تقيسها مؤشرات البنك الدولي للحوكمة العالمية- التعبير عن الرأي والمساءلة، والاستقرار السياسي وغياب العنف، وكفاءة الحكومة، وجودة الإجراءات التنظيمية، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد (مؤشرات البنك الدولي للحوكمة، 2016).

توفير مزيد من الفرص لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة

يستفيد القطاع الخاص، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، من المشتريات الحكومية الإلكترونية. وتاريخيا، واجهت الشركات الصغيرة والمتوسطة صعوبات في المنافسة في أسواق المشتريات العامة لأنها غالبا ما تفتقر إلى القدرة التقنية والمالية ويصعب عليها الوصول إلى المعلومات. وقد تمنعها أيضا النخب التي تستحوذ على أسواق المشتريات . كما أن الوقت والتكلفة اللازمين لإعداد العروض وحجم العقود هي أيضا معوقات.

ويمكن أن تسهل رقمنة إجراءات المشتريات العامة من مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في أسواق المشتريات العامة. وتظهر الأبحاث أنه عندما تفوز الشركات الصغيرة والمتوسطة بعقود المشتريات العامة، فإنها لا تزيد المنافسة فحسب، بل تخلق فرص عمل.
وأكثر من ذلك، توفر الشركات الصغيرة والمتوسطة الفرص للشباب والنساء وأفراد الفئات المحرومة الأخرى التي توظفها هذه الشركات بشكل غير متناسب. وخلق فرص العمل مسألة غاية في الأهمية لأن بطالة الشباب في المنطقة هي الأعلى في العالم، بل هي آخذة في الزيادة، وستحتاج المنطقة إلى 300 مليون وظيفة أخرى بحلول عام 2050. وتقر حكومتا المغرب وتونس بالدور الحاسم الذي تلعبه الشركات الصغيرة والمتوسطة وتمنح كل منهما 20% من القيمة المقدرة السنوية للمشتريات العامة لهذه الشركات (منظمة التعاون

والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2016). كما يمكن للمشتريات العامة أن تعزز ريادة النساء للأعمال وغيرها من الأهداف المتعلقة بسياسات المساواة بين الجنسين، وهي مسألة حاسمة في منطقة تقل فيها نسبة مشاركة النساء في قوة العمل- وهي 26%- كثيرا عن نظيراتها في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل.
وتحقق المشتريات الحكومية الإلكترونية وفورات في التكلفة والوقت من خلال زيادة كفاءة الإجراءات الإدارية. كما تعزز الكفاءة في جميع مراحل عملية المشتريات وتقلل من وقت دورة المشتريات. ويمكن لأنظمة المشتريات الحكومية الإلكترونية أن توفر ما يصل إلى 20% من تكاليف الأنظمة الورقية التقليدية. وهذه الوفورات مهمة بشكل خاص لأن العديد من بلدان المنطقة لديها مستويات غير مستدامة من الديون وتخفض الإنفاق العام.

تعزيز مهارات قوة العمل

إن الاقتصاد الرقمي يتطلب قوة عمل قادرة على مواكبة التغير السريع في صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتعزيز النمو المستدام. وتساعد المشتريات الإلكترونية في تزويد العاملين بالمهارات الرقمية الضرورية في منطقة يمثل فيها التشغيل الآلي للوظائف تحديا حقيقيا. (المنتدى الاقتصادي العالمي 2017). في جميع أنحاء المنطقة، هناك فرص لوظائف تتطلب مهارات رقمية. ويمكن أن يساعد الاستثمار في المشتريات الحكومية الإلكترونية وتبني ثقافة تشجع على الابتكار في بناء مهارات المواطنين، وتوفير الفرص الاقتصادية لهم.

علاوة على ذلك، يمكن للبلدان أن تجني الكثير من المكاسب بالجمع بين أنظمة المشتريات الحكومية الإلكترونية والتكنولوجيات الرقمية. على سبيل المثال، يمكن الجمع بين ما يسمى بالإنترنت الصناعي للأشياء (التي تربط العمليات الصناعية إلكترونيا) والتحليلات الآنية للحصول على معلومات أعمق وأكثر أهمية لتحسين عملية اتخاذ القرار وتحديد المشكلات والحلول المحتملة. ومن الممكن استخدام الأنظمة المعرفية، مثل الذكاء الاصطناعي، في المشتريات العامة بغية معالجة أنشطة المعاملات، مثل مكاتب الدعم ولعب دور في التطبيقات الإستراتيجية. وتجمع أساليب التحليل المتطورة والتنبؤية ما بين وضع النماذج، والإحصاءات، والتعلم الآلي، والذكاء الاصطناعي وبين بيانات طرف ثالث. والنتيجة هي القدرة على التنبؤ بالمخاطر واتخاذ القرارات الاستباقية، من بين أمور أخرى.
ويمكن لتكنولوجيا البيانات المتسلسلة أن توفر الأساس للتشغيل الآلي على نطاق واسع من خلال إعادة هيكلة سلاسل القيمة (نایاك ونجوين، 2018). على سبيل المثال، اعتمدت الولايات المتحدة تكنولوجيا البيانات المتسلسلة والتكنولوجيا المعتمدة على أجهزة الإنسان الآلي في عمليات المشتريات العامة، الأمر الذي قلص المدة الزمنية لعملية إرساء العقود من 110 أيام إلى أقل من 10 أيام.

مسائل عامة

يمكن للحكومات استخدام الرقمنة لمعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية الأوسع، مثل تقديم الخدمات العامة بطريقة أكثر كفاءة وفاعلية، وتنمية القطاع الخاص، لا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتشكيل قوة عمل أكثر قدرة على المنافسة عالميا وتبادل المعارف، وزيادة الشفافية والمساءلة، ووضع سياسات ذكية تستند إلى البيانات وتحليلها. ولن يؤدي تأخير الرقمنة إلا إلى توسيع الفجوة بين البلدان الرائدة وتلك المتخلفة عن الركب.

المراجع

نایاك إن، ودي. نجوين، "Blockchain والذكاء الاصطناعي، والإنسان الآلي: كيف ستبسط التكنولوجيا المستقبلية المشتريات الاتحادية، *فيدرال تايمز*، 27 مارس/آذار 2018،

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تقرير مراقبة أنظمة المشتريات العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2016.

مؤشرات البنك الدولي للحوكمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2016.

المنتدى الاقتصادي العالمي "مستقبل الوظائف والمهارات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" مايو/أيار 2017.

الإطار 1-10. تنظيم عمل الشركات العملاقة في مجال التكنولوجيا

# #

إن الوضع الاقتصادي الراهن في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يحفل بالكيانات القائمة الراسخة، التي غالبا ما تكون شركات مملوكة للدولة، والتي ليس لديها حافز يدفعها لخدمة المستهلكين على نطاق واسع بمستوى الجودة المتوفر في أجزاء أخرى من العالم. وفي الوقت نفسه، تكدح أعداد كبيرة من العمال في اقتصاد غير رسمي لا يمنحهم سوى القليل من الحماية أو لا يوفر لهم حماية على الإطلاق، ويقع خارج إشراف السلطات إلى حد بعيد.

هذا الوضع الراهن يجعل من الصعب على بلدان المنطقة الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي، الذي يمكن أن يوفر مزايا واسعة للعمال وأرباب العمل على حد سواء. لكن هناك احتمالا قويا للانتقال إلى اقتصاد جديد إذا عملت السلطات السياسية في بلدان المنطقة على خلق القدرة التي تسمح لها باستيعاب التكنولوجيا المبتكرة التي يتم تطويرها عالميا.

إن المنصات متعددة الأطراف التي تسمح لنوعين أو أكثر من المشاركين بالمشاركة في المعاملات التبادلية تقوض الكثير من الصناعات التقليدية على مستوى العالم، وإذا تبنت بلدان المنطقة نماذج أعمال مشابهة فقد تساعد في خلق الوظائف المطلوبة لعشرات الملايين من الشباب الذين سيدخلون سوق العمل خلال العقود المقبلة. وفي الوقت ذاته، يجب أن تكون السلطات على دراية بالتحديات التنظيمية التي قد ينطوي عليها ظهور شركات التكنولوجيا العملاقة. أي أنه يجب على السلطات خلق بيئة تستفيد من الإمكانات الإيجابية الكاملة لهذه الشركات مع احتواء المخاطر التي تشكلها على المنافسة وحماية المستهلك والخصوصية والأمن الإلكتروني.
وفي عصر المعلومات، تشكل البيانات المادة الخام الأساسية التي تسمح للمنصات الرقمية بوضع الخوارزميات (مجموعة من قواعد حل المشكلات لجهاز كمبيوتر) التي يمكنها أن تناسب بفاعلية احتياجات أنواع الوكلاء الذين تعتزم خدمتهم- مثل من يقضون العطلات والفنادق على مواقع السفر الإلكترونية أو قائدي الدراجات والسيارات على مواقع خدمات نقل الركاب باستخدام الإنترنت. بالإضافة إلى ذلك، هناك وفورات واسعة النطاق في وضع الخوارزميات: كلما ازدادت البيانات المتوفرة لدى المرء، أصبح من الأسهل والأسرع تجربة صيغ بديلة- وهو ما يحسن باستمرار تكنولوجيا المضاهاة في عملية التغذية الذاتية. وهذا يعني أن هناك ميزة واضحة للمبادرة في الصناعات القائمة على البيانات. علاوة على ذلك، هناك وفورات كبيرة مرتبطة بمعالجة البيانات والتأثيرات الخارجية المباشرة وغير المباشرة للشبكات التي تنشأ بين المشاركين في المنصة.

الميل للاحتكار

وتعني كل هذه الخصائص التكنولوجية أن الأسواق الرقمية أصبحت بسهولة رهن سيطرة عدد قليل من اللاعبين. بالإضافة إلى ذلك، قد تستخدم البيانات الشخصية التي تجمعها منصات مختلفة لتصميم كل أنواع الخدمات بشكل فردي وتحديد السعر وفقا لذلك. ولهذا، يمكن للمنصات أن تتوسع بشكل مطرد في الكثير من الصناعات- كما يتضح من منصة GO-JEK في إندونيسيا، التي بدأت كخدمة لنقل الركاب باستخدام الدراجة النارية، وتحولت إلى شركة لوجيستية تربط بين جميع أنواع الوكلاء الإضافيين- بما في ذلك خدمات مختلفة مثل نقل الركاب بالسيارات، وتوصيل البقالة والطرود، وتوصيل الخدمات الطبية، ومبيعات تذاكر الترفيه، والتدليك والجمال. كما تقدم المنصة وسيلة للدفع الإلكتروني. والقدرة على تقديم مجموعة واسعة من الخدمات يمكن أن يعزز درجة القوة التي تتمتع بها المنصات الرقمية في السوق.

وللسيطرة على القوة التي تتمتع بها المنصات الرقمية في السوق، ينبغي لسلطات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تطوير قدرات قوية لمكافحة الاحتكار. وفي الحقيقة، فإن القواعد التنظيمية التقليدية القائمة على ضبط الأسعار والتقسيم الهيكلي أمر صعب في الاقتصاد الرقمي لأن التكنولوجيا تتغير بسرعة بحيث تستغرق إجراءات التدخل التنظيمية وقتا طويلا حتى أنها قد تصبح قديمة وقت التنفيذ.

وفي الصناعات سريعة التطور، فإن أفضل طريقة للحد من تجاوزات الهيمنة (أو محاولات الاحتكار في مصطلحات الاحتكار الأمريكية) هي ضمان أن تظل الحواجز منخفضة أمام دخول السوق. وهذا يعني أنه يجب ترك الباب مفتوحا أمام الوافدين الجدد لتقديم خدماتهم والتنافس مع الشركات القائمة بالفعل، والتي تتمتع بمزايا مثل سهولة الحصول على الائتمان والعملاء الأوفياء مما يجعل الأمر صعبا، حتى للوافدين الجدد الذين طوروا تكنولوجيا أفضل. وعلى سلطات المنافسة ضمان ألا تتفاقم العيوب التي لا مفر منها للوافد الجديد بسبب الاستراتيجيات غير القانونية التي تتبعها الشركات القائمة. وفي الواقع يمكن للشركات القائمة اعتماد الكثير من الممارسات (الربط، والتعامل الحصري، والتخفيضات التي تستهدف الحصول على ولاء العملاء، والممارسات الاستغلالية) لمنع المنافسين الأكثر كفاءة من الوصول إلى النطاق اللازم للاستغلال الكامل لمبتكراتهم والحصول على حصة في السوق.

حافز للمنافسة

بالإضافة إلى ذلك، يجب على سلطات المنافسة أيضا التأكد من أن الوافدين الجدد يحتفظون بحافز المنافسة ولا تغريهم إمكانية الاستحواذ عليهم من قبل الشركات القائمة (ما يسمى بالاستحواذ على الوافدين الجدد).

أما خطر المنافسة الرئيسي الثاني فيتمثل في أنه من خلال الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، يمكن استخدام الخوارزميات لدعم التواطؤ دون أي تفاعل بشري - حتى في الصناعات التي لا تتسم بالخصائص الهيكلية التي تفضل الاتفاقات الضمنية (تركيز السوق، عوائق الدخول، الطلب المستقر أو المتزايد، التناظر في القدرة أو نطاق المنتج، وجود اتصالات متعددة بالأسواق، وتيرة أعلى للمشتريات). وفي الحقيقة، فإن الرقمنة يمكن أن تسمح للشركات بالإفصاح عن نواياها، وتنفيذ سياسات مشتركة، ومراقبة أي خلل في تنفيذ الاتفاقيات والمعاقبة على ذلك بطريقة آلية بالكامل. وتمس هذه الإمكانية صميم الأساليب التي طبقت بها سياسات المنافسة دائما، وهي أن التواطؤ الضمني لم يلاحَق من قبل تقريبا بسبب المخاطر العالية للخطأ في القيام بذلك.

وفي الوقت نفسه، من الناحية النظرية على الأقل، يمكن أن يصبح الذكاء الاصطناعي أداة للكشف عن التحالفات في مثل هذا السياق.

بالإضافة إلى البُعد الخاص بمكافحة الاحتكار (إساءة استخدام القوة السوقية والتواطؤ)، فإن البيانات الشخصية نفسها تطرح بعض المسائل التنظيمية المحددة. تتعلق الأولى *بتوزيع حقوق الملكية للبيانات الشخصية بين المستخدم وشركة التكنولوجيا*. إذا كانت البيانات تخص المستخدم، فيجب السماح له بأخذها إذا قام بتغيير مقدم الخدمة. وإذا كانت تنتمي إلى المنصة، فهناك دائما سؤال حول ما إذا كانت تدفع سعرا عادلا بالتخلي عن التطبيق مجانا، أو ما إذا كان ينبغي أيضا تعويض المستخدم ماليا.

من وجهة نظر اقتصادية، يجب أن تتوقف ملكية البيانات على مدى استثمار شركة التكنولوجيا في جمع ومعالجة البيانات الشخصية للمستخدم. وإذا كانت البيانات كبيرة، فيجب - بغية الحفاظ على حوافز الابتكار وتجنب نزع الملكية - أن تعود إلى الشركة، على سبيل المثال، تصنيف الفنادق أو المطاعم على منصات وكالات السفر الإلكترونية، مما يكلف المنصة الكثير من التدقيق والفحص. وعلى العكس من ذلك، إذا كانت العملية سهلة وغير مكلفة، يجب أن تعود البيانات الشخصية إلى المستخدم، على سبيل المثال، سمعة السائقين والركاب الذين يستخدمون منصات نقل الركاب أو محلات التجزئة التي تبيع عبر منصات مثل Amazon أو eBay. ومن الناحية العملية، ينبغي للشركات التي تقوم بمعالجة البيانات تطوير برمجيات وخوارزميات بطريقة يمكن من خلالها فصل البيانات الشخصية الأولية التي يقدمها المستخدمون (أو المعلومات الشخصية التي يتم إدخالها تلقائيا عند استخدام خدمة عبر الإنترنت) بسهولة عن السمات التي تزعم الشركات حقوق الملكية الفكرية لها.

والمسألة الرئيسية الثانية هي الخصوصية والطريقة التي تتبادل بها شركات التكنولوجيا البيانات الشخصية التي تحصل عليها- سواء مع الوحدات التابعة لها أو مع أطراف ثالثة. في واقع الحال، قد تكون السرية مهددة بالخطر، خاصة في الظروف الاستثنائية مثل الإفلاس، عندما قد يرغب الدائنون في تسييل قيمة أصول البيانات التي لم يكن من المفترض مشاركتها قط.

ويتعين على السلطات أن تأخذ في الاعتبار حماية المستهلك. أولا، يجب أن تضمن القواعد أن المستخدمين يفهمون جيدا كيف يمكن أن تستخدم البيانات الشخصية التي يقدمونها للشركات الرقمية. ثانيا، عندما تبيع المنصات الخدمات، يجب أن تكون تصنيفاتها واقتراحاتها جديرة بالثقة عن طريق تنبيه المستهلكين إذا كان هناك تضارب محتمل في المصالح، مثل زيادة العمولات على مبيعات ماركات معينة. وبالمثل، ينبغي لشركات وسائل التواصل الاجتماعي اتخاذ إجراءات فعالة للحد من انتشار المعلومات المضللة (التي يطلق عليها في كثير من الأحيان "أخبار مزيفة").

وأخيرا، خلق الاقتصاد الرقمي الحاجة لحماية المستخدمين من الجرائم الإلكترونية. ورغم أن المنصات تستثمر مبالغ كبيرة من المال لمنع الانتهاكات الخاصة بالبيانات، بناء على تواترها (مثل سرقة بيانات بطاقات الائتمان من ملايين العملاء في متاجر التجزئة الكبيرة)، فهناك حاجة للقيام بالمزيد. يجب أن تكون قوانين المسؤولية أكثر صرامة بحيث تدرك المنصات الرقمية حجم الضرر الضخم الذي يلحق بضحايا سرقة المعلومات الشخصية.

الجزء الثاني

أحدث التطورات الاقتصادية والآفاق المستقبلية

الفصل الأول

المستجدات العالمية

من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3.1% في عام 2018 (البنك الدولي، 2018أ؛ الشكل 2-1)، على الرغم من إشارات ظهرت مؤخرا بأن وتيرة نمو إجمالي الناتج المحلي آخذة في التراجع. وتتباين معدلات النمو حسب المنطقة، حيث من المتوقع أن ينمو اقتصاد البلدان المتقدمة نحو 2.2% هذا العام، ويعود ذلك جزئيا إلى إجراءات التحفيز المالي الإضافية في الولايات المتحدة. ومع استمرار سياسات التحفيز النقدي، من المتوقع أن يظل النمو عند 2.1% في منطقة اليورو عام 2018. وينبغي أن يفيد الانتعاش العالمي، لا سيما في أوروبا، بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، خاصة المستوردة للنفط، وذلك من خلال زيادة التجارة غير النفطية والاستثمار الأجنبي المباشر، والسياحة، وإيرادات تحويلات العاملين بالخارج. وتعدّ الروابط المالية بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبقية العالم محدودة.

الشكل 2-1 آفاق النمو العالمي

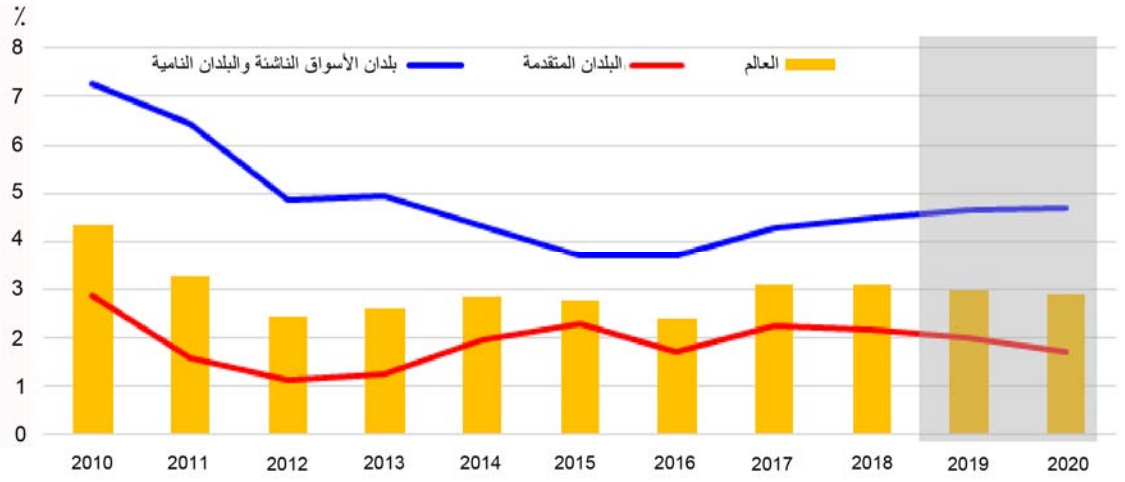

المصادر: بيانات البنك الدولي.

وفي الأسواق الناشئة والبلدان النامية سيستمر الانتعاش البطيء في البلدان المصدرة للسلع الأولية. ومن المتوقع أن يصل النمو في هذه المجموعة من البلدان إلى 2.5% عام 2018، أي ضعف معدله عام 2017، حيث يستمر الاستهلاك والاستثمار في التعافي. وظل النمو في روسيا مستقرا، وإن كان بطيئا. وما زال النشاط الاقتصادي في البلدان المستوردة للسلع الأولية قويا أيضا. وسيبقى النمو في الصين قويا عند 6.5% عام 2018. وسوف تستفيد بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ولا سيما المصدرة للنفط، من النمو القوي في الصين وهي شريك تجاري رئيسي لهذه البلدان.

ومع ذلك، يواجه سيناريو النمو القوي مخاطر نزولية متزايدة. وتشير بعض البيانات الحديثة إلى تراجع وتيرة النشاط الاقتصادي. وقد بدأت الطلبات الشهرية الجديدة في قطاع الصناعات التحويلية العالمي وطلبات التصدير الجديدة في الانخفاض منذ بداية عام 2018 (الشكل 2-2 الجزء الأيمن العلوي).

الشكل 2-2 التطورات في الأسواق العالمية

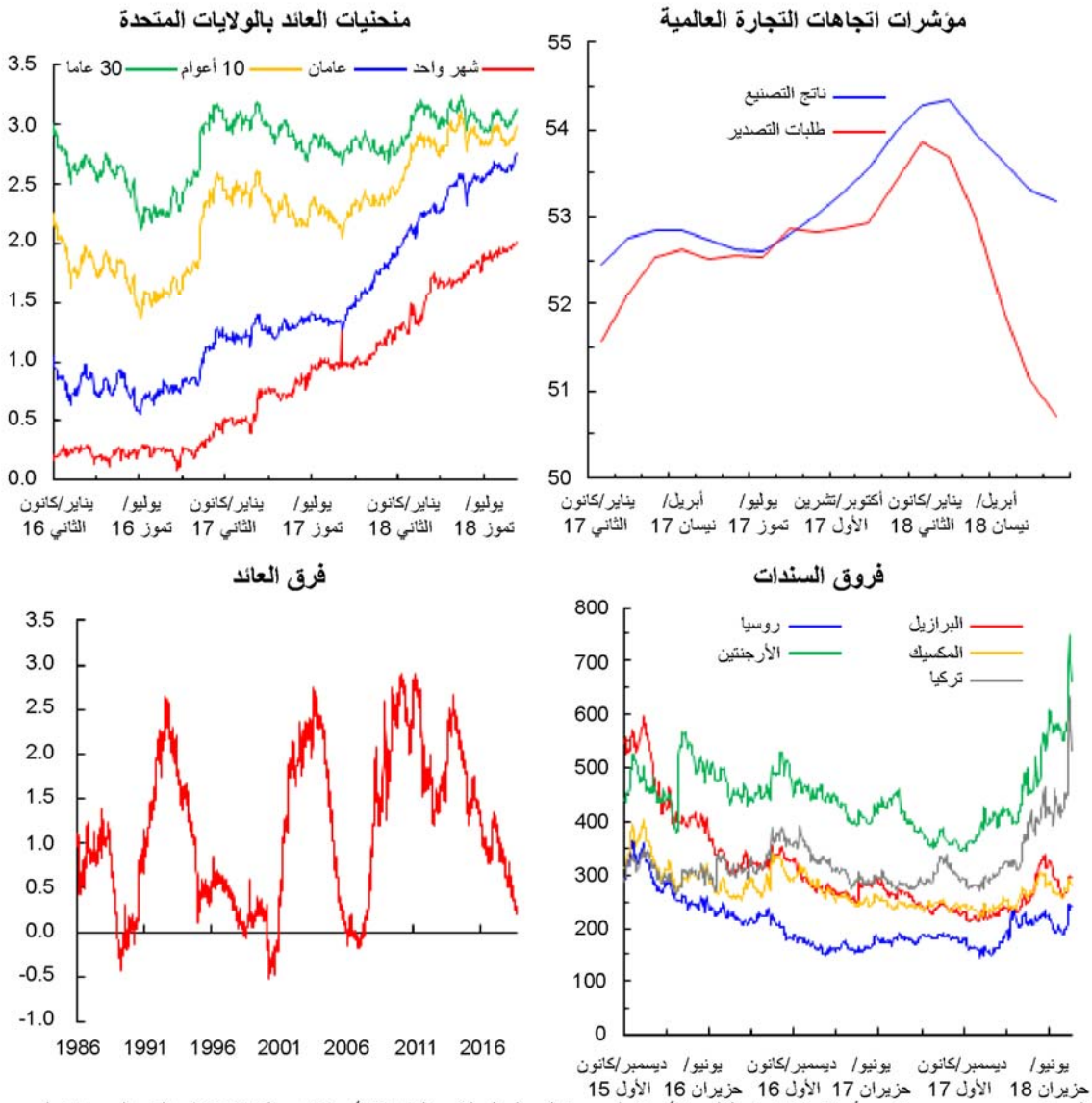

المصادر: جيه. بي. مورغان، وأبحاث الاقتصاد الكلي والأسواق لمؤسسة التمويل الدولية، والخزانة الأمريكية، وبنك الاحتياطي الفيدرالي بسانت لويس، والبنك الدولي 2018ج.

ملاحظة: يحسب فرق العائد على أساس استحقاق ثابت للخزانة لمدة 10 سنوات مطروحًا منه استحقاق الخزانة الثابت لمدة عامين. يحسب مؤشر اتجاهات التجارة العالمية على أساس متوسط 3 أشهر، وإذا كانت قيمة المؤشر تساوي 50 أو أكثر فيشير ذلك إلى وجود توسع.

وشهد العديد من الأسواق الناشئة والبلدان النامية - ومن بينها تركيا والأرجنتين وإندونيسيا - انخفاضا في قيمة عملاتها، وتقلبات مالية، وارتفاع تكلفة الاقتراض؛ مما يجعلها أكثر عرضة للصدمات (الشكل 2-2 الجزء الأيمن السفلي). وتضافر ارتفاع أسعار الفائدة العالمية مع زيادة قوة الدولار الأمريكي مجددا في جعل الاقتراض الخارجي للأسواق الناشئة والبلدان النامية أكثر صعوبة. ومن المؤشرات الواضحة على صعوبة الأوضاع المالية العالمية الفرق (الهامش) بين سعر العائد المرتفع عادة على سندات الخزانة الأمريكية لأجل 10 سنوات والمنخفض عادة على سندات الخزانة الأمريكية لأجل عامين. وحين تزداد حالة عدم اليقين، يبحث المستثمرون عن ملاذ في سندات الخزانة الأمريكية الآمنة طويلة الأجل (الشكل 2-2 الجزء الأيسر العلوي)؛ مما يؤدي إلى انخفاض سعر العائد على السندات الأقصر أجلا (وهو ما يعني تراجع منحنى العائد). وينخفض هامش العائد

منذ أوائل عام 2014، عندما كان يتجاوز 250 نقطة أساس (نقطة الأساس هي 100/1 من نقطة مئوية). وفي نهاية أغسطس/آب 2018، كان العائد 22 نقطة أساس (الشكل 2-2 الجزء الأيسر السفلي). تاريخيا، يسبق حالات الركود في الولايات المتحدة منحنى عكسي للعائد - حين يكون معدل العائد قصير الأجل أعلى من معدل العائد طويل الأجل.

وعلى ضوء هذه الخلفية، من المتوقع أن يتراجع النمو العالمي على مدار العامين المقبلين إلى نحو 2.9%، مع تراجع مستوى التجارة والاستثمار وتشديد شروط التمويل (البنك الدولي 2018 ب). وتشير التوقعات إلى أن معدل النمو في اقتصاد البلدان المتقدمة سيتراجع إلى 1.7% عام 2020 بسبب تراجع معدل النمو في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان بعد عدة أرباع من النمو الأعلى من المتوقع. ومن المنتظر أن تحافظ الأسواق الناشئة والبلدان النامية على أدائها القوي وأن تنمو بنسبة 4.7% عامي 2019 و2020 (الشكل 2-1).

تتجه *المخاطر على الآفاق العالمية* إلى أن تكون مخاطر نزولية. ويشمل هذا تزايد إجراءات الحماية التجارية؛ وزيادة عدم اليقين الذي يكتنف السياسة الاقتصادية؛ واحتمال حدوث اختلالات في الأسواق المالية؛ وضعف النمو المحتمل في الأجل الأطول. فقد أدت زيادة الرسوم الجمركية التي أعلنت عنها الولايات المتحدة مؤخرا والتدابير الانتقامية من جانب شركائها التجاريين إلى تقليص آفاق الانتعاش العالمي عن طريق الحد من التجارة وخفض معنويات المستثمرين وزيادة التقلبات المالية العالمية. وإذا أدت النزاعات بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين إلى حرب تجارية، فمن الممكن أن يحيد الانتعاش الاقتصادي العالمي عن مساره.

الشكل 2-3. التطورات في أسعار النفط

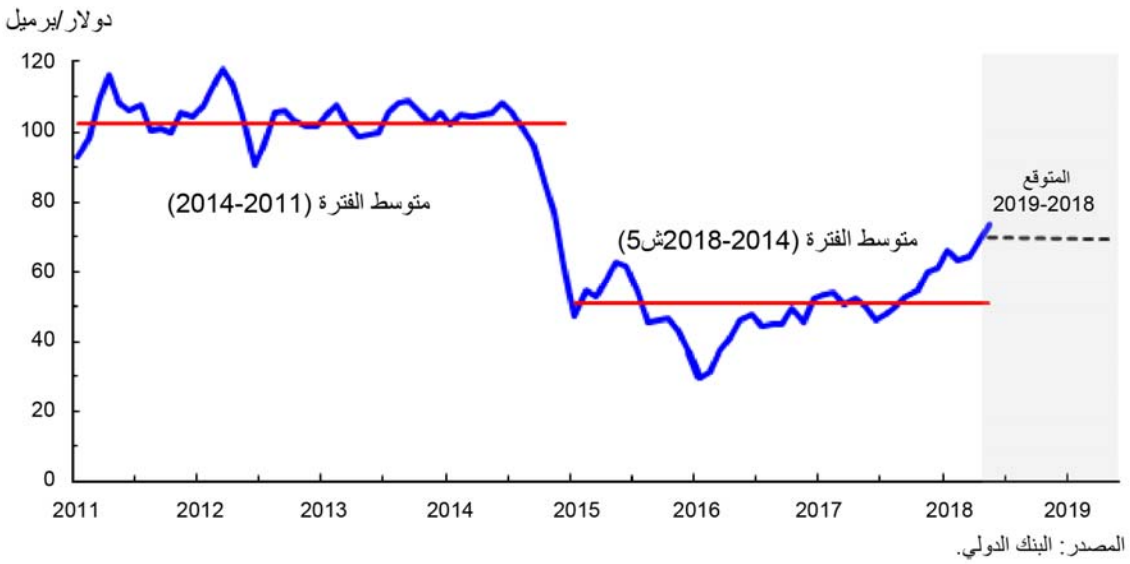

المصدر: البنك الدولي.

ولا تزال *توقعات أسعار النفط* منخفضة بسبب الصدمات المتعددة. فخلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2018، أدى النمو القوي للاستهلاك وخفض المعروض والعقوبات الجيوسياسية نتيجة فرض العقوبات الأمريكية على إيران إلى زيادة أسعار النفط بنسبة 11% - من 66 دولارا للبرميل في يناير/كانون الثاني إلى 73.40 دولار في مايو/أيار. ورفع البنك الدولي توقعاته لأسعار النفط عام 2018 إلى 70 دولارا للبرميل في المتوسط (بزيادة 12 دولارا للبرميل عن توقعاته في يناير/كانون الثاني) وإلى 69 دولارا للبرميل في عام 2019 (بزيادة 10 دولارات للبرميل). ومع ذلك، فإن الأسعار تقل نحو 40%عن متوسطها في الفترة من 2011 إلى 2014، كما أن احتمالات العودة إلى هذه المستويات المرتفعة ضئيلة (الشكل 2-3).

قد تؤثر عدة عوامل تعويضية على أسعار النفط. أولا، إمكانية حدوث تراجع في وتيرة الانتعاش العالمي وعدم اليقين بشأن الاستثمار والاستهلاك، بسبب التوترات التجارية، يمكن أن يضرا بالطلب العالمي على النفط. من ناحية أخرى، فإن فرض العقوبات الأمريكية على إيران في نوفمبر/تشرين الثاني قد تخفض صادرات النفط الإيرانية بمئات الآلاف من البراميل يوميا. وما لم يقترن انخفاض الإنتاج بزيادته من بلد آخر مصدر للنفط، خاصة المملكة العربية السعودية، ستعاني سوق النفط من نقص في المعروض، الأمر الذي يضع ضغوطا تصاعدية على الأسعار. كما يمكن أن تفرض العقوبات الجديدة ضغوطا تصاعدية على الأسعار بسبب عدم اليقين بشأن شحن النفط عبر المسار التجاري الحيوي في الشرق الأوسط. وهناك عامل آخر يمكن أن يدفع الأسعار للارتفاع وهو الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة مؤخرا على الصادرات والسلع الحساسة وتقنيات قطاع النفط إلى روسيا وفرض عقوبات على قطاع النفط الفنزويلي. ويمكن أن يخفض كل منهما من إنتاج النفط، مما يزيد من مخاطر نقص المعروض في سوق النفط إذا لم ينخفض الطلب على الخام. وقد تؤدي التوترات الجيوسياسية المتزايدة في بلدان رئيسية منتجة للنفط- بما في ذلك ليبيا والعراق وأنغولا- إلى تقلبات في أسعار الخام.

وهناك مخاطر تصاعدية ونزولية كبيرة في توقعات أسعار النفط. ومن شأن زيادة التقلبات في أسواق النفط أن تضر بالبلدان المنتجة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وكذلك بالبلدان المستوردة للخام في المنطقة والتي تعتمد بشكل كبير على التمويل الخارجي من البلدان المصدرة.

الفصل الثاني

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

من المتوقع أن ينتعش النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 2% في المتوسط عام 2018 من 1.4% عام 2017. وسيقود هذا الانتعاش نمو اقتصادي أفضل من المتوقع في بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث سيتحول الانكماش في النمو (-0.3%) الذي شهده عام 2017 إلى نمو يُقدر بنحو 2% في إجمالي الناتج المحلي عام 2018 (الشكل 2-4 الجزء الأيسر العلوي). ويعكس الانتعاش المعتدل في النمو الإقليمي التأثير الإيجابي للإصلاحات وسياسات تحقيق الاستقرار في الكثير من البلدان بالتوازي مع الزيادة الأخيرة في أسعار النفط وإنتاج الخام وارتفاع الطلب الخارجي (الجدول 2-1). ومع ذلك، فإن توقعات النمو في المنطقة منخفضة عن التوقعات الواردة في تقرير المرصد الاقتصادي للمنطقة في عدد أبريل/نيسان (البنك الدولي، 2018 ج). وكانت تقديرات النمو في عامي 2017 و 2018 أعلى في أبريل/نيسان وتم تعديلها بالخفض نقطة مئوية واحدة بسبب التأثير السلبي المحتمل لإعادة فرض العقوبات الأمريكية على القطاع المالي الإيراني وصادرات النفط الإيرانية بعد أن تم رفعها قبل عامين، وتمديد اتفاق "أوبك+" لخفض الإنتاج من 2017 إلى 2018. وكانت مجموعة من مصدري النفط - الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وغير الأعضاء - قد خفضّت إجمالي المعروض النفطي 1.8 مليون برميل يوميا وبلغ معدل الالتزام بهذا الخفض 94% خلال هذه الفترة.

في حين يبدو النمو الإجمالي قويا، فإن وتيرة الانتعاش في المنطقة لا تزال بطيئة وتوقعات النمو التي تتراوح من حوالي 2% إلى 3% تقل كثيرا عن المعدلات المرتفعة التي سادت بين عامي 2005 و 2010. وهناك حاجة إلى تحقيق معدلات نمو أعلى كثيرا لتوفير ما يكفي من الوظائف لملايين المواطنين الذين يدخلون سوق العمل كل عام. وحتى أثناء تحقيق معدلات النمو المرتفعة بين عامي 2005 و2010 (الشكل 2-4 الجزء الأيسر)، بلغ معدل البطالة بين الشباب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 24% في المتوسط، وكان أعلى كثيرا بين النساء. وعلى العكس، فقد يمثل زخم النمو الحالي فرصة أمام حكومات المنطقة لتسريع وتيرة إصلاح السياسات والإصلاحات المؤسسية التي تبني رأس المال البشري وتحسّن بيئة الأعمال. فمن شأن هذه الإصلاحات أن تحفز الاستثمار وأنشطة القطاع الخاص، الأمر الذي سيعزز النمو الشامل لجميع الفئات في الأجل المتوسط.

وتمتلك الابتكارات الرقمية القدرة على بناء محركات جديدة للنمو الاقتصادي، وزيادة الإنتاجية البشرية وإنتاجية رأس المال، وتوزيع فوائد النمو بشكل أكثر إنصافا بين كل شرائح المجتمع. يمثل التحول الذي تقوده التكنولوجيا في قطاع الخدمات- بما في ذلك التجارة الإلكترونية، وقطاع الصحة الإلكتروني، وأنظمة الدفع الإلكتروني، ومنصات التعليم الإلكتروني- مسألة حاسمة لإطلاق إمكانات القطاع الخاص وخلق ملايين من فرص العمل للشباب في المنطقة (البنك الدولي 2018 ج).[22] وفي الجزء الثالث من هذا التقرير، ناقشنا رؤية لاقتصاد جديد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يشجع الابتكار وريادة الأعمال.

[22] منصة التجارة الإلكترونية هي مثال واضح لخلق فرص عمل هائلة في جميع أنحاء المنطقة. قدرت مجموعة علي بابا أن منصاتها الإلكترونية للبيع بالتجزئة في الصين وحدها قد أوجدت 30 مليون فرصة عمل، مع تأثيرات واضحة بشكل خاص بين رواد الأعمال الشباب والمجتمعات الريفية والفئات المهمشة (Aliresearch 2017).

الشكل 2-4 الآفاق والتحديات الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط

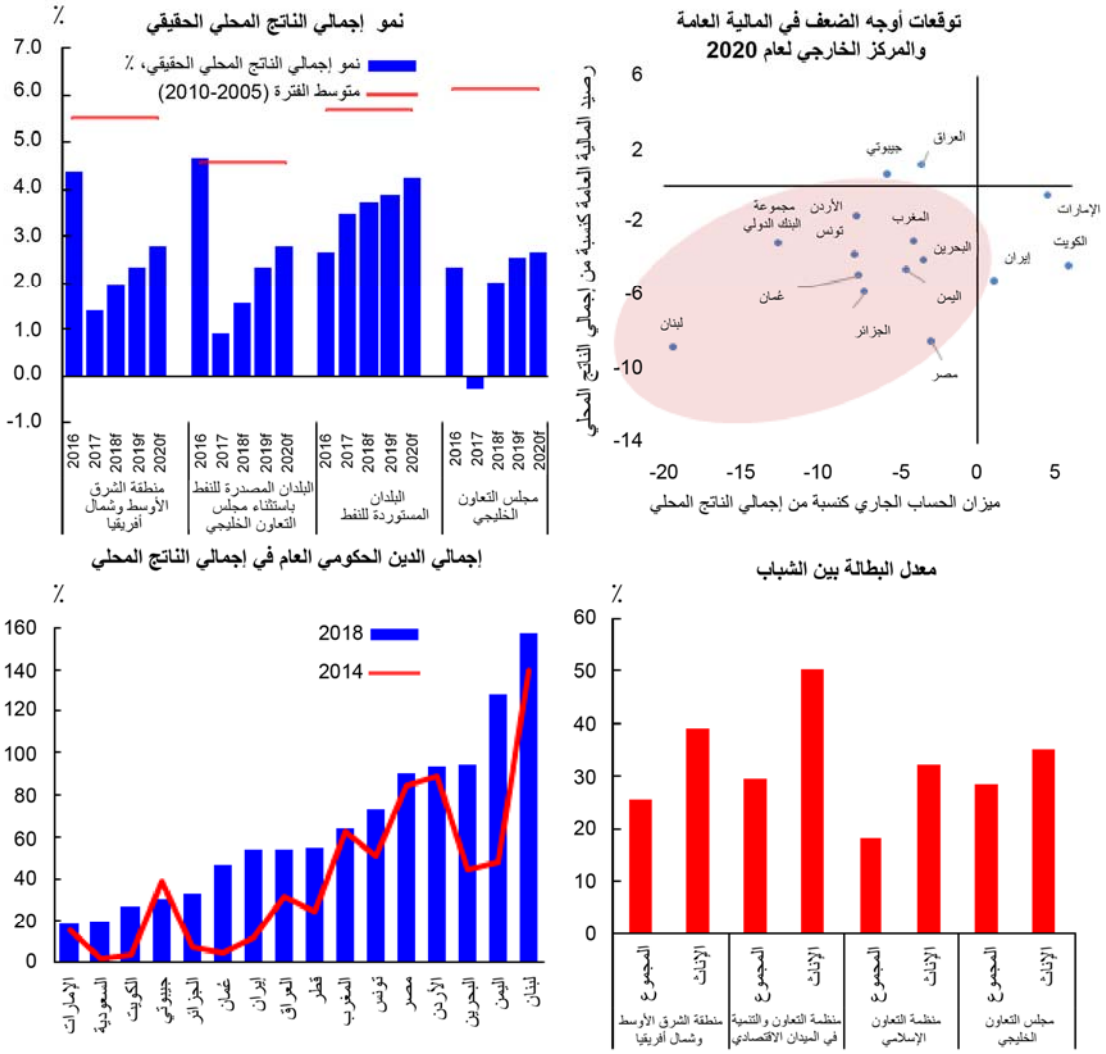

المصادر: منظمة العمل الدولية، وصندوق النقد الدولي؛ البنك الدولي؛ ومنظمة السياحة العالمية؛ وتقديرات خبراء البنك الدولي
ملاحظات: ت تعني تقديري وم تعني متوقع. يُحسب معدل بطالة الشباب بدلالة معدل البطالة في النسبة المئوية من مجموع السكان الذين تتراوح أعمارهم من 15 إلى 24 سنة في عام 2017

ومن المتوقع أن تتحسن *مراكز المالية العامة والمراكز الخارجية* في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام 2018. وتشير التوقعات إلى أن عام 2018 سيشهد تراجعا واضحا في العجز الضخم بالموازنة والذي بلغ نحو 10.7% من الناتج المحلي الإجمالي (حوالي 329 مليار دولار) عام 2016، ليصل إلى 4.5% من إجمالي الناتج المحلي (حوالي 155 مليار دولار)، ويرجع

ذلك جزئيا إلى تدابير لضبط أوضاع المالية العامة اعتمدتها حكومات المنطقة للحد من المصروفات الجارية- بما في ذلك خفض دعم الطاقة وتجميد التوظيف في القطاع العام وتنويع الإيرادات غير النفطية. وقد ساهم ما يقرب من 180 مليار دولار وفرتها الحكومات، ومعظمها من مصدري النفط، في زيادة الحيز المالي مما أتاح لها مواصلة الإصلاحات الاقتصادية.

الشكل 2-5 التدفقات الأجنبية إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

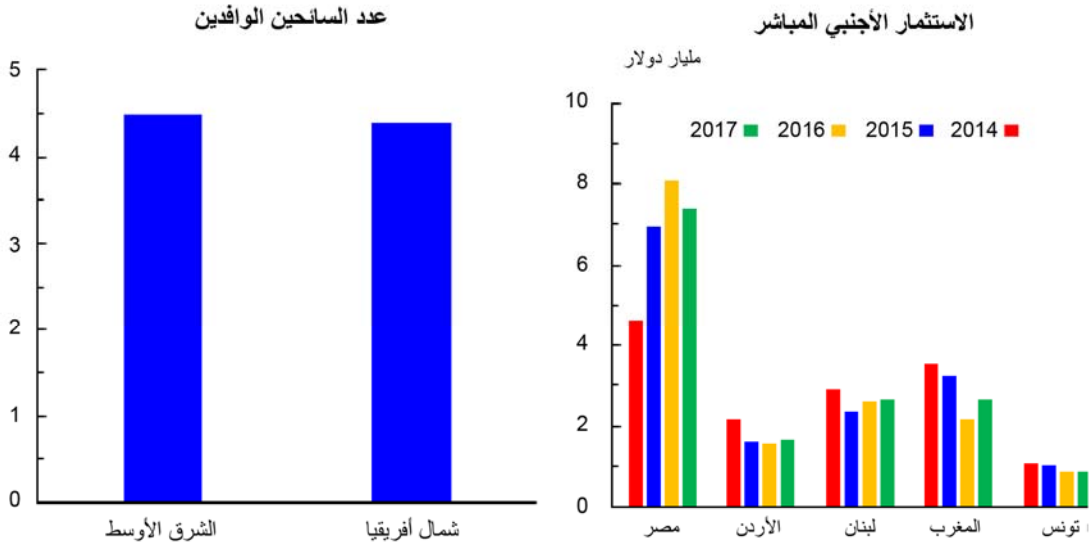

المصادر: منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، ومقياس السياحة العالمية، يونيو/حزيران 2018؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.
ملاحظات: عدد السائحين الوافدين محسوبًا كنسبة مئوية للتغير في الربع الأول من 2018 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وسوف يتحول عجز *الحساب الجاري* البالغ نحو 4.4% من إجمالي الناتج المحلي عام 2016، إلى فائض قدره 1.9% من الناتج إجمالي المحلي عام 2018. ويعكس هذا التحسن زيادة العائدات النفطية وغير النفطية، خاصة بين مصدري النفط، بسبب انتعاش أسعار النفط وإيرادات السياحة وتحويلات العاملين في الخارج. وتشير تقديرات منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة إلى أن إيرادات السياحة ارتفعت عام 2017 بنسبة 13% إلى 68 مليار دولار بالقيمة الحقيقية . وتعكس الزيادة بشكل أساسي الانتعاش في مصر والنتائج القوية في تونس والأردن ولبنان. واستمر الانتعاش القوي في عدد السياح الأجانب في معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2018 (الشكل 2-5). ففي شمال أفريقيا، شهدت تونس زيادة قدرها 21% في عدد السياح الوافدين خلال الربع الأول من عام 2018. وبالمقابل، شهدت المغرب انخفاضا طفيفا- إلا أن ذلك جاء بعد نتائج قوية عام 2017. وتشهد مصر انتعاشا مستمرا مع زيادة بنسبة 33% في عدد السياح الأجانب في الربع الأول، كما هو الحال في سلطنة عمان، حيث ارتفع عدد السائحين الأجانب 19%. ونما عدد السياح الأجانب الوافدين إلى لبنان بنسبة 3.3% في النصف الأول من عام 2018، وسجلت الإمارات العربية المتحدة (دبي) زيادة بنسبة 1% خلال الفترة ذاتها. ومن المتوقع أن تزيد عائدات المملكة العربية السعودية من السياحة بنسبة 16% هذا العام مقارنة بالعام السابق.

كما أدى النمو القوي في أوروبا إلى زيادة التحويلات النقدية إلى بلدان المغرب العربي عام 2017. وتبين تقديرات البنك الدولي أن تدفقات التحويلات إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نمت بنحو 12% عام 2017، بعد انخفاض استمر عامين. وتمثلت العوامل الرئيسية في زيادة تحويلات المغتربين إلى مصر بنسبة 20% إلى 20 مليار دولار. وارتفعت تحويلات المغتربين بنسبة 5% إلى كل من المغرب (7.4 مليار دولار) وتونس (1.9 مليار دولار). ونمت التحويلات إلى الأردن بنسبة 1% (4.4 مليار دولار) ولبنان 5% (7.9 مليار دولار) عام 2017. وتمثل تحويلات المغتربين 18% من إجمالي الناتج المحلي للبنان و8% للأردن. ومن المتوقع أن تستمر الزيادة في تدفق التحويلات النقدية والاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام 2018 (الشكل 2-5 الجزء الأيمن). وتتوقع مصر جذب 11 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر في السنة المالية 2018-2019، ارتفاعا من 7.4 مليار في العام السابق.

الجدول 2-1 توقعات الاقتصاد الكلي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2016-2020

	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، %					رصيد المالية العامة، (% من إجمالي الناتج المحلي)					ميزان الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)				
	2016	2017	2018 ت	2019 م	2020 م	2016	2017	2018 ت	2019 م	2020م	2016	2017	2018 ت	2019 م	2020م
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	**4.4**	**1.4**	**2.0**	**2.3**	**2.8**	**-10.7**	**-6.3**	**-4.5**	**-3.6**	**-3.1**	**-4.4**	**-1.3**	**1.9**	**1.5**	**1.4**
البلدان النامية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	**6.9**	**3.4**	**1.9**	**2.0**	**2.8**	**-9.5**	**-6.0**	**-6.1**	**-5.7**	**-5.4**	**-5.4**	**-3.8**	**-3.4**	**-3.7**	**-3.4**
البلدان المصدرة للنفط	**4.7**	**0.9**	**1.6**	**1.9**	**2.4**	**-11.0**	**-5.8**	**-3.7**	**-2.8**	**-2.2**	**-3.6**	**0.5**	**4.1**	**3.5**	**3.4**
مجلس التعاون الخليجي	**2.3**	**-0.3**	**2.0**	**2.5**	**2.7**	**-11.9**	**-6.6**	**-2.9**	**-1.5**	**-0.7**	**-3.4**	**1.2**	**7.2**	**6.8**	**6.5**
البحرين	3.2	3.9	3.2	2.6	2.8	-17.9	-12.9	-5.0	-4.8	-4.0	-4.6	-4.5	-2.8	-1.9	-3.4
الكويت	2.9	-3.5	1.5	3.1	3.1	-13.9	-8.9	-5.9	-4.9	-4.4	-4.6	5.9	10.6	7.8	5.9
عُمان	5.0	-0.9	1.9	3.4	2.8	-20.9	-13.7	-6.4	-5.2	-4.9	-18.7	-15.1	-9.8	-8.8	-7.6
قطر	2.1	1.6	2.3	2.7	3.0	-4.7	-1.6	2.3	2.9	2.9	-5.4	3.6	7.4	7.6	7.9
السعودية	1.7	-0.9	2.0	2.1	2.2	-17.2	-9.0	-4.1	-1.9	-0.5	-3.7	0.0	9.8	9.7	9.5
الإمارات	3.0	0.8	2.0	3.0	3.2	-2.4	-1.8	-1.4	-0.8	-0.5	1.4	4.6	5.3	5.1	4.4
البلدان النامية المصدرة للنفط	**9.5**	**3.4**	**0.7**	**0.7**	**1.9**	**-9.5**	**-4.5**	**-5.1**	**-4.9**	**-4.9**	**-3.8**	**-0.6**	**-1.5**	**-2.3**	**-2.0**
الجزائر	3.3	1.6	2.5	2.3	1.8	-13.6	-9.0	-6.9	-5.8	-4.5	-16.7	-12.8	-8.5	-7.2	-5.9
إيران	13.4	3.8	-1.5	-3.6	1.1	-2.2	-1.8	-4.7	-5.2	-4.8	3.9	3.5	0.6	0.0	1.1
العراق	13.0	-2.1	1.9	6.2	2.9	-14.2	-1.4	1.2	1.1	-1.1	-9.0	1.2	2.1	-1.2	-3.5
ليبيا	-2.8	26.7	7.2	6.8	2.5	-81.2	-34.5	-25.9	-22.6	-20.0	-18.0	2.5	-2.9	-5.0	-5.4
سوريا	1.7	…	…	…	…	-18.2	…	…	…	…	-2.9	…	…	…	…
اليمن	-13.6	-5.9	-2.6	14.7	13.0	-8.9	-4.7	-10.7	-4.5	-1.4	-5.1	-4.0	-9.3	-7.4	-4.5
البلدان النامية المستوردة للنفط	**2.7**	**3.5**	**3.7**	**3.9**	**4.3**	**-9.5**	**-8.1**	**-7.5**	**-6.7**	**-6.1**	**-7.5**	**-8.1**	**-6.0**	**-5.4**	**-5.1**
جيبوتي	8.6	5.7	6.7	7.3	7.5	-16.7	-0.5	0.6	0.9	1.2	-13.3	-11.3	-9.9	-7.8	-5.7
مصر	4.3	4.2	5.3	5.6	5.8	-12.5	-10.9	-9.8	-8.5	-7.5	-6.0	-6.6	-3.2	-3.0	-3.0
الأردن	2.0	2.0	2.1	2.3	2.4	-3.2	-2.2	-1.8	-1.7	-0.7	-9.5	-10.7	-9.6	-8.6	-7.7
لبنان	1.7	1.5	1.0	1.3	1.5	-9.2	-6.6	-8.3	-8.9	-9.2	-20.3	-23.1	-21.4	-20.0	-19.2
المغرب	1.1	4.1	3.2	2.9	3.5	-4.3	-3.6	-3.3	-3.0	-3.0	-4.2	-3.6	-4.3	-4.0	-4.0
تونس	1.0	2.0	2.4	2.9	3.4	-6.0	-5.9	-5.2	-3.7	-2.5	-8.8	-10.5	-9.6	-8.6	-7.8
الضفة الغربية وقطاع غزة	4.7	3.1	1.7	1.9	1.9	-4.0	-3.1	-3.7	-3.1	-2.6	-13.9	-10.6	-11.9	-12.4	-12.6

المصدر: بيانات البنك الدولي. *ملاحظة:* ت = تقديري، م = متوقع. البيانات الخاصة بمصر تتوافق مع السنة المالية (يوليو/تموز-يونيو/حزيران). نظرا لنقص البيانات الخاصة بسوريا، قد لا تكون المعدلات الإقليمية ودون الإقليمية قابلة للمقارنة مع مرور الوقت.

الآفاق المستقبلية

تشير التوقعات إلى تحسن متواضع في النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الفترة 2019-2020، حيث يبلغ في المتوسط 2.3% بنهاية العقد عام 2019 و2.8% عام 2020 (الشكل 2-4 الجزء الأيسر العلوي). ويقود الاتجاه التصاعدي للنمو تحسن كبير في النشاط الاقتصادي في البلدان المصدرة والمستوردة للنفط على حد سواء. وتعكس توقعات النمو إلى حد كبير تراجع وتيرة تصحيح أوضاع المالية العامة، وزيادة الإنفاق على إعادة الإعمار في البلدان المتأثرة بالصراعات ولا سيما العراق، وانتهاء خفض إنتاج النفط الذي التزم به عدد من مصدري الخام لمدة عامين، والإصلاحات الاقتصادية، والانتعاش المتوسط في الطلب الخارجي. وسوف يستفيد مصدرو النفط بشكل كبير من ارتفاع أسعار النفط نسبيا، وزيادة إنتاج الخام، والإصلاحات، والزيادة المحتملة في الطلب الخارجي. ومن المنتظر أن يستفيد مستوردو النفط من الإصلاحات، وزيادة التجارة مع أوروبا والصين، والتدفقات المالية من مصدري النفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ورغم ذلك، فإن معدلات النمو الكلية في البلدان المصدرة والمستوردة للنفط تقل عن المستويات المسجلة من 2005 إلى 2010 (الشكل 2-4 الجزء الأيسر العلوي).

ويتوقع أن يتقلص إجمالي عجز الموازنة في المنطقة إلى 3.1% من إجمالي الناتج المحلي بحلول 2020 (الجدول 2-1). ومن المنتظر أن تشهد البلدان المصدرة للنفط، بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي، تحسنا كبيرا في اختلالاتها المالية مع ارتفاع أسعار الخام، وزيادة إنتاج النفط مع انتهاء العمل باتفاق "أوبك +"، وقد حققت الجهود المبذولة لتنويع الإيرادات بعيدا عن النفط قدرا من النجاح. كما سيشهد مستوردو النفط- جيبوتي ومصر والأردن وتونس والمغرب والضفة الغربية وقطاع غزة- تحسينات طفيفة في عجز الموازنة الضخم لديها في 2019-2020 نتيجة الإصلاحات التي جرت مؤخرا وسياسات تحقيق الاستقرار. وينتظر أن يتحسن *مركز الحسابات الجارية* للمنطقة تحسّنا ملحوظا ويسجل فائضا بنسبة 1.4% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020 نتيجة لزيادة التحويلات النقدية، وعائدات السياحة، وإيرادات الصادرات النفطية وغير النفطية. ومع ذلك، تشير التقديرات إلى أن حساب المالية العامة والحسابات الخارجية لعدد كبير من البلدان ستبقى في نطاق سلبي عام 2020 (الشكل 2-4 الجزء الأيمن العلوي).

وداخل المنطقة، *من المتوقع أن يبلغ النمو* في البلدان المصدرة للنفط 2.2% خلال فترة التوقعات في 2019-2020، أي أكثر من مثلي المعدل عام 2017. ومن المنتظر أن تتحسن آفاق النمو في دول مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط في 2019-2020. ويعد النمو المرتفع في دول المجلس هو المحرك الرئيسي لتحسن التوقعات لمصدري النفط. وسيعود الاقتصاد السعودي، الذي شهد انكماشا عام 2017، إلى النمو- بأكثر من 2% عام 2020. وفي الإمارات، سيتجاوز النمو 3% (ارتفاعا من 2% عام 2017) بحلول نهاية هذا العقد. ومن المتوقع أن يسهم بشكل إيجابي في الانتعاش الاقتصادي في مجلس التعاون كل من التوقف المزمع لاتفاق خفض الإنتاج "أوبك +" بعد عام 2018، وارتفاع أسعار النفط، وتحسن الطاقة الإنتاجية للخام، والسياسات والإصلاحات التي بدأت مؤخرا والرامية إلى تحقيق الاستقرار، بما في ذلك فرض ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% والتعديلات الضريبية الأخرى، وخفض دعم الوقود.

ومن المتوقع أن يتقلص العجز الضخم في الموازنة والحسابات الجارية الذي شهدته دول المجلس في أعقاب انهيار أسعار النفط عام 2014 تقلصا ملحوظا عام 2020 (الجدول 2-1). وعلى الرغم من أن الحكومات نفذت إصلاحات في عدة مجالات بينها الدعم المالي والإيرادات غير النفطية، فإنها لم تنهض بتغييرات جوهرية في أجور القطاع العام. ومن المرجح أن يظل الدين العام مرتفعا إذ إن النفقات الجارية، لا سيما تلك المتعلقة بالأجور والمزايا في القطاع العام، آخذة في الزيادة. وفي العام الماضي، عكست السعودية مسار تخفيض رواتب القطاع العام وأعادت منح العلاوات لموظفي الخدمة المدنية والبدلات لأفراد الجيش. ويمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط والتحسينات المرتبطة به في عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري إلى إضعاف الإقبال على الإصلاحات الصعبة، بما في ذلك معالجة مشكلة فائض العمالة في القطاع العام وفواتير الأجور وإغراء صانعي السياسات على العودة إلى سياسات مواتية للتقلبات الدورية.

من المتوقع أن يؤدي التراجع الحاد في وتيرة نمو الاقتصاد الإيراني إلى كبح النمو في البلدان المصدرة للنفط من خارج مجلس التعاون الخليجي إلى أقل من 1% عام 2019، قبل أن يرتفع إلى 1.9% عام 2020 (الجدول 2-1). وبعد تحقيق نمو مطرد عام 2017، من المتوقع أن ينكمش النشاط الاقتصادي في إيران (أكبر اقتصاد من حيث إجمالي الناتج المحلي في المجموعة) 1.5% و 3.6% في 2018-2019 بسبب الانخفاض المتوقع في صادرات النفط والاستهلاك وانكماش قطاعي النفط والصناعات التحويلية. وأجبرت العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على القطاع المالي الإيراني في مايو/أيار والعقوبات الأمريكية على قطاع النفط التي ستدخل حيز التنفيذ في نوفمبر/تشرين الثاني بعض شركاء إيران التجاريين الرئيسيين على

خفض استيراد الخام الإيراني ودفعت العديد من الشركات الأجنبية إلى وقف نشاطها مع طهران (الإطار 2-1). وانخفضت قيمة العملة الإيرانية بشدة في السوق غير الرسمية منذ شهر أبريل/نيسان بسبب الارتباك بشأن السياسة النقدية مما أدى إلى ارتفاع التوقعات التضخمية. ومن المتوقع أن يتجاوز معدل التضخم السنوي 30% في المتوسط عام 2019، ارتفاعا من 9.6% العام الماضي. ويمكن أن يساعد خفض قيمة العملة في تحسين الصادرات غير النفطية، ولكن بصورة لا تكفي لتعويض فقدان صادرات الخام. ويعتبر الاقتصاد الإيراني أكثر تنوعا من مصدري النفط الآخرين في المنطقة، ولكن النفط لا يزال يمثل 40% من إيرادات الحكومة وعائدات التصدير، وقد يؤدي استئناف العقوبات الأمريكية إلى تفاقم الاختلالات المالية والخارجية في الأجل القصير. وخلال الجولة السابقة من العقوبات، انخفضت صادرات النفط الإيرانية بمقدار 1.2 مليون برميل يوميا في الفترة 2014 - 2016.

سيظل التعافي من الصراع، والاستثمار في إعادة الإعمار هما القوة الدافعة للاقتصاد العراقي في السنوات القادمة، بعد القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش). ويقدر البنك الدولي تكلفة إعادة الإعمار بمبلغ 88 مليار دولار. وسوف يتعافى النمو الاقتصادي في العراق بشكل طفيف عام 2018، مدعوما في ذلك بتحسن الأوضاع الأمنية وارتفاع أسعار النفط. ومن المفترض أن يرتفع معدل النمو ارتفاعا ملحوظا عام 2019 بسبب زيادة إنتاج النفط. وسينتعش الاقتصاد العراقي غير النفطي بقوة ويبقى إيجابيا مع انطلاق عملية إعادة الإعمار. وسيستمر مركز المالية العامة في التحسن حيث إن ارتفاع أسعار النفط سيسفر عن زيادة الإيرادات، مما يتيح المجال لتمويل عمليات إعادة الإعمار، إذا استمر العراق في احتواء العجز وتراكم الديون. غير أن عدم اليقين السياسي في أعقاب انتخابات مايو/أيار 2018 قد يؤخر جهود إعادة الإعمار، مما يعطل النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل.

من المتوقع أن يظل النمو في الجزائر مستقرا أعلى من 2% في المتوسط حتى نهاية العقد الحالي، وهو معدل ثبت أنه لا يكفي لتوفير فرص عمل للعدد الضخم من الشباب العاطلين عن العمل (الشكل 2-4 الجزء الأيمن السفلي). وسوف يتحسن العجز المزدوج في عامي 2019 و2020، وذلك إذا تم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية المتوقعة، كإلغاء الدعم وإجراء تحسينات في بيئة الأعمال.

ولا تزال باقي بلدان هذه المجموعة غارقة في الصراعات، وتزايد مستويات انعدام الأمن وعدم اليقين السياسي. ويمكن لجهود التعافي وإعادة الإعمار المتوقع أن تنتعش في اليمن وليبيا وسوريا لاحقا أن تحسن الأداء الاقتصادي في هذه البلدان إذا تم تنفيذ الإصلاحات الضرورية.

ومن المتوقع أن تتحسن أرصدة المالية العامة وموازين المعاملات الجارية في هذه المجموعة من البلدان، باستثناء إيران، حتى عام 2020 وتتحول إلى فائض في العراق إذا ما تحسنت الأوضاع الأمنية وتراجعت حالة عدم اليقين السياسي. ويتوقع أن يسهم تصحيح أوضاع المالية العامة، وارتفاع أسعار النفط وإنتاجه ـ بالإضافة إلى انتعاش العائدات الأجنبية ـ في التحول الاقتصادي الإيجابي.

ومن المتوقع أن يرتفع معدل *النمو الاقتصادي بين البلدان المستوردة للنفط* في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 4% في المتوسط في الفترة 2019-2020، أي ما يزيد نحو نصف نقطة مئوية عن عام 2017. والمساهم الرئيسي في تعافي هذه المجموعة من البلدان- جيبوتي ومصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس والضفة الغربية وقطاع غزة- هو الانتعاش القوي في النشاط الاقتصادي في مصر والنمو المطرد في جيبوتي (الجدول 2-1). وتشير التوقعات إلى أن النمو المستدام للصادرات إلى جانب انتعاش حركة السياحة وزيادة تحويلات المغتربين ستتجاوز الزيادة في فاتورة استيراد الطاقة نتيجة ارتفاع أسعار النفط. ويتوقع أن يتحسن العجز المزدوج لدى مستوردي النفط قليلا بحلول نهاية العقد، مما يساعد الحكومات في تنفيذ الإصلاحات اللازمة لمواجهة تحدي ارتفاع معدلات البطالة بصورة مزمنة (الشكل2-4 الجزء الأيمن السفلي).

يتعافى الاقتصاد المصري بعد سنوات من تراجع النمو وارتفاع الدين وتزايد عجز الموازنة والحساب الجاري. وعززت الإصلاحات الأخيرة - بما في ذلك تحرير سعر الصرف وترشيد الدعم وزيادة الحماية الاجتماعية للفقراء- النمو وساعدت في تراكم احتياطيات أجنبية كافية. ومن المنتظر أن يتسارع نمو الاقتصاد المصري من 5.6% عام 2019 إلى 5.8% عام 2020، متفوقا على مستوردي النفط الآخرين. وتعود الطفرة في النمو بشكل أساسي إلى تعافي الاستهلاك والاستثمار الخاص وانتعاش الصادرات السلعية والسياحة. ومن بين مستوردي النفط الآخرين، من المتوقع أن يكتسب النمو الاقتصادي في تونس قوة دفع. وبعد أن تضاعف معدل النمو إلى 2% عام 2017، من المتوقع أن يتسارع النمو الاقتصادي إلى 3.4% عام 2020 مدعوما بقطاعات الزراعة والسياحة والصناعات التحويلية الموجهة للتصدير، وخاصة الصناعات الكهربائية والميكانيكية. أما الاقتصاد المغربي فيعتمد اعتمادا كبيرا على الإنتاج الزراعي ولا يزال عُرضة لمخاطر تغير المناخ. وسيستمر النمو في المغرب أعلى من 3% في المتوسط خلال فترة التوقعات.

وإلى جانب استمرار أزمة اللاجئين التي أثرت على الاقتصادين اللبناني والأردني، فإن التأخير في تشكيل الحكومة وتراجع نشاط البناء بسبب انخفاض الإقراض المصرفي في لبنان يعوقان النمو عن تحقيق إمكاناته. وحافظ الأردن على وضع نقدي انكماشي في النصف الأول من عام 2018، في إطار الجهود الرامية للحفاظ على علاوة مخاطر مغرية أعلى من أسعار الفائدة الأمريكية. وتضافر ضغط أسواق الصرف مع ارتفاع معدلات الدولرة وانخفاض التدفقات الأجنبية في فرض ضغوط نزولية على احتياطيات الأردن من النقد الأجنبي. ولا يتوقع أن يتجاوز النمو في لبنان والأردن 1.5 و 2.4% على التوالي عام 2020، أي أقل بكثير من معدل النمو البالغ 6% في المتوسط بين عامي 2005 و 2010 قبل تفجر الصراع في المنطقة. ومن المتوقع أن يظل النمو الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة حول 2%، مدفوعا بالنشاط في الضفة في حين يستمر التدهور في القطاع، حيث ساءت ظروف المعيشة؛ إذ إن ما يقرب من ثلث القوة العاملة عاطلة عن العمل.

المخاطر والتحديات

تواجه بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عدة تحديات، يمكن - إذا لم يتم التصدي لها - أن تكبح الانتعاش الاقتصادي وتعوق آفاق النمو طويل الأجل. وتشمل هذه التحديات ضعف وتيرة الإصلاحات، وإغراء العودة إلى سياسات المالية العامة المواتية للتقلبات الدورية (الإطار 2-2)، وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب والنساء (الشكل 2-4، الجزء الأيمن السفلي). كما أن ارتفاع مستويات الديون في بلدان المنطقة قد يؤدي أيضا إلى تراجع آفاق النمو.

إن المخاطر التي تواجه الآفاق الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا متنامية. وتشمل المخاطر التصاعدية ارتفاع الإنفاق على إعادة الإعمار في البلدان التي مزقتها الحروب- أولا في العراق، ثم في ليبيا، واليمن، وسوريا- والاستثمار في البنية التحتية المادية والناعمة، مثل الإنترنت عريض النطاق والهواتف المحمولة، التي يمكن أن تعزز آفاق انتعاش اقتصادي له مقومات الاستدامة ونمو يشمل الجميع في المنطقة. وقد يؤدي ذلك إلى إطلاق العنان لإمكانات زيادة النمو وخلق فرص العمل المطلوبة بشدة بين الشباب في المنطقة.

وعلى العكس من ذلك، فإن فقدان الزخم في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وسياسات تحقيق الاستقرار في المنطقة قد يؤثر سلبا على إمكانات النمو. ويمكن أن يؤدي تدهور البيئة الأمنية وتزايد المخاطر الجيوسياسية في المنطقة إلى إبطاء الانتعاش في قطاع السياحة وتحويلات المغتربين والاستثمار الأجنبي المباشر، وهي مصادر مهمة لوظائف قطاع الخدمات وإيرادات النقد الأجنبي لمستوردي النفط في المنطقة. ويمكن أن يؤدي ارتفاع مستويات الدين العام والخارجي نتيجة سنوات من ضعف مراكز الحساب الجاري والمالية العامة إلى كبح آفاق النمو. كما أدى غياب سياسة مالية عامة تواجه التقلبات الدورية خلال الطفرة في أسعار السلع الأولية، التي أعقبها تباطؤ في تصحيح أوضاع المالية العامة بعد صدمة أسعار السلع الأولية، إلى زيادات حادة في الدين العام. وتشمل البلدان التي تشهد أكبر زيادة في نسب الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي في السنوات القليلة الماضية البحرين ومصر والأردن ولبنان وسلطنة عمان وقطر.

وعلى الصعيد الدولي، فإن المخاطر كلها تقريبا ليست كبيرة. ويمكن أن يحد ارتفاع أسعار الفائدة الدولية من حصول معظم بلدان المنطقة على التمويل من الأسواق العالمية، لا سيما تلك التي تعاني من مستويات عالية من الدين (الإطار 1-3). وبالإضافة إلى ذلك، فإن ارتفاع الدولار الأمريكي منذ شهر أبريل/نيسان والذي عرّض عددا من البلدان الناشئة والنامية ذات المديونية الكبيرة للخطر، يمكن أن يؤثر على اقتصاد بلدان يتسم بدرجة عالية من الدولرة بالمنطقة، وخاصة لبنان. ويجب متابعة التقلبات

الأخيرة في الأسواق الناشئة مثل تركيا عن كثب - خاصة بالنسبة لبلدان المنطقة التي تربطها علاقات اقتصادية مع تركيا (الإطار 2-4). ومن الممكن أن تؤدي إجراءات الحماية والحروب التجارية المحتملة إلى انخفاض أسعار السلع الأولية، بما في ذلك أسعار النفط بسبب تقلص الطلب. فعلى سبيل المثال، انخفضت أسعار النحاس والزنك انخفاضا حادا منذ يونيو/حزيران، مع احتدام التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين. ولأن حصة الصين من الاستهلاك العالمي للسلع الأولية تتزايد بسرعة، فإن تراجع وتيرة نمو الاقتصاد الصيني سيضر بأسعار تلك السلع ومن بينها النفط. ففي عام 2017، بلغ استهلاك الصين من النفط 12.8 مليون برميل يوميا، وهو ما يعادل نحو 13% من الاستهلاك العالمي للخام. ومع ذلك، كانت بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا محصنة إلى حد كبير من التقلبات المستمرة في الأسواق الناشئة والتوترات التجارية المتصاعدة، حيث كان تعرضها للمخاطر التجارية والمالية في الاقتصاد العالمي محدودا.

المراجع

البنك الدولي (2018أ) "الآفاق الاقتصادية العالمية، يونيو/حزيران 2018: تغيير الأوضاع؟" واشنطن العاصمة.

البنك الدولي (2018 ب) "التقرير الشهري العالمي يوليو/تموز 2018" واشنطن العاصمة.

البنك الدولي (2018 ج)المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أبريل/نيسان 2018: "التحول الاقتصادي" واشنطن العاصمة.

البنك الدولي (2016) "الآفاق الاقتصادية العالمية، يناير/كانون الثاني 2016 : التداعيات وسط ضعف النمو" واشنطن.

الإطار 2-1 تأثير العقوبات الأمريكية على الاقتصاد الإيراني

في حين أنه توجد حالة من عدم اليقين بشأن تأثير العقوبات الأمريكية، اعتمادا على رد فعل الشركاء التجاريين، فإن العقوبات الأمريكية على إيران التي أعلنت يوم 7 أغسطس/آب، والعقوبات النفطية اللاحقة التي ستفرض في نوفمبر/تشرين الثاني إلى تفاقم نقاط الضعف والتحديات التي تواجه الاقتصاد الكلي في إيران. على الصعيد المحلي، من المتوقع أن تخفض العقوبات النفطية القادمة صادرات النفط بمئات الآلاف من البراميل يوميا، مما سيخفض بشكل كبير الإيرادات الحكومية. إن انخفاض عائدات النفط، التي لا تزال تُعد مصدرا رئيسيا للأموال الحكومية، قد يفاقم اختلالات الاقتصاد الكلي والموازنة والاختلالات الخارجية، وقد يؤدي إلى حدوث ركود في عامي 2018 و 2019. وتشير التقديرات إلى أن النشاط الاقتصادي سينكمش بنسبة 2.5% في المتوسط خلال العامين المقبلين، مما يزيد معدلات البطالة والتضخم والفقر سوءا. إن الهبوط الحاد في قيمة العملة الإيرانية في السوق غير الرسمية، وتزايد الضغوط التضخمية، وارتفاع معدلات البطالة، وخاصة بين الشباب – قدّرها البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية بنحو 30% في عام 2018 - يمكن أن يؤدي كل ذلك إلى ركود اقتصادي مقترن بالتضخم إذا لم تتخذ إيران تدابير مضادة فعالة.

علاوة على ذلك، فإن فرض العقوبات الأمريكية قد يؤخر خطط تطوير شركة النفط الوطنية الإيرانية. لقد تعرقلت تنمية صناعة الطاقة في إيران لعقود من جراء نقص الاستثمارات وعدم القدرة على الحصول على التكنولوجيا، الأمر الذي سيزداد سوءا في ظل العقوبات ويمكن أن يعوق شركة النفط الوطنية الإيرانية عن تحقيق أهداف نمو الإنتاج. ومن الناحية الجيوسياسية، قد تزيد العقوبات الأمريكية من المشاركة الروسية والصينية في تنمية قطاع النفط والغاز الإيراني. وتقوم الحكومة الإيرانية بوضع استراتيجية طويلة الأمد للطاقة للحد من مخاطر أي عقوبات مستقبلية قد تعمل على تخفيف بعض آثار العقوبات الأمريكية على صناعة النفط.

وفي حين أنه من غير المرجح إلى حد كبير أن تتمكن العقوبات الأمريكية من وقف إجمالي صادرات إيران من النفط الخام والبالغ حجمها 2.2 مليون برميل، فإن العقوبات ستخلق على أقل تقدير صعوبات لوجستية على المصدرين الإيرانيين، مما يؤدي إلى انخفاض حجم الصادرات ، وقد يؤدي في النهاية إلى خسائر في حجم الإنتاج من خلال تأخير الاستثمارات اللازمة. إن الاعتبارات الجيوسياسية والاقتصادية واللوجستية المعقدة تجعل من الصعب التنبؤ بحجم النفط الإيراني الذي سيدخل السوق في نهاية المطاف إذ تختلف التقديرات اختلافا كبيرا. يأتي هذا في وقت تشهد فيه أسواق النفط العالمية ضغوطا بسبب التخفيضات المقصودة في العرض وتعطّل الإنتاج لدى بعض منتجي النفط الرئيسيين. وقد يؤدي المزيد من خفض المعروض النفطي إلى زيادة التقلبات وارتفاع الأسعار العالمية. وقد يعود ارتفاع الأسعار بدوره بالنفع على الاقتصاد الإيراني ويعوض جزئيا خسارة الإيرادات الناجمة عن تراجع الصادرات.

المصادر: تقديرات خبراء البنك الدولي ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، أغسطس/آب 2018.

الإطار 2-2 ارتفاع أسعار النفط ومصير إصلاحات الدعم في منطقة الشرق الأسط وشمال أفريقيا

يمثل الانتعاش الأخير في أسعار النفط اختبارا حاسما للبلدان المستوردة والمنتجة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سيحدد المسار الاقتصادي المستقبلي للمنطقة. ولطالما اعتمدت كل بلدان المنطقة على دعم الطاقة لتوفير الحماية الاجتماعية، وفي حالة المنتجين، لتوزيع منافع الثروات الطبيعية. ووفقا لصندوق النقد الدولي، بلغ إجمالي دعم قطاع الطاقة قبل الضرائب نحو 240 مليار دولار في عام 2011- أي ما يعادل 22% من الإيرادات الحكومية، وما يقرب من نصف إجمالي دعم الطاقة العالمي. ومع ذلك، ففي السنوات الأخيرة- وخاصة منذ بدأت أسعار النفط في الانخفاض في عام 2014- تعمل بلدان المنطقة على خفض تقديم الطاقة المدعومة للمستهلكين والشركات، مع السعي لتحديث وتنويع أنشطتها الاقتصادية.

وتواجه حكومات المنطقة، التي استفادت من انخفاض أسعار النفط للحد من دعم الوقود الذي يرهق الميزانية، معضلة صعبة. فالعواقب طويلة الأجل للتخلي عن الإصلاحات المهمة والصعبة يمكن أن تفوق أي منافع قصيرة الأجل. وفي الوقت الحالي، سيؤدي ارتفاع أسعار النفط العالمية إلى زيادة الأسعار المحلية، ما لم تستخدم الحكومات الدعم للحد من وصول هذه الزيادة إلى المستهلك المحلي. ولكن في حين أن هذا النهج قد يمنع تراجع الطلب الكلي واستهلاك الطاقة في الأمد القصير، إلا أنه سيزيد من مستويات الدين العام ويقلص موارد الاستثمار في تنمية القطاع الخاص والتحول الاقتصادي الأوسع. وحتى لو اعتمدت الحكومات على خفض الإنفاق في مواضع أخرى لتوفير تكلفة الدعم، فإن النتيجة النهائية قد تكون سلبية حتى في الأجل القصير. على سبيل المثال، إذا خفضت التحويلات إلى الأسر المنخفضة الدخل، فإنها ستزيد المشقّة على بعض مواطنيها الأكثر ضعفا. علاوة على ذلك، قد يفيد الدعم الموجه للوقود الأثرياء أكثر مما يفيد الفقراء. ونظرا لأن الأسر الميسورة تستهلك الوقود والكهرباء أكثر من الأسر ذات الدخل المنخفض، فهي تستحوذ على معظم الأموال المخصصة للدعم الشامل، والتي يتم حسابها لكل وحدة استهلاك من الوقود أو الكهرباء بغض النظر عن الدخل. ويمكن لهذه الحكومات أن تستخدم الوفورات الناتجة عن إصلاحات الدعم لتوسيع وتعزيز شبكات الضمان الاجتماعي، وبالتالي حماية الفقراء مع تحقيق الديناميكية الاقتصادية اللازمة لإعطاء الفقراء فرصة للإفلات من براثن الفقر.

ومن حيث المبدأ، يمكن لإصلاحات الطاقة الذكية المقترنة ببرامج التعويضات جيدة التوجيه أن تحقق بعض الوفورات للمالية العامة مع حماية الفئات الضعيفة. لكن عملية التوازن هذه ليست بالسهلة- لا بسبب وجود خاسرين محتملين من إصلاحات الدعم فحسب، لكن أيضا لأن الإصلاحات تتطلب إدارة ماهرة للرأي العام فيما يتعلق بتكاليف الإصلاحات وفوائده. وإذا ما تمت معالجة التحديات قصيرة الأجل الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط بعناية، فإن الجمع بين القطاع الخاص المزدهر وشبكات الضمان الاجتماعي القوية سيشجع على تحمل المخاطر وريادة الأعمال - وكلاهما بمثابة محركات قوية للنمو في الأجل الطويل.

الإطار 2-3 تأثير ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية على اقتصاد بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

على الرغم من أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي أقل المناطق تكاملا من الناحية المالية في العالم، فإن ارتفاع أسعار الفائدة العالمية قد يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على اقتصاد بلدان المنطقة. وتاريخيا، يحتوي العديد من بلدان المنطقة معدل التضخم من خلال ربط عملاتها بعملة منخفضة التضخم مثل الدولار الأمريكي. لذا فإن رفع أسعار الفائدة من جانب مجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي (البنك المركزي) قد يؤثر بشكل مباشر على اقتصاد هذه البلدان، لأنه يجب عليها رفع أسعار الفائدة المحلية عندما يقوم الاحتياطي الاتحادي بذلك. ويمكن أن يعرقل تشديد السياسة النقدية الأنشطة الاقتصادية حين يكون الاقتصاد آخذا في التعافي من معدلات النمو المتدنية. وفي البلدان التي تربط عملاتها بالدولار- بما في ذلك عُمان وقطر والسعودية والإمارات، يعني رفع أسعار الفائدة الأمريكية ارتفاع تكاليف الاقتراض للقطاع العائلي والحكومي وقطاع الشركات.

ويؤثر قرار مجلس الاحتياطي الاتحادي رفع سعر الفائدة أيضا على اقتصاد تلك البلدان بشكل غير مباشر من خلال ارتفاع تكاليف الاقتراض من أسواق التمويل العالمية. فيصبح تمويل المشروعات أكثر كلفة، مما يسبب تأخر المشاريع الوطنية التي تتطلب شراكة دولية. وفي البلدان التي ترتفع فيها مستويات الدين ودولرة الاقتصاد، مثل لبنان، يؤدي رفع سعر الفائدة الأمريكية إلى زيادة الأعباء على الموازنة العامة، وهو ما يمكن أن يكبح النمو الاقتصادي.

وفي اقتصاد البلدان التي تطبق أسعار الصرف المرنة، مثل مصر، ستميل أسعار الصرف الاسمية إلى الانخفاض. وبقدر ما يؤدي انخفاض القيمة الاسمية إلى تراجع أسعار الصرف الحقيقية، تكسب الصناعات التجارية قدرة تنافسية، وهو ما قد يحفز الاقتصاد. ومع ذلك، ليس من الواضح ما إذا كانت السياسات الأمثل في التعامل مع هذا الأمر هي السماح بتعويم أسعار الصرف، بسبب المخاوف بشأن تقلب أسعار الصرف والالتزامات المُقوّمة بالدولار.

الإطار 2-4 الروابط الاقتصادية بين تركيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يعد الاقتصاد التركي عرضة للتقلبات المالية العالمية وارتفاع الدولار الأمريكي بسبب الديون الضخمة المُقومة بالدولار. وقد زادت التوترات السياسية مع الولايات المتحدة وارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية من الأوضاع سوءا. ففي الفترة بين يناير/كانون الثاني وأغسطس/آب 2018، انخفضت سوق الأسهم التركية نحو 25% وتراجعت الليرة حوالي 40%.

وتتسم علاقات تركيا الاقتصادية والتجارية مع بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأنها محدودة. ويبين تحليل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لبيانات مأخوذة من الربع الأول 1998 حتى الربع الثاني 2015، أن هناك ارتباطا بين انخفاض نمو الاقتصاد التركي بمقدار نقطة مئوية واحدة وتأثيرات ضئيلة أو غير ذات دلالة إحصائية على النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (البنك الدولي، 2016). إن تعرض منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للمخاطر التجارية في تركيا ضئيل نسبيا، لكن هناك بعض الاستثناءات المهمة. وبالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المتوسط، بلغت الصادرات إلى تركيا عام 2016 نحو 1.1% من إجمالي الصادرات (الشكل 2-6) وإيران ومصر والمغرب والجزائر هي البلدان الأربعة بالمنطقة التي لديها أكبر نصيب من الصادرات إلى تركيا. أما الواردات من تركيا فهي أكثر قليلا. وفي المتوسط، 3.5% من واردات المنطقة هي من تركيا. وكان العراق صاحب النصيب الأكبر من الواردات التركية في عام 2016 (10.8%)، يليه اليمن (9.8%) ثم تونس (4.2%) وإيران (4.2%).
والعلاقات المصرفية بين بلدان المنطقة وتركيا لا تكاد تذكر، باستثناء العراق. يوضح الشكل (2-6) مطالبات البنوك التركية العاجلة كنسبة مئوية من إجمالي مطالبات البنوك الأجنبية العاجلة في الربع الأول من عام 2018 على المنطقة وعلى الأربعة بلدان الأكثر اقتراضا من البنوك التركية. والعراق هو أكثر بلدان المنطقة اقتراضا. بلغ إجمالي مطالبات البنوك التركية العاجلة في الربع الأول من عام 2018 على العراق 269 مليون دولار، أي حوالي 11% من جميع المطالبات المصرفية الأجنبية الفورية على العراق.

الشكل 2-6 الروابط الاقتصادية مع تركيا

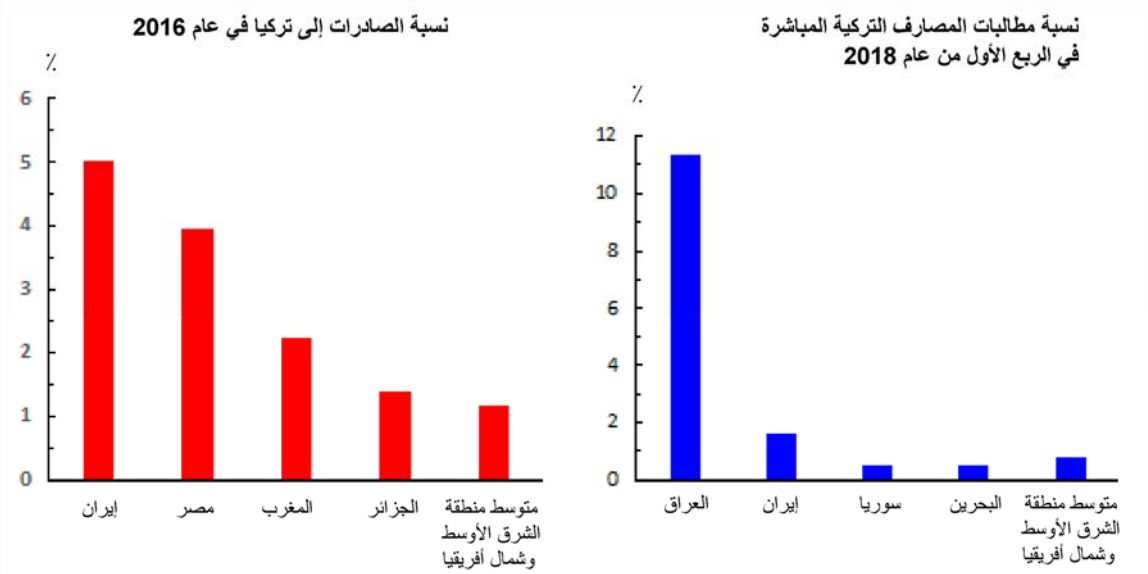

المصادر: البنك الدولي، والحلول العالمية المتكاملة للتجارة؛ وبنك التسويات الدولية.

مجموعة البنك الدولي